مقبول

مؤشر حالة الإعلام في الأردن 2024

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

فريق إعداد التقرير

الإشراف والمراجعة

نضال منصور/ مؤسس وعضو مجلس إدارة - مركز حماية وحرية الصحفيين

إعداد وكتابة

- إسلام البطوش/ مسؤول وحدة الأبحاث - مركز حماية وحرية الصحفيين
- فتح منصور/ باحث

مراجعة الاستمارة وإعداد العينة

ياسر سعد الدين/ شركة الرأي الدقيق لقياس الراي العام

التصميم والإخراج الفني

عبادة عطا لله/ مركز حماية وحرية الصحفيين

فهرس المحتويات

توطئة: 25 عاما على إصدار تقرير حالة الإعلام.. ماذا فعلنا؟	07
أولاً: موجز	08
ثانياً: ما قبل المؤشر (السياق والمشهد العام)	20
ثالثا: نتائج المؤشر الرقمية العامة	22
رابعا: قراءة تحليلية لمحاور المؤشر وأسئلة الاستمارة	23
1:4 حرية الإعلام	24
2.4: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024	39
3:4 تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام	46
4:4 الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات	52
5:4 الرصد والتوثيق لادعاءات المضايقات والانتهاكات	54
سادساً التوصيات	57
مؤشر حالة الإعلام في الأردن 2024	68
الملاحق	116

25 عاما على إصدار تقرير حالة الإعلام.. ماذا فعلنا؟

نضال منصور*

مرت 25 عاما على أول إصدار لتقرير حالة حرية الإعلام في الأردن، طوال ربع قرن كان التقرير الذي حافظنا على انتظام صدوره في كل الأحوال علامة إيجابية فارقة لدور، ومكانة مركز حماية وحرية الصحفيين.

حاولنا بإصدار التقرير أن نختط سنة حميدة لعل هذا يشجع مؤسسات المجتمع المدني أن تكون لديها تقاريرها المتخصصة التي ترصد واقع الحقوق التي يشتغلون بها، فيصبح لدينا تقارير حقوقية متنوعة توثق واقع حقوق الإنسان في بلادنا، والتحديات التي تواجهها، ولكن للأسف فإن التقارير المدنية كانت استثناء، وموسمية، مما وضعنا في المواجهة، وزاد الضغوط علينا.

خضع تقرير حالة حرية الإعلام في الأردن لمراجعات مستمرة طوال ربع قرن، وكنا نستهدف تجويده، ومعالجة الثغرات، أو نقاط الضعف إن وجدت، وتطويره بما يتناسب مع المستجدات التي طرأت على بيئة الإعلام، والسعي للإجابة على الأسئلة التي كانت تطرح بعد كل عام على إصداره، والانتباه لكل الانتقادات، والأخذ بما هو صحيح منها.

دأب التقرير على تطوير استطلاع لرأي الصحفيين، يسجلون من خلاله انطباعاتهم على واقع الإعلام، ويشيرون للمشكلات، والتحديات، وكل سنة كانت أسئلة الاستطلاع تخضع للتدقيق، والتحكيم العلمي، وعينة الاستطلاع يجري تقيمها، للتأكد أنها ممثلة لمجتمع الصحفيين والصحفيات، وفي السنوات الأخيرة استقر التوجه على تحويل الاستطلاع لمؤشر رقمي يقيس حالة الحريات، ويعطي دلالات أكثر موضوعية.

إلى جانب الاستطلاع/ المؤشر لحالة الحريات حرص التقرير أن يكون هناك قسما خاصا يرصد، ويوثق التجاوزات، و/ أو ادعاءات، أو مزاعم بالانتهاكات وقعت على الإعلاميين والإعلاميات، وكانت هذه المزاعم بالانتهاكات تخضع للتمحيص، للتأكد من صدقيتها، وحدوثها، سواء بمقابلة ضحايا هذه الانتهاكات للتثبت من وقوعها، وتصنيفها ضمن المعايير الدولية لحرية التعبير، والإعلام، أو من خلال الاستماع لشهود العيان إن تعذر مقابلة الضحايا لظروف قاهرة.

وفي كل السنوات التي اشتغلنا فيها على الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على الصحفيين كانت ملاحظتنا متكررة، وواضحة، وتتلخص أن الأردن لم يشهد انتهاكات جسيمة مثل قتل الصحفيين لا سمح الله، أو إخفاء قسري، أو تعذيب ممنهج، أو اعتداءات جسدية مقصودة، وممنهجة، ومتكررة، وكل ما كنا نسمعه من شكاوى، أو يرصده الباحثون، كان اعتداءات جسدية تقع على الصحفيين والصحفيات أحيانا خلال تغطية التظاهرات، والاعتصامات، أو حالات لتوقيف، أو حبس لصحفيين، وإذا ما استبعدنا ما له علاقة بالنشر على منصات التواصل الاجتماعي فقد كانت محدودة، ولا تستمر طويلا، والأحكام القضائية القطيعة بالحبس للصحفيين لم تتجاوز طوال السنوات أصابع اليد الواحدة.

وما كان لافتا أيضا أن الانتهاكات غير الجسيمة كانت تنمو، وتتبلور كظاهرة، كالرقابة الذاتية، والرقابة المسبقة، وحجب المعلومات، وأوامر منع النشر القضائية، والحكومية المعلنة، وغير المعلنة.

التقرير الذي حمل لسنوات طويلة اسم تقرير حالة الحريات الإعلامية، ثم وجدنا أن الأنسب في العامين الماضيين أن يصبح عنوانه «حالة الإعلام في الأردن» باعتباره أعمّ، وأشمل، كان بوصلة لمركز حماية وحرية الصحفيين للتعرف على مشكلات الإعلاميين، وتحديد أولويات العمل، والاستراتيجية التي يجب أن نعمل بمقتضاها لنصبح قادرين على مساعدة المشتغلين في ميدان الإعلام.

وغني عن القول إن التقرير الذي كان يسلط الضوء على واقع الإعلام، والضغوط، والتدخلات التي يتعرض لها، كان سببا في أزمات متلاحقة تعرض لها مركز حماية وحرية الصحفيين، ومحاولات لثنيه عن استكمال هذه المهمة، والتضييق عليه بطرق، وأشكال متعددة، وللإنصاف وباستثناءات محدودة كانت الدولة الأردنية تقرأ ما نكتبه، وتستمع لوجهة نظرنا، وكنا نجد هوامش للعمل المشترك، ومساحات للتوافق.

أصبح تقرير حالة الإعلام في الأردن وثيقة مرجعية لكل من يريد الاطلاع على واقع الإعلام، ومصدر للمعلومات، ومدخلا للتقييم، والمراجعات، وهذا أحد أهم أسباب الرضى، أو الغضب في منطلقات التعامل مع مركز حماية وحرية الصحفيين من كافة الجهات الفاعلة، والمرجعية في المشهد العام.

بعد 25 عاما على إصدار التقرير نشعر بالفخر أننا كنا في طليعة المدافعين عن حرية الإعلام، علقنا الجرس، وسعينا بكل جهد، إلى معالجة الاختلالات مع كل أصحاب المصلحة، ولم نتوقف عند التحديات فقط، بل أشرنا بجرأة إلى قصص النجاح كلما وجدت، وعملنا على توفير الدعم لتعزيزها، وتعظيمها، فنحن أصحاب مصلحة في التقدم للأمام، وتحقيق نجاحات مثمرة.

استرشدنا منذ انطلاقة مركز حماية وحرية الصحفيين بمقولة الملك عبد الله الثاني «حرية الصحافة حدودها السماء»، وعملنا على ترجمتها فعلا، وأضفنا شمعة، ولم نكتفِ بلعن الظلام؟

ما فعله مركز حماية وحرية الصحفيين بإصداره تقرير حالة الإعلام، والمواظبة على أن يكون وثيقة حاضرة، ودائمة سواء توفرت الموارد المالية، أم لم تتوفر متروك تقيمه الآن لكل الفاعلين في الفضاء العام؟

اللهم قد بلغت، اللهم أشهد..

مؤسس وعضو مجلس إدارة مركز حماية وحرية الصحفيين

اولاً الموجز

تتقدم مؤشر حالة الإعلام في الأردن لعام 2024، تقدما لا يمكن غض النظر عنه، إذ حاز على (104.7) من مجموع درجات المؤشر الكلي البالغة (200) درجة، وتقدم بمقدار 13.7 درجة عن مؤشر العام الماضي 2023، إلا أن حالة الإعلام ظلت ضمن تصنيف "مقبولة" حسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشر.

وقد سجل المؤشر تقدما في محاوره كافة، الخاضعة للقياس، وهي: حرية الإعلام، ومستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024، وتأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام، والأمان الوظيفي للصحفيين/ات.

وفي تفاصيل المؤشر لعام 2024، وقراءة كل محور على حدة، فلاحظ التقدم على النحو الآتي:

- سجل محور "حرية الإعلام" تقدما بمقدار 8.2 درجة، مسجلا (50.2) درجة مقابل (42) درجة العام الماضي 2023، مع ثباته في تصنيف "مقيدة جزئيا"، وهذه أعلى نتيجة يسجلها المؤشر منذ البدء بتنفيذه عام 2020.
- تقدم محور "مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024" بمقدار 3.3 درجة، بعد أن حاز (24) درجة لعام 2024 وهو ما أعطي وصف "جيد"، مقابل (21.7) العام الماضي 2023.
- وكذا الأمر فإن نتيجة المحور الثالث "تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام" بلغت (17.3) موصوفة بـ "مقبول"، وبارتفاع 0.8 من الدرجة عن العام الماضي حين سجلت (16.5) درجة.
- وحاز محور الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات على (13) درجة بتقدم بلغ 1.3 عن العام الماضي 2023 حين حاز على (11.7)، وبقي ضمن تصنيف "مقبول".

حالة الإعلام في الأردن يحكمها مجموعة من العوامل المختلفة، والتي تتوزع بين التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الإعلامي، والسياسات التي تتبعها الدولة حيال الإعلام، والممارسات التي تترجم التشريعات والسياسات على أرض الواقع.

لم تشهد الساحة التشريعية في عام 2024، سوى تعديلات على قانون حق ضمان الوصول إلى المعلومات، والتي أقرت بعد توجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بضرورة مراجعته، ولكن شهد عام 2024 ارتدادات نتيجة إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، الذي بدأ إنفاذه منذ 12/9/2023، وشكل تحديات عند الصحفيين والصحفيات، وسائل الإعلام.

والأكيد أن عوامل أخرى تشكل حالة الإعلام في الأردن، فالواقع المهني للمؤسسات الإعلامية، والصحفيين والصحفيات، والأمان الوظيفي الذي يتمتع به العاملون في الإعلام، وكذلك التطورات التكنولوجية، وانتشار منصات التواصل الاجتماعي التي باتت تزاحم المؤسسات الإعلامية على مكانتها كناقل للخبر، أضف إلى كل ما سبق الذكاء الاصطناعي الذي غزا في العامين الماضيين كل القطاعات في العالم، والإعلام أصبح أكثر المتأثرين به من بين كل القطاعات.

الكثير من المعطيات ساهم في تقدم المؤشر؛ هامش حرية أوسع في تغطية الانتخابات النيابية التي جرت في العاشر من شهر أيلول/ سبتمبر 2024، واستمرار التغطية الحرة لحرب الإبادة على غزة، وكذلك الحرية في تغطية التغيير على الساحة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، التي أفصح عنها الصحفيون والصحفيات المستجيبين لاستمارة المؤشر، ومن تمت مقابلتهم لغايات التقرير، وأخيرا التعديلات التي أقرت على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات.

ولقياس كل هذه العوامل والمعطيات؛ طور مركز حماية وحرية الصحفيين استمارة مؤشره لقياس وتقييم حالة الإعلام في الأردن لعام 2024، التي أجاب عليها عينة طبقية عشوائية بلغت 302 صحفيا وصحفية، وبنسبة 26% من قائمة العاملين والعاملات في وسائل الإعلام التي ضمت 1169.

المؤشر في استمارته تناول خمسة محاور؛ المحور الأول "حرية الإعلام"، ويشتمل على 20 سؤالا، يقيس وجهات نظر الصحفيين وآرائهم حول قضايا ومواضيع رئيسية تؤثر على حرية الإعلام، والتعبير في الأردن، والمحور الثاني "مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024"، ويحتوي 7 أسئلة، تقيس ما طرأ على بيئة العمل الإعلامي وأثر بها خلال عام إعداد المؤشر 2024، أما المحور الثالث فهو "تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام"، وتضمن 7 أسئلة تقيس انطباعات الصحفيين عن مدى تأثير التكنولوجيا، والتطور الرقمي، والانتشار، والاستخدام الواسعين لمنصات التواصل الاجتماعي، وتأثير الذكاء الاصطناعي على العمل الإعلامي، وفي المحور الرابع الذي حمل عنوان "الأمان الوظيفي للصحفيين/ات"، والذي قاس انطباعات الصحفيين والصحفيات عن الأمان الوظيفي، والمعيشي الذي يمر به الصحفيون والصحفيات، وتأثير تراجع الأوضاع المالية لوسائل

الإعلام، وعامليها على حرية الإعلام، وحرفية ومهنية الصحفيين والصحفيات، والمحور الخامس والأخير يقيس الوقائع "المضايقات والانتهاكات"، ويرصد، ويتتبع ما وقع من انتهاكات ضد الصحفيين والصحفيات في عام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن المحور الأخير لا يدخل في الحساب الرقمي للمؤشر ودرجاته لأنه يتقصى الوقائع، وادعاءات الصحفيين بالتعرض لانتهاكات أو تجاوزات. وقد أشرف على تعديل صياغة الأسئلة، وبناء واستخراج العينة، الخبير ياسر سعد الدين مؤسس شركة الرأي الدقيق لقياسات الرأي العام.

أضف إلى ذلك فقد أجرى مركز حماية وحرية الصحفيين 18 مقابلة معمقة مع إعلاميين وإعلاميات، وخبراء، وسياسيين، وأعضاء في مجلس النواب، وأكاديميين، وناقش معهم/ن محاور المؤشر، وقضايا متعلقة بحالة الإعلام في الأردن.

في محور حرية الإعلام، كان تقييم حالة حرية الإعلام في الأردن أمر صعب ومعقد، ويتسم في الغالب بعدم الاستقرار، وقد تشي المعاينة الخارجية للمشهد عن سلاسة، وتقدم، ولكن البحث في التفاصيل يكشف عن عقبات، وطوال سنوات كان مؤشر حرية الإعلام يحافظ على مرواحته في ذات المكان، نتقدم خطوات، ونتراجع خطوات، ونبقى في المنطقة الرمادية، فلا نجنح وننزلق في حالة الاستبداد، والتضييق، ولا نمضي نحو حرية مستقرة، وثابتة، وأصوات أكثر المنشغلين في ميدان الإعلام، أو من هم على احتكاك دائم معه يذهبون لهذا التوصيف، والقراءة.

أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية والدارسات الإقليمية، الدكتور حسن البراري، يطلق وصفا يجمع عليه الكثير من الإعلاميين بقوله إن "حرية الإعلام تراوح في محلها"، ويضيف "لا يوجد تقدم كبير ولا يوجد تدهور كبير في حالة الحريات، وهي متذبذبة بنفس المعدل".

وهو ذات الأمر الذي تراه عضو هيئة تدريس جامعة الشرق الأوسط، الدكتورة حنان الشيخ، فترى أن "حرية الإعلام تراوح مكانها وبقيت كما هي"، ويتفق الكاتب، وعضو مجلس الأعيان السابق، جميل النمري مع هذا الرأي بقوله "نحن نراوح في نفس المكان وسقف الحريات لم يتغير".

بينما يصف الإعلامي، ومدير إذاعة حسنى، حسام غرايبة حالة الإعلام بأنها "في مخاض"، شارحا أنه "لا يمكن وصفها بأنها حرة لأن التقييد وسحب بعض الأخبار كان حاضرا، ولا نستطيع وصفها بأنها شديدة التقييد لأن هنالك مفاصل في الدولة اشتبكت مع الإعلام بشكل جيد".

رئيس تحرير جريدة الغد اليومية، مكرم الطراونة، يكرر نفس الوصف أيضا، إذ يقول "الحريات الإعلامية لم تتحرك خطوة للأمام، وفي نفس الوقت لم تتراجع إلى الخلف بمؤشر واضح، فهي في حالة ثبات".

ويصف عضو مجلس الأعيان والإعلامي عمر عياصرة حالة حرية الإعلام في الأردن بشكل عام بأنها "متراجعة بشكل عام"، ويرى أنها "قد حافظت على هذا التراجع في عام 2024".

أما المستشارة الإعلامية بيان التل فتقول بوضوح "حرية الإعلام تراجعت في عام 2024 بشكل واضح"، وترى أن السبب "تواني الصحفيين عن نشر وتغطية القضايا بعمق ليس لأسباب أمنية، فهنالك الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي لا تفرض عليها المؤسسات أي قيود، ورغم ذلك لا يتم تغطيتها".

بالمقابل هناك وجهة نظر ترى أن هناك تقدما في حرية الإعلام، حيث يرى المدير العام لقناة المملكة جعفر الزعبي "أن هناك صعودا لحرية الصحافة والإعلام في الأردن"، ويفسر الشعور بتراجع الحرية بالقول "لم يعد هناك محرمات لا يمكن الحديث عنها في الإعلام، ولكن المشكلة هي الثقافة الشخصية لدينا فنحن من يضع الخطوط الحمراء".

وتقول المديرة العامة السابقة لقناة المملكة، الإعلامية دانا الصياغ، إن حالة الحريات الإعلامية تحسنت في عام 2024 عن عام 2023 لعدة أسباب، أولها نتيجة تناول المؤسسات الإعلامية للعدوان الإسرائيلي على غزة واتساق تغطياتها مع مواقف الدولة، وتوحد الحراك الشعبي حيال هذه القضية مما سهل تغطيتها.

ويرى الكاتب فهد الخيطان، رئيس مجلس إدارة قناة المملكة، أن "وسائل الإعلام الأردنية تتمتع بمستوى من الحرية يتناسب مع التطور السياسي، والتطور المهني والتقني للإعلام"، ويربط بين حرية الإعلام ومدى تقدم مشروع التحديث السياسي بقوله "من الواضح أن الحريات الإعلامية ستتطور أكثر في الأردن لأن التعددية السياسية والحزبية التي اعتمدت في الأردن ستضمن تعددية وتنوع في الآراء الإعلامية".

الحكومة عبر وزارة الاتصال الحكومي ترى أنها تدعم تعزيز حرية الإعلام، في ردها على الأسئلة التي أرسلها مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات إعداد تقرير المؤشر؛ فهي تؤكد على أن "حرية التعبير في الأردن تعدّ من الثوابت التي تحرص الدولة على ترسيخها وتعزيزها، انطلاقًا من توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي يؤكد دائمًا

على أهمية الإعلام المهني والمسؤول، وضرورة توفير بيئة تضمن حرية التعبير ضمن إطار من احترام القانون وأخلاقيات المهنة".

وترى الحكومة أن الحريات الإعلامية تتقدم، وتقول في ردها "في السنوات الأخيرة، شهدنا تقدمًا في مجال حرية التعبير، سواء من خلال التعديلات التشريعية التي تهدف إلى ضمان حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات، أو من خلال الجهود المستمرة لتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية، مما يساعد على ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح، كما تم الموافقة على السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي".

وأبرز ما كشف عنه إجابات الصحفيين المستجيبين لاستمارة المؤشر، وآراء من تمت مقابلاتهم، كانت على النحو الآتي:

- يرى ثلث العينة المستجيبة لأسئلة المؤشر، وبنسبة بلغت 32.8% أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها على الإطلاق، مقابل 44.4% يقرون بدعم الحكومة بشكل متوسط، و22.8% يرونها تدعم وسائل الإعلام بشكل كبير.

لكن الحكومة تقول في ردها على أسئلة وجهها لها المركز إنها "تعكف على التحضير لتصور حول الإجراءات المطلوبة لتعزيز النهوض بقطاع الإعلام، وتمكينه من تعزيز حضوره الرقمي، فالحكومة معنية بتعزيز دور الإعلام المهني والموضوعي، ومنفتحة على النقد البناء الذي يخدم المصلحة العامة، ومواكبة التطورات في قطاع الإعلام، لتشجيع وسائل الإعلام على تطوير أدواتها للتحول الرقمي، وستعمل بشكل تشاركي مع الجهات المعنية"، وتوضح بأنها "عقدت سلسلة لقاءات دورية تواصلية مكثفة مع مختلف أطياف الجسم الإعلامي في المملكة، لوضع تصور مستقبلي للمشهد الإعلامي الوطني خلال السنوات المقبلة؛ للنهوض بالإعلام وتعزيز دوره وأدواته".

الإعلامي والعين عمر عياصرة يعتقد أن "الدولة الأردنية تتعاطى مع الإعلام من منطلق أمني"، ويرى أن هناك ضرورة إلى تحويل ملف الإعلام من ملف أمني إلى ملف سياسي لتصبح علاقة الدولة مع الإعلام علاقة سياسية وليست علاقة أمنية"، وهو ما يتفق معه بسام بدارين، بقوله "صناعة الإعلام في الأردن لا زالت تحكمها الاعتبارات الرسمية والأمنية في الأردن وهذا أحد مشاكل مؤسسات الإعلام".

كما يرى محمد أبو رمان أن "الحرية الإعلامية في الأردن ليست متمأسسة، وليست مرتبطة بالقانون، والحقوق بل مرتبطة بطبيعة المرحلة".

أما جميل النمري فيعتقد أن "الروح الكفاحية في الدفاع عن قضايا الإعلام لرفع سقف الحريات تراجعت وتآكلت، والدولة كانت أقوى في تثبيت الأمر الواقع وفرض القيود"، ويضيف "السقف العالي من الحريات حتى وإن وصل إلى مرحلة الشطط لن يهز كيان الدولة أمنيًا"، كما يعتقد أن منظومة التحديث السياسي التي تبنتها الدولة "انعكست بهامش أقل من المتوقع على الإعلام حيث كان من المفترض أن نشهد سجالات أعلى سقفا في حريتها".

بالمقابل يرى فهد الخيطان أن هناك تطورا في نظرة الدولة الرسمية للإعلام، ويقول "لم يعد اليوم بالإمكان التعامل مع المؤسسات الإعلامية بنفس الأدوات القانونية، ولذلك حدث تطور تشريعي أيضا"، ويرى أن القيود على الإعلام ليست كبيرة، ويتفق جعفر الزعبي مع هذا الرأي، حيث يرى هناك صعودا لحرية الصحافة والإعلام في الأردن، ويقول "لم يعد هناك محرمات يجب عدم الحديث عنها في الإعلام".

- أما فيما يتعلق بتدخل الحكومة في عمل وسائل الإعلام؛ فنحو نصف العينة، وبنسبة 49.7% ترى أن الحكومة تتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير، وكذلك يرى 36.8% من المستطلع آراؤهم أن الحكومة تتدخل بعمل وسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل فقط 13.6% يرونها لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام إطلاقا.

وهذا ما يؤكد عليه حسن البراري بالقول "أدوات السيطرة على الإعلام ما تزال ذاتها موجودة، فالإعلام الحكومي مسيطر عليه، ومدجن، أما الإعلام الخاص والإلكتروني فمسيطر عليه من قبل المعُلن"، فيما يصف جميل النمري العلاقة بين الحكومة والإعلام بالقول "الجهات المسؤولة في الدولة لم تستوعب المرحلة ومتطلباتها، والقيود ما تزال قائمة على الإعلام الرسمي وشبه الرسمي".

ويضيف النمري أيضا "عندما تخشى الدولة من الانفلات عليها بشأن الأحداث القائمة يصبح هنالك تدخلات لضبط المحتوى الإعلامي، وما زالت التدخلات والضوابط والسقوف كما هي ولم تتغير وما يدلل على ذلك التوقيفات بحق الصحفيين".

فيما ترى يسر حسان أن "الإعلام الحكومي هو رهين وجهة نظر الدولة ويتبنى الدفاع عنها لذلك هو موجه، أم الإعلام الخاص فهو رهين أهدافه التي تحقق أرباحه تبعا لمالكيه"، وتقول بيان التل إن "الصحفي لا يلعب دورا مهنيا حقيقيا، والتدخلات ما زالت موجودة".

- يتفق أغلب الصحفيين/ات على أن العقوبات السالبة

للحرية (التوقيف و/أو الحبس) تحد من حرية الإعلام، حيث أجاب 89.1% من العينة بأنها تحد من حرية الإعلام إما بدريجة كبيرة، أو بدرجة متوسطة، بالمقابل يرى 11.9% أنها لا تحد من حرية الإعلام.

ويؤكد جميل النمري على ذلك بالقول إن "استمرار توقيف الصحفيين يشير إلى أن التدخلات، والضوابط، والسقوف كما هي ولم تتغير في الإعلام".

وتذهب ربا زيدان إلى التأكيد على ضرورة عدم اعتقال الصحفيين ومحاكمتهم لأن ذلك برأيها "سينعكس بصورة إيجابية على مؤشر الحريات ومساحة الأفراد في التعبير عن آرائهم".

من جهتها تشدد الحكومة في ردها على أن "القضاء الأردني هو قضاء مستقل ونزيه، وهو الذي يحدد المسؤولية وفقًا للأطر القانونية والتشريعية المعتمدة، وتُعتبر المحاكم الأردنية هي الجهة المختصة في البت بأية دعاوى أو شكاوى"، وتضيف "القرارات القضائية التي تتخذها المحاكم في مثل هذه القضايا هي قرارات محكومة بالقانون ووفقًا للتشريعات المعمول بها في المملكة، ومنسجمة مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي كفلت حق التعبير وأجازت تقييده بقيود محددة بنص القانون في حال أن تكون ضرورية لحماية الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة".

وتابعت أنه "لا يتم توقيف أي إعلامي وصحفي إلا بناءً على أمر قضائي، علما أن هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تراقب الانتهاكات - إن وجدت - ومدى استجابة الحكومة لذلك وتؤخذ تقارير هذه المنظمات بعين الاعتبار ويتم الرد الرسمي على ما ورد فيها".

- يقر غالبية الصحفيين بوجود رقابة مسبقة داخل مؤسساتهم من قبل إدارات التحرير، فـ 89.7% من الصحفيين يقرون بممارسة هذا الرقابة بشكل كبير جدا، أو بشكل متوسط، فيما قال 10.3% إنه من النادر أن تفرض رقابة مسبقة أو أنها لا تفرض مطلقا.

ولا يتردد محمد أبو رمان عن القول بأن "المؤسسات الإعلامية تخضع نفسها للرقابة الذاتية"، وهو برأيه ما أدى إلى "تراجع حرية الإعلام الأردني بشكل كبير مقارنة مع السنوات السابقة، وتراجع في قدرة الكتاب على النقد"، كما يرى أن "إدارات المؤسسات الإعلامية لم تخض معركة للدفاع عن الإعلام وحريته".

فيما يشخص مكرم الطراونة الوضع القائم بالقول "الأزمة تبدأ من الذين يديرون المؤسسات الإعلامية (رؤساء التحرير ومدراء الإذاعات...) والحساسية العالية لديهم نتيجة اجتهادات شخصية رغم عدم وجود ضغوطات عليهم من مؤسسات الدولة"، ويرى أن هذا الأمر أصبح "ينعكس على الصحفي الذي يصنع المحتوى".

لكن فهد الخيطان يرى أن هذه الرقابة طبيعية لأنها مرتبطة بالمحددات القانونية، ويقول "في تناول القضايا التي تهم الرأي العام، هناك محددات قانونية في تناولها سواء كنت راضٍ عن القانون أم لا، وكذلك يوجد محددات اجتماعية، فبلد مثل الأردن لديه تقاليد، وقيم محافظة تؤثر على قدرة وسائل الإعلام في تناول قضايا تهم الجمهور". من جهته يعتقد حسام غرايبة أن "الخطوط الحمراء، والتابوهات موجودة في ذهن القدامى، وفي الحالة الجديدة لا يوجد خطوط حمراء بسبب واقع الإعلام المنفتح".

- في الوقت ذاته فإن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة، هذا ما يؤكده 89.1% من الصحفيين والصحفيات أن مجلس النواب لا يعمل على من أجل دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة بدرجات متفاوتة، بينما يرى 10.9% أنه يعمل غالبا أو بشكل كبير على ذلك.

ويقول الكاتب، والصحفي المختص في الشؤون البرلمانية، وليد حسني إنه "حتى هذه اللحظة فإن المجلس الحالي لم يصدر عنه ما يؤكد رغبته بدعم قطاع الإعلام، أو حتى معالجة الاختلالات الناجمة عن مجمل القوانين الناظمة لحرية الإعلام، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات"، مؤكدا أنه "بالرغم من مرور أشهر على انعقاد المجلس الحالي في دورته العادية فقد ظل يلتزم الصمت حيال هذا الملف الشائك"، مفسرا ذلك "ربما بسبب عدم تعرضه لضغوطات شعبية مباشرة من أجل إصلاح المنظومة القانونية لحرية الإعلام".

ويضيف حسني أن "الصحفيين لا يشعرون بأن مجلس النواب يقوم بدوره التشريعي لدعم الإعلام وحريته لأسباب كثيرة منها عدم مبادرة المجلس لإرسال أية تطمينات للوسط الإعلامي تؤكد حرصه المباشر، والأكيد على دعم، وصيانة، وحماية حرية الإعلام، فضلا عما يمكن وصفه بالقطيعة بين المجلس والوسط الإعلامي، والعلاقة المباشرة بين الجانبين، الى جانب تصرفات فردية لنواب ضد الإعلاميين وعملهم في المجلس، مما انعكس

على شكل ومضمون العلاقة بين الجانبين".

أما الصحفي المختص في الشؤون البرلمانية، جهاد المنسي، فيقول " كصحفي برلماني منذ أكثر من 25 عام، فإنني أعتقد جازما أن القوانين الموجودة تحد من الحريات الصحفية والإعلامية، وأن الحكومات ما زالت تتعامل مع الإعلام باعتباره إعلام لها يعبر عن وجهة نظرها فقط، وهذا انعكس أيضا على مجلس النواب الذي يتعامل مع الإعلام بهذا الشكل، وحتى اليوم فإن المجلس لم يقدم أية مبادرة من جانبه تخص حماية حرية الإعلام، مما عزز القناعة لدى البعض من الإعلاميين بأن المجلس غير مهتم بهذا الملف تماما".

- أغلبية الصحفيين والصحفيات يقرون بأنهم يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبنسبة تصل إلى 98.7%، حيث أجاب فقط 1.3% من المستجيبين أنهم لا يفرضون بالمطلق أي رقابة على أنفسهم. قد بلغت نسبة الرقابة الذاتية أعلى مستوياتها منذ 10 سنوات، كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
النسبة	95.2%	93.2	93.6	94%	92	-	93.6	91.3	96.2%	96.8%	98.7%

تعمقت الرقابة الذاتية عند الصحفيين على مر السنوات؛ فالتشريعات تتسم بالتقييد، والسياسات الإعلامية لا تتوائم مع المعايير الدولية لحرية الإعلام، والتدخلات بأشكالها المختلفة لا تتوقف، وفي ظل هذا المناخ كانت الرقابة الذاتية تتحرك للتحول لمعادل أمان للصحفيين في مواجهة الخطر، وهذا الوقع تكرس في عملهم الإعلامي، وحتى على منصات التواصل الاجتماعي.

ويتفق من تمت مقابلاتهم لغايات التقرير على أن ظاهرة الرقابة الذاتية موجودة لدى الصحفيين سواء عند النشر عبر وسائل الإعلام التقليدية، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، حتى أن حسن البراري يرى أنها لم تعد تقتصر على الصحفيين، فيقول "أصبحت الرقابة الذاتية موجودة لدى المواطنين الأردنيين، خاصة بعد صدور قانون الجرائم الإلكترونية"، وترى الأكاديمية ربا زيدان أن الظاهرة وصلت إلى طلاب الإعلام في الجامعات، وتقول "الرقابة الذاتية لدى الطلبة في الجامعات مرتفعة جدا، وهذا ينعكس على بحوثهم وتقاريرهم في الجامعات، فغالبا ما تتبنى تقاريرهم وآراؤهم الرواية الرسمية".

لكن عمر عياصرة يعتقد أن "الصحفيين يضعون لأنفسهم خطوط حمراء وهمية"، ويضيف "لا يوجد محاولات نضالية للخروج عن القيود المفروضة على الإعلام بل يعمل الصحفيون على تعزيزها"، وتتفق معه تمارا الخزوز، حيث ترى أن "الإعلاميين وضعوا طوعا حدودا وتابوهات لأنفسهم"، والرأي ذاته يحمله جعفر الزعبي الذي يقول "المشكلة في الثقافة الشخصية لدينا، فنحن من يضع الخطوط الحمراء".

أما في المحور الثاني "مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024"، فقد شهد عام 2024 العديد من التغيرات، والتطورات على المشهد العام في الأردن، لا سيما المشهد الإعلامي، فقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 مضى على إقراره، ونفاذ العمل به أكثر من عام، أما المتغير الثاني فهو إقرار التعديلات على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 3 لعام 2024، كما أجريت الانتخابات النيابية في العاشر من شهر سبتمبر/ أيلول، وحظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية، خاصة أنها أول انتخابات نيابية تُجرى بعد تحديث المنظومة السياسية، وتعديل قانوني الأحزاب، والانتخاب، حيث شاركت فيها الأحزاب، وشملت قوائم حزبية، وقوائم محلية.

ومن المتغيرات التي استمرت عام 2024، حرب الإبادة على غزة، والتي بدأت منذ السابع من أكتوبر لعام 2023، وتحوز هذه القضية وتغطياتها على مساحة كبيرة في التغطيات الإعلامية لوسائل الإعلام الأردنية. أما أخر المتغيرات التي قاسها المؤشر في هذا المحور كان تغطية وسائل الإعلام المحلية للتغير على الساحة السورية، وإسقاط نظام بشار الأسد وما تبعها من أحداث.

وأبرز ما يمكن إجماله في هذا المحور فهو على النحو الآتي:

- يعتقد 58.9% من المستطلع آراؤهم أن قانون الجرائم الإلكترونية يفرض - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير، و27.5% يرونه ذات الأمر بدرجة متوسطة، مقابل 13.6% يرون أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يفرض قيودا على حرية الإعلام على الإطلاق.

يرى حسام غرايبة أن القانون "فرض رقابة مسبقة على كل الإعلاميين والوسائل الإعلامية"، ويتفق معه حسن البراري بالقول "أصبح هنالك رقابة ذاتية لدى المواطنين الأردنيين بعد صدور قانون الجرائم الإلكترونية".

طارق المومني نقيب الصحفيين بدوره دعا الجسم الصحفي إلى أن "يتكاتف حتى يتم إلغاء جميع المواد القانونية "المطاطة" في القانون".

من جهته يرى فهد الخيطان أن قانون الجرائم الإلكترونية بحاجة لمراجعة، ويقول "مثل أي قانون آخر، بعد فترة من تطبيقه يجب أن يُقاس أثره على الحريات، وهذا يحتاج لتقييم مشترك بين الجهات الرسمية والجهات الإعلامية المعنية؛ كنقابة الصحفيين، ورؤساء التحرير في المؤسسات الإعلامية، والمؤسسات المعنية بالحريات الإعلامية، ويمكن التوافق على إجراء تعديل أو لا".

ويقول جعفر الزعبي أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يزال محل جدل، ويختلف مع من يعارض القانون بالمطلق، ويقول "أنا مع وجود قوانين تحد من دخلاء مهنة الصحافة، مثل "المؤثرين" على منصات التواصل الاجتماعي، أو "المواطن الصحفي" لأنهم لا يخضعون لأخلاقيات مهنة الصحافة، والإشكالية أن تأثير بعضهم على المجتمع أقوى من تأثير بعض وسائل الإعلام".

بينما تقول دانا الصياغ "إن عدم الاستقرار التشريعي المتعلق بالعمل الإعلامي؛ مثل قانون الجرائم الإلكترونية، ضاعف العمل في المؤسسات الإعلامية، فأصبحت تتابع حتى التعليقات على منصاتها الإلكترونية لتفادي الملاحقة القانونية".

الحكومة في ردها على أسئلة المركز ترى أن "قانون الجرائم الإلكترونية جاء في إطار تحديث المنظومة التشريعية لمواكبة التطورات التكنولوجية، وحماية المجتمع من الجرائم الرقمية التي باتت تشكل تحديًا عالميًا متسارعاً، مع الحرص على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وضمان حرية التعبير"، وتؤكد بأنه "ليس قانوناً تعسفياً"، وتنفي أنه جاء لأغراض سياسية، بل جاء استجابة لحاجة مهمة، مشيرة إلى أن معظم الدول في العالم تعاطت مع الاختلالات الناشئة عن استخدام أدوات التكنولوجيا، كما تنفي الحكومة أيضا وجود أي "دوافع كيدية في تطبيقه"، وتشدد على أن "القضاء الأردني هو سلطة مستقلة وتحكم وفق قواعد الأدلة والإثبات بنزاهة وحيادية".

- يرى الصحفيون حول التعديلات التي أقرت عام 2024 على قانون حق الحصول على المعلومات، وبنسبة 62.2% بأنها تساهم إما بشكل متوسط، أو بشكل كبير في تعزيز حرية الإعلام، بينما يرى 37.8% من المستجيبين أنها لم تساهم على الإطلاق أو تساهم بشكل قليل في تعزيز مساحة حرية الإعلام.

التعديلات التي أقرت على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات إيجابية، وتحسن مواد القانون، وتساعد على إتاحة مساحة أوسع لتدفق المعلومات، لكن آليات إنفاذ القانون في المؤسسات العامة ضعيفة، وليست مؤسسية، وثقة الصحفيين باستخدام القانون لطلب المعلومات محدودة جدا.

لا يتفق الخبراء مع تفاؤل الصحفيين تجاه تعديلات القانون ربما لأنها لم تختبر بعد بشكل كامل، حيث يرى الكثير منهم أن من أهم التحديات التي تواجه الإعلام في الأردن هو "غياب المعلومات، وصعوبة الوصول إليها" على حد تعبير مكرم الطراونة، وهو ما تتفق معه حنان الشيخ بقولها "مصادر الحصول على المعلومة ليست مفتوحة أمام الجميع وهذا يشكل تحدي واضح للصحفيين".

بدورها تقول ديما طهبوب إن "قانون حق الحصول على المعلومة لا يتيح انسيابية المعلومات ووصولها للصحفيين، وهنالك تحديد لقدرة الصحفيين للوصول إلى المعلومة".

فيما يرى حسام غرايبة أنه من أجل النهوض بالإعلام "يجب أن يكون هنالك تشريعات واضحة وتطبيقها واضح، وأن تكون إرادة وقرار من الدولة لضمان حق الحصول على المعلومة والشفافية والانفتاح على الإعلام".

الحكومة تقول إن "التعديلات الأخيرة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات جاءت لتعزيز مبدأ الشفافية والانفتاح الحكومي، ولضمان تدفق المعلومات للإعلاميين

والجمهور بشكل أكثر انتظامًا وسهولة"، وتضيف في ردها أن "هذه التعديلات لم تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل ركزت أيضًا على تحسين الممارسات الفضلى التي تضمن تطبيق القانون بفاعلية وإنفاذه بشكل عملي"، وعددت الوزارة 6 نقاط تتعلق بالتعديلات الجديدة التي أقرت والتي تعتبرها تصب في صالح تعزيز تدفق المعلومات والوصول إليها (يمكن قراءتها في النص الكامل لرد الوزارة في الملحق الوارد في التقرير).

- يتفق أغلبية الصحفيين والصحفيات على حرية تغطية الانتخابات النيابية، حيث يرى 72.8% بأن وسائل الإعلام المحلية غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود بشكل كبير، و18.9% قالوا إنها غطتها بحرية وبدون قيود بشكل متوسط، بينما قال فقط 8.3% أنها تغطها بحرية على الإطلاق.

الانتخابات النيابية إحدى أهم المحطات لاختبار دور الإعلام، ومساحته في التغطية والعمل بحرية، ومع التوجهات بدعم الحياة الحزبية في الانتخابات أصبح على الإعلام دور أوسع في مسار التحديث، والتوعية للجمهور، وانطباعات الصحفيين والصحفيات المستجيبين لاستمارة العينة ترى أن وسائل الإعلام غطت الانتخابات بحرية ودون قيود، فهل يرى الخبراء والإعلاميون ممن تم مقابلاتهم لغايات التقرير ذات الرؤية؟

يتوافق رأي كثير من الخبراء والإعلاميين مع نتائج إجابات الصحفيين، حيث ترى يسر حسان أن "الإعلام تمكن من لعب الدور المطلوب منه بهامش واسع من الحرية في التغطية والنشر"، وأضافت موضحة "أعطى الإعلام الحكومي (العام) فرصة جيدة للأحزاب السياسية في توضيح برامجها وأهدافها عبر شاشاته، ومثال ذلك التلفزيون الأردني وقناة المملكة"، ويتفق فهد الخيطان مع هذا الرأي بالإشارة إلى أن الإعلام "حاول بكل جهده مساعدة الأحزاب السياسية لتلعب دورها، ومنحها المساحات الكافية لتقديم نفسها لجمهور الناخبين، ولم يكن هناك أي قيود على عمل وسائل الإعلام".

وفي ذات السياق يقول جعفر الزعبي إن "الإعلام قام بدوره في توفير مساحة للأحزاب والنواب في الانتخابات الأخيرة"، ويضيف "لكن للأسف فإن التقصير كان من قبلهم، فلم يروجوا لبرامجهم السياسية، والاقتصادية بشكل واضح، وأعتقد أن هذا الأمر حد من المشاركة الواسعة في الانتخابات، رغم أن نسبة المشاركة تعتبر جيدة"، بالمقابل هناك من يرى بعض القصور في المشهد، حيث تقول ديما طهبوب إن "دور الإعلام في الانتخابات ارتكز على التوعية بقانون الانتخابات الجديد وما يتضمنه، وأبلت المؤسسات الرسمية بلاء حسنا في استضافة الأحزاب السياسية للتعبير عن برامجها وأهدافها، ومثال ذلك برنامج المناظرات الذي استضافه التلفزيون الأردني"، لكنها تستدرك بالقول "على الرغم من ذلك إلا أنه كان من الواضح إقصاء بعض الفئات مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحتى إن تم استضافتهم فيتم بشكل خجول".

وترى حنان الشيخ أن التغطية الإعلامية للانتخابات كانت تقليدية، ودعائية، واعتيادية، ولم تكن إبداعية، وتقول "الإعلام ذهب للإضاءة على فكرة التحديث السياسي ولم ينتهز الفرصة في تسليط الضوء على ما هو التحديث السياسي، وما هي أهم القضايا التي يناقشها".

- توافقت آراء أغلبية الصحفيين والصحفيات على أن وسائل الإعلام المحلية استمرت بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة، حيث قال 95% من العينة المستجيبة للاستمارة إن التغطية استمرت بشكل كبير، أو بشكل متوسط.
- أظهرت النتائج أن أغلبية الصحفيين والصحفيات يرون أن وسائل الإعلام المحلية استمرت كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024، حيث قال نحو 87.7% إنها مصدر موثوق بشكل كبير، أو بشكل متوسط، فيما قال 12.3% فقط أنها لم تكن بالمطلق مصدرا موثوقا.

يتفق الخبراء والإعلاميون على أن الإعلام بالفعل تمتع بسقف عالٍ في تغطية العدوان على غزة، وتواصل هذا السقف طوال العام الماضي 2024، وكانت كذلك مصدرا موثوقا للرأي العام الأردني، حتى وإن لم تكن المصدر الوحيد، وفي هذا السياق يؤكد فهد الخيطان على أنه "خلال الأحداث في غزة، لم تتغير التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام الأردنية منذ اليوم الأول للعدوان على غزة وحتى يوم اتفاق وقف إطلاق النار، وما بعده، وكانت وسائل الإعلام تغطي الأحداث في غزة بكل أريحية، ودون أي قيود"،

ويتابع القول "خلال عام ونصف شهد الأردن حراكا شعبيا وسياسيا فيما يتعلق بالعدوان على غزة ولم يكن هناك أي قيود على تغطية وسائل الإعلام لهذا الحراك، وإنما كانت تختلف أولويات وسائل الإعلام في التغطيات بناء على الأهمية الخبرية، وليس لحسابات أمنية أو تدخلات".

بينما ينظر حسن البراري إلى أن "الإعلام كان إعلاما تعبويا، ولم يكن اعلاما نقديا"، ويضيف "ربما المرحلة تطلبت ذلك ففي حرب غزة كان المطلوب دعم صمود الشعب الفلسطيني، وهذا مفهوم، وبالتالي لم نرَ إعلاما مستقلا عن الحدث، وكانت التغطية انفعالية وعاطفية"، ويقر البراري بأنه "لم يلاحظ وجود محاولات للتدخل في التغطية الإعلامية، بل تم إطلاق العنان للإعلام للتعبير عن نفسه".

- 9.5% فقط من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية لم تغطِ سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بحرية على الإطلاق، مقابل 90.5% يرون أن وسائل الإعلام المحلية سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بدرجة كبيرة، أو بدرجة متوسطة.
- أظهرت النتائج أن 88.1% من المستجيبين لاستمارة المؤشر يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية تحلت بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية إما بشكل كبير، أو بشكل متوسط، بينما 11.9% فقط من يرون أنها لم تتحلَ بالموضوعية في التغطية.

يعتقد جميل النمري أن الإعلام الأردني غطى بموضوعية ما حدث بسوريا، رغم أن الحساسيات في القضية السورية كبيرة، ويؤيده فهد الخيطان بالقول "فيما يتعلق بتغطية التغيير في سوريا لم ألحظ أي قيود على التغطيات من طرف السلطات الرسمية"، كذلك يرى محمد أبو رمان "أن سقف حرية الإعلام في التغيير في سوريا كان مرتفعا"، وأضاف "كان هناك من يؤيد، وهناك من يعارض، والمحدد الوحيد في هذا التغيير هو الرأي العام".

ويقول مكرم الطراونة "تعاملنا فيما يخص التغيير في سوريا بتغطية خبرية، وتقارير، وتحليلات، وكان لدينا ترقب للمشهد الداخلي السوري، وكيفية التعامل معه، وكيف سيؤثر على الأردن"، ويضيف "هنا كانت الحساسية في التعامل مع هذا الحدث لأن ذلك سوف يؤثر علينا فيما يخص قضايا؛ الحدود، والمخدرات، والملفات الأمنية".

أما دانا الصياغ تقول فيما يتعلق بتغطية التغيير في سورية "لا أعتقد أن مساحة الحرية كانت مشابهة لتغطية العدوان على غزة، وذلك بسبب عدم وضوح السياسة الخارجية لسورية، وهي قضية ليس عليها إجماع في الآراء، وحتى تغطية الوسائل الإعلامية العربية لما يحصل في سورية ما زالت متخبطة".

وفيما يتعلق بمحور "تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام"، فإن أكبر تغيير عرفته الصحافة في تاريخها المعاصر كان دخول منصات التواصل الاجتماعي، فبعد عقود من سيطرة الصحافة (المكتوبة، والمسموعة، والمرئية) جاءت السوشيل ميديا لتقلب المعادلة، وشيئا فشيئا تفرض التحولات الرقمية، والتطور التكنولوجي، وانتشار استخدام منصات التواصل الاجتماعي نفسها كقوة مؤثرة على الإعلام، وعمله، وكل يوم يمر تثبت أنها أصبحت محورا للإعلام وديمومته، واستمراره، وببساطة فإن وسائل الإعلام التي لا تحضر على هذه المنصات تغيب وتتلاشى.

ووفق الأرقام فإن منصات التواصل الاجتماعي في الأردن باتت مرافقة لكل مواطن، وبات مستخدموها بالملايين، فبتقرير صادر عن جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "إنتاج"، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن بلغ 10.7 مليون شخص، ما يعادل نسبة انتشار 92.5 بالمئة من إجمالي السكان.

وأوضحت "إنتاج" أن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بلغ 6.45 مليون شخص، بنسبة 55.7 بالمئة من السكان، بزيادة قدرها 70 ألف مستخدم خلال 2024، وبنسبة نمو بلغت 1.1 بالمئة.

وتصدرت منصة "يوتيوب" قائمة الأكثر استخداما في الأردن بـ 6.45 مليون مستخدم، بزيادة قدرها 70 ألف مستخدم عن العام الماضي (1.1 بالمئة)، تلتها منصة "فيسبوك" بـ 5.45 مليون مستخدم، حيث شهدت المنصة ارتفاعا بمقدار 150 ألف مستخدم، بنسبة نمو 2.8 بالمئة، ليصل معدل انتشارها إلى 47.1 بالمئة من إجمالي السكان.

كما سجلت منصة "إنستغرام" 4.05 مليون مستخدم، بنسبة انتشار بلغت 35 بالمئة، بعد أن حققت نموا بنسبة 9.5 بالمئة بزيادة 350 ألف مستخدم خلال عام 2024.

أما "سناب شات"، فقد بلغ عدد مستخدميه 4.1 مليون

شخص، مسجلا نموا بنسبة 18.4 بالمئة مع إضافة 635 ألف مستخدم جديد.

وسجلت منصة "لينكدإن" ارتفاعا كبيرا في عدد مستخدميها، حيث زاد عدد الأعضاء بمقدار 400 ألف مستخدم خلال 2024، ليصل الإجمالي إلى 2 مليون شخص، بنسبة نمو بلغت 25 بالمئة، وبلغت نسبة انتشار المنصة بين البالغين 27.2 بالمئة، وبين مستخدمي الإنترنت 18.7 بالمئة.

والآن بعد دخول الذكاء الاصطناعي لاعبا جديدا في صناعة المحتوى، ولعبه أدوارا بدلا من الصحفيين المحترفين، يبرز سؤال مهم؛ هل أصبحت الصحافة في خطر أم هو فرصة لنقلة نوعية في عالم الإعلام الرقمي.

أما أبرز نتائج المحور حسب إجابات الصحفيين فكانت:

- تظهر إجابات الصحفيين والصحفيات أن نسبة من يرون أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في تعزيز حرية الإعلام 28.8%، ومن يرون أنها ساهمت بشكل متوسط بلغت 45%، ومن يرون أنها لم تساهم بالمطلق وصلت نسبتهم إلى 26.1%.

يرى فهد الخيطان "أن المفارقة بعد ظهور السوشيل ميديا أن سقف الحرية على منصات التواصل الاجتماعي تجاوز سقف الحرية لدى وسائل الإعلام المحترفة، وأصبح من مسؤولية الإعلام ترشيد الخطاب العام، وليس رفع سقف الحرية".

كما يرى الخيطان أيضا "أن الحساسية واختلاف سقف الحرية في تناول القضايا الخارجية والداخلية التي تخص الرأي العام، يتعلق بالنشاط الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي وليس في المؤسسات الإعلامية المحترفة، وذلك لأن نشوء حالة من خطاب الكراهية، أو الخطاب الإقليمي، وغيره من المخالفات القانونية يستدعي تدخل الجهات المعنية".

من جهته يلوم بسام بدارين الإعلام المحترف على صعود منصات التواصل الاجتماعي ويقول "عندما تخفق الصحافة المؤسسية العريقة في التعاطي مع حالة الحريات الإعلامية العامة فإنها تدفع الثمن"، ويضيف "لذلك كان للسوشيل ميديا تأثير سلبي على الصحافة المؤسسية التي أخفقت في رفع سقف حرياتها في النشر والبث"، لكن بدارين يرى أيضا أن "صحافة السوشيل ميديا لعبت دورا كبيرا في رفع سقف الحريات والنشر والتعليق، وأصبحت طرفا أساسيا في قيادة توجهات الرأي العام والقرار السياسي والحكومي، كما أن فكرة المواطن الصحفي توسعت بنطاقات كبيرة وغير مسبوقة".

عمر عياصرة برأيه "السوشال ميديا الآن باتت تقود الإعلام المحترف وتُقيده"، فيما تعتقد ديما طهبوب "أن السوشيل ميديا كسرت الاحتكار الرسمي للإعلام، وأنشأت ما يسمى بإعلام المواطن الذي يتبنى آراء وسرديات تختلف عن آراء وسرديات الحكومة".

- يرى 37.4% من العينة أن الذكاء الاصطناعي أثر سلبيا غالبا، أو بشكل كبير على احترافية العمل الإعلامي، بينما يرى 35.1% أنه أثر سلبيا بشكل متوسط، في حين يرى 27.5% منهم أنه نادرا ما يؤثر سلبيا، أو أنه لا يؤثر على الإطلاق على احترافية العمل الإعلامي.

وفي هذا الشأن ترى ديما طهبوب أن "توطين الذكاء الاصطناعي في الأردن لا يزال محدود"، كما ترى أن "الذكاء الاصطناعي يحمل جانبا إيجابيا، وآخرا سلبيا بحسب طريقة استخدامه، لكنه سيؤدي بلا شك في استبدال الإنسان بالآلة".

من جهته يرى بسام بدارين أن "الذكاء الاصطناعي سينتج نمطا جديدا من الإعلام القائم على التوقعات والحسابات"، كما يعتقد عمر عياصرة أن "الذكاء الاصطناعي يشكل تحديا ولا يشكل خطرا، ويجب أن نتعامل معه".

بينما ترى تمارا الخزوز أن "استعمال الذكاء الاصطناعي دون معرفة ودقة بحثية سيقودنا للحصول على مخرجات سطحية، لذلك يجب أن يمتلك الإعلاميون أولا مهارات بحثية مكثفة للتعامل مع التكنولوجيا".

- تكشف إجابات الصحفيين أن 53.3% من المستطلعة آراؤهم في المؤشر يرون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر بشكل كبير على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، و32.8% يعتقدون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل متوسط، مقابل 13.9%، يرونها لم تؤثر على الإطلاق.

وفي دراسة أعدها مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر سبتمبر/ أيلول عام 2024، تحت عنوان "التيه.. فوضى التضليل وغياب المعلومات في الأردن"، قال الصحفي والكاتب مالك عثامنة إن "الأردن أكثر مكان خصب لعمليات

التضليل، وهذا مرده لعوامل سياسية وإقليمية، وبسبب البناء المهترئ للمؤسسات الإعلامية، خاصة الإعلام الرسمي، بالإضافة إلى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، فكل ما سبق ساهم في أن يكون الأردن مزرعة للتضليل الإعلامي".

ويقول الصحفي المختص بالصحافة الاستقصائية، مصعب الشوابكة "إن التضليل الإعلامي أصبح يُمارس من قبل الجميع، وذلك بسبب انتشار منصات التواصل الاجتماعي، فمستخدمو منصات التواصل الاجتماعي تمارسه، والمؤسسات الإعلامية أيضا".

وتقول الصحفية رنا الصباغ لصالح الدراسة "إن غياب المعلومة، وعدم الثقة في الحكومة والمؤسسات الإعلامية، جعلت الكثير من المواطنين يتابعون حسابات معارضة، رغم أن الكثير مما يقولونه معلومات كاذبة وزائفة".

فيما يرى مالك عثامنة أن منصات التواصل الاجتماعي أكبر مصدر للأخبار الزائفة، والكاذبة، ومن ثم يأتي الإعلام الإلكتروني الذي أصبح منتجا للأخبار الزائفة بسبب ضعف مهنية عامليه، وعدم اتباع عمليات التحقق من الأخبار.

وفي محور "الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات"، أيقن المركز أنه لا يمكن قراءة واقع حالة الإعلام في الأردن دون معاينة واقع الحريات، وواقع الحريات لا يتوقف عن التشريعات والسياسيات والممارسات، فمن الضروري عند التمحيص بوضع الحريات الاطلاع على تمتع الصحفيين بالأمان الوظيفي أو عدمه.

التدقيق في التفاصيل يكشف جدلية الحرية والأمان الوظيفي، فإن تراجعت حالة الاطمئنان عند الصحفيين فإن مساحات الحرية تضيق، أو يتركها المدافعون عنها.

الصحافة في السنوات الأخيرة تحتضر، ومواردها تنضب، وأوضاع الصحفيين الاقتصادي في خطر، ومهنة الصحافة لم تعد تحظى بالاهتمام، وتآكلت سمعتها، وهيبتها؛ ما جعل المؤسسات الإعلامية تشكو شح الأفول، وجعل الصحفيين والصحفيات بين فكي عدم الشعور بالأمان الوظيفي، وسوء المعاشات التي يتقاضونها.

خلقت هذه الحالة شكلا من التقاعس المهني عند بعض الصحفيين والصحفيات، وتركتهم غير أبهين بجودة المنتج والمحتوى الإعلامي، كما حدت بالبعض منهم للبحث عن سبل تحسين أوضاعهم المعيشية ولو على حساب حريتهم في العمل الصحفي، وجعلت منه لقمة سائغة للجهات الحكومية أو الخاصة لاحتوائهم، وتنفيعهم مقابل غض البصر عن تغطية قضايا، ومواضيع تهم الرأي العام، والسكوت عن انتقاد تلك الجهات.

إجابات المستطلع آراؤهم على أسئلة هذا المحور، هي على النحو الآتي:

- تشعر الغالبية العظمى من الصحفيين والصحفيات وبنسبة 92.1% بأنه لم يعد هناك أمان وظيفي في عملهم مقارنة بنحو 86.5% في مؤشر عام 2023، حيث قال 41.4% من المستجيبين إنهم لا يشعرون بالأمان الوظيفي بشكل كبير، أو غالبا بذلك، و50.7% بشكل متوسط، بينما قال فقط 7.9% إنه لا ينتابهم هذا الشعور بالمطلق أو نادرا ما يشعرون به مقارنة بـ 13.8% في مؤشر عام 2023.
- يرى 93.7% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام، ويشمل ذلك من أجابوا بأنه ساهم بشكل كبير، أو بشكل متوسط، في حين قال 6.3% فقط إنه لا يؤثر بالمطلق.
- ويعتقد 94.7% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي يؤثر بشكل سلبي على حرية الإعلام سواء بشكل كبير، أو بشكل متوسط، بينما يقول 5.3% أنه لا يؤثر بالمطلق.
- ويرى 93.7% من المستجيبين أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير، أو بشكل متوسط، مقارنة بنحو 90.5% في مؤشر عام 2023، بينما قال فقط 6.3% أنه لا يؤثر على الإطلاق، أو نادرا ما يؤثر في موضوع انتقاد الحكومة.
- وتعتقد الأغلبية من الصحفيين والصحفيات وبنسبة 98.3% أنهم لا يتمتعون بمستوى معيشي لائق إما بشكل كبير، أو بشكل متوسط، وفقط 1.7% من يرون عكس ذلك.

وتعتبر يسر حسان عنصر الأمان الوظيفي له دور مهم في تقييم حالة الإعلام في الأردن، وترى أن "أسباب ضعف الأمان الوظيفي يرتبط بمحدودية فرص العمل في القطاع الخاص والتنافسية العالية فيه، وترتبط أيضا بمزاجية صناع القرار، والعلاقات الشخصية، إضافة إلى دور القيادات

الوسطى في المؤسسات الإعلامية، والبيئة التي يكرسونها في مكان العمل".

وبرأي بسام بدارين فإن أحد أوجه المشكلة يكمن في تراجع دخل المؤسسات الإعلامية، ويقول "المؤسسات التي كانت يوما ما عريقة هي اليوم منشغلة في كيفية تحصيل الرواتب لجيش من العاملين الذين لا ينتجون"، وهو ما يتفق معه جعفر الزعبي الذي يعتبر التحدي المالي، وإيجاد التمويل اللازم هو أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية، فيقول "الوضع المادي للمؤسسات ضعيف جدا الآن، والموارد المالية تراجعت بسبب تقلص سوق الإعلانات".

ويتفق محمد أبو رمان مع ذلك بالقول "الأمان الوظيفي أصبح جزء من أزمة وظيفية عامة، وليست فقط إعلامية، وهذا يؤثر على الشباب في كافة القطاعات، بما فيها الإعلام الذي بات يعاني من أزمة مالية بنيوية"، ويرى أبو رمان أن "ضعف القطاع الخاص القادر على تمويل الإعلام يؤدي إلى اعتمادية الصحف والقنوات على الدولة".

وتعتقد دانا الصياغ أن "عدم الشعور بالأمان الوظيفي إشكالية عامة في المؤسسات الإعلامية ليس في الأردن فقط وإنما في المنطقة العربية، وفي الحالة الأردنية فإن عدم فعالية نقابة الصحفيين، وعدم توفيرها لخدمات أساسية لمنتسبيها مثل التأمين الصحي، وعدم فعاليتها أيضا بالدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتهم يفاقم من عدم الشعور بالأمان الوظيفي في الأردن".

وتعتقد ديما طهبوب أنه "بسبب ضعف الأمان الوظيفي للصحفيين ظهر لدينا ما يسمى بالاستقطاب الناعم للصحفيين خدمة للدفاع عن قضية أو سردية معينة".

وفي المحور الأخير "الرصد والتوثيق"، يعتبر المركز أن الرصد والتوثيق للشكاوى، والمزاعم بوقوع انتهاكات، أو مضايقات يتعرض لها الصحفيون، ووسائل الإعلام من أهم المؤشرات لقياس حالة الإعلام، فبعض التشريعات، والسياسات، والممارسات، تعد قيدا على العمل الإعلامي، وحريته، ولهذا فإن تقرير حالة الإعلام أدرج في مؤشره محورا خاصا بالانتهاكات، والمضايقات، والتجاوزات التي تقع على الإعلاميين والإعلاميات، ووسائل الإعلام، لكن هذا المحور لم يأخذ درجات لقياسه، فأسئلته تبحث عن وقائع، وحقائق، وادعاءات الصحفيين والصحفيات بالتعرض للانتهاك والتجاوز، ويجب أن تخضع للتدقيق للتأكد من صدقيتها، ولذلك فإن قول أي صحفي بتعرضه لمضايقات، أو انتهاكات في الإجابة على استمارة المؤشر يبقى ادعاء ما لم تثبت صحته.

ولكن مركز حماية وحرية الصحفيين من جانب آخر يعمل على مدار العام على رصد وتوثيق حالات الانتهاك، التي تصل إلى المركز، إما بالبلاغات، والشكاوى من الصحفيين أنفسهم، أو من خلال رصد وجمع المعلومات من الإنترنت، والعمل على توثيقها من خلال مقابلة الضحايا، أو الاتصال معهم لأخذ تفاصيل عما تعرضوا له من انتهاكات، أو ضغوطات، تجاوزات.

ويمكن إيجاز إجابات الصحفيين والصحفيات على هذا المحور بالآتي:

- أجاب 24.1% من الصحفيين والصحفيات المستجيبين لاستمارة المؤشر بأنهم قد تعرضوا لانتهاكات، أو تجاوزات خلال عام 2024، وهذه النسبة تشكل 76 صحفيا وصحفية من أصل 302 استجابوا لاستمارة المؤشر.
- وحسب ادعاءات الصحفيين والصحفيات الـ 76، الذين قالوا بأنهم تعرضوا لانتهاكات خلال عام 2024، فإن عدد الانتهاكات التي تعرضوا لها وصلت إلى 198 انتهاكا مكررا، فقد كان متاحا لكل صحفي اختيار أكثر من انتهاك، ما يعني أنه قد يكون صحفي واحد ادعى أنه تعرض لعدة انتهاكات.
- ولا يعتبر مركز حماية وحرية الصحفيين أن إجابات الصحفيين والصحفيات أنهم تعرضوا لانتهاكات، أو مضايقات صحيحة وموثقة، ولكنها تعطي مؤشرا عن حالة الصحفيين، والتحديات التي يتعرضون لها، والعديد مما يعتبره الصحفيون في إجاباتهم أنها انتهاكات تظهر بعد مراجعتهم بأنها قديمة وسابقة لعام 2024، وبعضهم لا يستطيع إثبات وقوع مثل هذه المزاعم، مثل عدم تذكره وقت حدوثه، أو تفاصيل ما جرى، أو شهود عيان على ما تعرض له، وما يعتبره مركز حماية وحرية الصحفيين حقائق هي الشكاوى الموثقة، أو الرصد التي يتابع مع الضحايا، ويُستكمل كل متطلباته.
- وتصدر انتهاكا حجب المعلومات، والمنع من النشر

قائمة الانتهاكات بتكرار بلغ 32 مرة لكل منهما، ونسبة بلغت 16%، فيما جاء بعدهما مباشرة انتهاكا المنع من التغطية، وحذف المادة المكتوبة أو المصورة بعدد تكرارات بلغ 21 لكل منهما، وبنسبة بلغت 11% لكل انتهاك، ثم جاء في القائمة كل من التهديد، والمنع من البث، بـ 17 تكرار وبنسبة بلغت لكل منهما 8.5%، يليهما الرقابة المسبقة بعدد 14 مرة، وبنسبة 7%، ثم الرقابة اللاحقة بـ 10 تكرارات، وبنسبة بلغت 5%.

- أما الانتهاكات التي رصدها و/أو وثقها فريق المركز، فكانت:
- أغلاق الأجهزة الأمنية بتاريخ 7/5/2024، قناة "اليرموك" الفضائية، ومصادرة أجهزتها ومعدّاتها.
- قرار حبس الزميلة الصحفية هبة أبو طه لمدة سنة، حيث ردت محكمة الاستئناف بتاريخ 23/6/2024، طلب الاستئناف على القرار، وثبّتت الحكم عليها بالحبس سنة في سجن "الجويدة" الصادر بتاريخ 11/6/ 2024 عن محكمة صلح عمّان، استنادا للتهم الموجهة إليها، وهي "إثارة الفتنة والنعرات بين أفراد المجتمع، واستهداف السلم المجتمعي والتحريض على العنف، بموجب قانون الجرائم الإلكترونية".
- بتاريخ 2/7/2024، ألقت الأجهزة الأمنية على الزميل "أحمد حسن الزعبي" مالك وناشر موقع سواليف لتنفيذ الحكم القضائي القطعي بحقه، والقاضي بحبسه سنة مع الغرامة، على خلفية دعوى رفعها ضدّه "الحقّ العام"، وتعود القضية إلى منشور كتبه الزعبي على صفحته على منصات التواصل الاجتماعي إبان إضراب الشاحنات، نهاية عام 2022.
- قرار مدعي عام عمان بتاريخ 15/12/2024، حظر نشر أي معلومات تتعلق بواقعة حريق جمعية الأسرة البيضاء للمسنين.

وخلص مركز حماية وحرية الصحفيين في تقريره إلى عدد من التوصيات، وهي:

1. ضرورة تعديل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، والتخلص من العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية المغلظة.
2. إيجاد آليات فاعلة لإنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وضرورة وجود هيئات مكلفة بمراقبة إنفاذ القانون، وآليات المساءلة.
3. تبني الحكومة استراتيجية، وخطط تدعم حرية التعبير والإعلام مرتبطة بمؤشرات قياس وإطار زمني.
4. إلغاء إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين لتعارضها مع المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
5. إنشاء صندوق وطني لدعم وسائل الإعلام.
6. وضع خطة إنقاذ، مرتبطة بفكرة صندوق وطني لدعم الإعلام، لمساعدة وسائل الإعلام في التدريب، والتأهيل للانخراط في حقبة الإعلام الرقمي، وتوفير الإعفاءات الضريبية.
7. تأسيس مرصد للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام، والتعبير، خاصة ما يقع منها على منصات التواصل الاجتماعي.
8. زيادة الاهتمام بتقديم المساعدة، والعون القانوني لضحايا الانتهاكات من الصحفيين والصحفيات، وتوفير هذه الخدمات للنشطاء، والناشطات على منصات التواصل الاجتماعي، والمدافعين عن حرية الإعلام والتعبير.
9. منع الإفلات من العقاب ومساءلة الجهات التي تنتهك حرية الإعلام، والتعبير، ومن ينتهك حقوق الصحفيين والصحفيات المرتبطة بعملهم الإعلامي، والصحفي، وإنصاف كل من يقع بحقه انتهاك نتيجة ممارسته لحرية التعبير، والإعلام.
10. دعوة الحكومة إلى التوقف عن الحد من الوصول إلى الإنترنت بشكل فعال، وممارسة ضغوطات على مزودي خدمات الإنترنت، لإضعاف السرعات في أمكان التوتر، والأزمات، خاصة عبر خاصية البث المباشر.

ثانيا: ما قبل المؤشر
الإعلام.. تحولات بقفّاز من حرير

عام 1990 بعد عودة الحياة البرلمانية كان عام التحولات في تاريخ الإعلام في الأردن، كانت سنة مفصلية شهدت حضورا للصحافة، وجرأة في مناقشة قضايا مسكوت عنها، وفي رفع السقوف في مناقشة القضايا العامة، وفي النبش إن جاز التعبير لملاحقة، ومساءلة السلطة التنفيذية.
كانت الصحافة الأسبوعية صاعدة، تجدد الدماء في صحافة نمطية، كانت تتهم أنها صحافة صفراء، مولعة بالإثارة، وقد يكون ذاك صحيحا في بعض جوانبه، لكن الحقيقة الأهم أنها صحافة خرقت التابوهات، ووسعت هوامش الحريات، وعودة إلى تجربة العمل الصحفي في أوائل التحول الديموقراطي في مستهل التسعينيات، وإلى ما بعد «الربيع العربي» عام 2014 كافية لتصاب بالدهشة من مساحات الحرية التي دافعت عنها الصحافة الأسبوعية، ومن بعدها المواقع الإلكترونية في بدايات عهدها، وكرستها على أرض الواقع، والسؤال البديهي؛ كيف فعلت ذلك، ولماذا لم يستمر، وهل تجرؤ وسائل الإعلام على نشر ما كان عليه محتوى الصحافة آنذاك، وماذا تغير لتصبح وسائل الإعلام مدجّنة، لا تقاتل لتوسيع هوامش حرية عملها؟
أول الملاحظات أن شجاعة الصحفيين تراجعت، ولم تعد الأغلبية مستعدة للتدافع لرفع سقف الحريات، ولا للتنافس على الاقتراب من مناقشة قضايا عامة تهم الرأي العام، أو تحفر في العمق في تقارير، وتحقيقات استقصائية تكشف عن التجاوزات، والأخطاء في عمل السلطات العامة، بل أصبحت غالبا تمشي بجوار الحائط حتى لا تُغضب أحدا، وغير مستعدة لدفع ثمن حرية الإعلام في مواجهات مع مرجعيات الدولة.
تغير المشهد حتما، رغم أن التحديات كانت وما زالت قائمة منذ 35 عاما، فالبيئة التشريعية كانت مقيدة، وعلينا فقط أن نراجع قانون المطبوعات الذي خضع للتغيير مرارا، والسلطة (حكومة وأجهزة امنية) كانت، وما زالت لا تطرب للنقد، أو الاقتراب منها، فماذا حدث؟
من الملاحظات والتحولات الهامة التي يمكن رصدها أن الحكومات المتعاقبة، وخاصة في السنوات الأخيرة على الأقل بدأ صدرها يضيق بالنقد، ولم يعد الرؤساء، والوزراء يتحملون تلميحا، أو تصريحا الاقتراب منهم، أو المس بأدائهم، وهذا امتد ليشمل مجلسي النواب، والأعيان، وانسحب على الشخصيات العامة، فأصبحوا يتمتعون بحصانات من نقد الإعلام.
تزامن هذا مع توسيع حدود التابوهات، والخطوط الحمراء التي على وسائل الإعلام تجنبها، ففي السابق كانت الأمور أكثر وضوحا، فما عليك سوى أن تبتعد عن مواضيع محددة كالعرش، والجيش، والأجهزة الامنية، وما عدا ذلك تحت مظلة النقد المباح.
وبالتوازي كانت وسائل الإعلام أكثر استقلالية حتى الصحف المحسوبة رسمية، وهذا يعود بالدرجة الأساس أن مواردها المالية خاصة من الإعلانات التجارية كانت مجزية وكافية، ولا تضعها تحت حاجة الحكومة، وتعطيها هامشا للمناورة، ويمكن ان لا تستمع لتعليمات الحكومة، إن وجدت أن هذا يضعفها جدا، فجريدة مثل الرأي كانت أرباحها تزيد أحيانا عن 15 مليون دينار سنويا لا تنتظر عطف الحكومة بإعلان رسمي.
الآن تبدلت الأحوال؛ فالصحف مثلا لا تستطيع الاستمرار بالصدور ورقيا دون الإعلان «القضائي»، أو الإعلان الحكومي بالكلمة، وهذا باعتراف ناشري ورؤساء تحرير الصحف، ولهذا فهامش المناورة عندها أصبح شبه معدوم بعد تراجع مذهل للإعلان التجاري، وحتى المواقع الإلكترونية، والإذاعات، والتلفزيونات الخاصة، فإن الحكومة، وأذرعها تستطيع التحكم بإعلانات القطاع العام، وحتى الخاص، وهذا ينطبق ويمتد لاتفاقيات النشر، والعلاقات العامة، فإن غضبت منها استطاعت بسهولة تجفيف منابع المال، أو على الأقل تقليصها.
إضافة لكل هذه المتغيرات يمكن رصد أن الحالة المهنية كانت سابقا أفضل قليلا، وكان الصحفيون يبذلون جهدا أكبر في التقصي، وفي متابعة قصصهم بشكل أكثر دقة، وكانت وسائل الإعلام تتسابق إلى تقديم سبق صحفي، وعدم الاكتفاء بملامسة القضايا المثارة دون التعمق في استقصاء الأسباب وراءها، وهذا لا يعني إطلاقا غياب الأخبار الزائفة، والموضوعات والعناوين المثيرة دون مضمون حقيقي، ويمكن إغفال أن التنوع كان محدودا في تناول القضايا الشائكة.
هذه المقاربات، والملاحظات لم تكن بمعزل عن واقع أن حضور منصات التواصل الاجتماعي في المشهد الإعلامي كان محصورا، ولم يكن طاغيا، والصحفيون المحترفون هم سادة المشهد دون منازعة، قبل سيطرة ما سمي «المؤثرون» على الواجهة، وصاروا يزاحمون الصحفيون على تقديم المعلومات، والمحتوى بغض النظر عن صدقيته، ومضمونه، ومن المهم أن لا تفهم هذه القراءة أننا ضد منصات التواصل الاجتماعي، أو أننا نطالب باحتكار المعلومات، والمحتوى بفئة معينة، غير أننا نرصد التحولات بما فيها، وما عليها، ولا يمكن أن ننكر أن منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة، عززت التنوع، وقلصت من هوامش الرقابة على المحتوى، وأعطت لكل الناس إمكانية أن يقدموا معلومات بشكل منتظم للجمهور، وربما استطاعت ملء مساحات غابت عنها وسائل الإعلام، أو لم تجرؤ على تناولها، والاقتراب منها، وفي كل الأحوال أصبحت منصات التواصل اللاعب الرئيسي في المشهد، ومن يغيب عنها، يغيب عن الجمهور، ولا يمكن أن يصل إليه.
الخاسر الأكبر ضمن هذا المسار الإعلامي كان الصحفيون والصحفيات، فبعد تراجع استقلالية المؤسسات الإعلامية، وحكما تراجع إيراداتها المالية، وانسحابها إلى حد كبير عن اقتحام مناطق شائكة يحتاج الجمهور أن يعرف عنها، ولديه اسئلة مهمة يتوقع إجابات عليها، في ظل هذه الأوضاع أصبح الصحفيون يفتقدون للأمان الوظيفي، ولا يتمتعون بحياة لائقة، ولا بالضمانات للعمل ببيئة آمنة، وصار وضعهم المهني هشا، وتجنبوا البحث عن المتاعب، وباتوا أكثر عرضة للاحتواء، وأقل قدرة على الدفاع عن حريتهم، واستقلاليتهم.
تراجعت صناعة الإعلام في الأردن عاما بعد عام، والأفكار الريادية التي كانت صناعتنا مثل المنطقة الإعلامية الحرة لم تر النور، ورحلت، ونجحت في غير بلادنا، والكفاءات

التي كانت مفتاح نجاح الكثير من المؤسسات الإعلامية الإقليمية لم تجد موطئ قدم لها، فإما رحلت أو استسلمت للأمر الواقع، وحتى الصحف التي كانت مضرب مثل في نجاحها أصبحت عاجزة عن تأمين رواتب موظفيها، ولم تعد قادرة على مجاراة التغيير، والابتكار، وقبل كل ذلك كانت الكوابح، والمحددات التشريعية، والسياسات، والممارسات سببا في إثارة المخاوف، والهواجس، وبالتالي تجنب الاستثمار في صناعة الإعلام، لأن الكلفة السياسية كبيرة جدا، والشواهد التي تعاني منها مؤسسات إعلامية خاصة ماثلة، ويكفي أن تستمع لشكواهم لتتوقف عن المحاولة.

التدخل في الإعلام لم يتوقف، ومحاولات السيطرة ظلت مستمرة، الفرق في السنوات السابقة أن مرجعيات الدولة كانت قادرة على ترك مساحات أوسع للإعلام للنقد، وهضم فكرة الاختلاف، وتقبل أصوات متعددة، وترك قيادات الإعلام تجتهد، وتعترض، وتخرج، وتحلق خارج السرب، وكان هناك متسعا لقبول فكرة، ومنطق أن الإعلام قوة ناعمة للدولة حتى ولو كان معارضا، ما دامت الثوابت الوطنية راسخة، ومتفق عليها، وواقع الحال الآن، وفي السنوات القريبة الماضية باتوا يضيقون بالاختلاف، وزاد منسوب الرقابة المسبقة على المحتوى بشكل مباشر، أو من خلال قيادات المؤسسات الإعلامية نفسها.

كان الأردن سباقا في إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات عربيا عام 2008، لكن هذا التوجه التشريعي المحمود لم ينعكس في بناء منظومة لتدفق المعلومات، أو الإفصاح الاستباقي للصحفيين، والمجتمع، والحقيقة أن المسؤولين في الحكومات السابقة قبل أكثر من عقد من الزمان كانوا أكثر جرأة، وانفتاحا على وسائل الإعلام، ويقدمون المعلومات، ويجرون المقابلات دون مخاوف مبالغ بها إن كانت وسيلة الإعلام محسوبة على الحكومة 100% ، أو أن لديها قدر من الاستقلالية، والملاحظة الجديرة بالتدقيق أن وزارة الاتصال الحكومي لم تحل مشكلة غياب، أو نقص المعلومات، والأكثر درامية أن العديد من قضايا الرأي العام الحساسة غابت عنها وزارة الاتصال الحكومي، ومن قبل الناطق الرسمي، وحتى رئيس الحكومة فيما سبق سجل غيابا، واختفاء عن التصدي لها.

وبات السؤال، ما هي مشكلتنا، وما حدود صلاحيات المسؤول في الحديث، والتصدي للإجابة على مشاغل الإعلام، والجمهور، وهل تنقضي الأزمة باستحداث وزارة للاتصال الحكومي، إن لم تكن موثوقة عند أصحاب القرار، وتملك صلاحيات كاملة، وليست منزوعة الدسم، حتى تستطيع مناقشة قضايا الداخل، والخارج، وليست وظيفتها فقط استضافة وزير ليتحدث عن إنجازاته؟

وفي هذا السياق يلاحظ أن مساحة الحرية لوسائل الإعلام للتعاطي مع الشأن الخارجي أوسع، وأكثر رحابة، ويمكن أن نأخذ مثلا حرب الإبادة على غزة، فعدا عن ان مساحة التقاطع بين الموقف الرسمي والشعبي عريضة، فإن الاجتهاد الإعلامي في هذه القضية مسموح حتى أوسع مدى، وتقل الاجتهادات، وتضيق المساحات عندما يصبح الموضوع الخارجي متشابك مع الوضع الداخلي، ويلقي بظلاله علينا في الأردن، ويمكن استعراض العديد من النماذج التي تناولها الإعلام لقضايا خارجية، ومقارنتها بالمساحات المتاحة لتناول قضايا محلية وطنية أكثر إلحاحا، وأهمية.

منذ عام 1997 استخدم التشريع كأداة للتقييد، والبداية عندما أقرت الحكومة قانون المطبوعات والنشر المؤقت الذي أوقف معظم الصحف الأسبوعية، ووضع شروطا مالية مرهقة لاستكمال مسيرتها، هذه النقطة كانت محطة فاصلة، حيث أصبح واضحا استسهال الحكومات إجراء تعديلات تشريعية للتضييق على حرية التعبير والإعلام، وتكرس هذا النهج في قانون المطبوعات بنسخته عام 1998، ثم القانون المعدل عام 2012 الذي حجب مئات المواقع الإلكترونية، وبعدها قانون أنظمة المعلومات الذي عدل، وما لحقه من إقرار لقانون الجرائم الإلكترونية المعدل في مادته رقم 11 التي سمحت بتوقيف و/أو حبس كل من يرتكب جريمة قدح أو ذم من خلال الإنترنت، وانتهاء بتعديل قانون الجرائم الإلكترونية عام 2023 الذي بالغ بشكل كبير في العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية المغلظة، وعلى ضوء هذه المعطيات، وفي ظل هذا التوجه أصبح لحرية الصحافة كلفة عالية، وأصبحت التشريعات بموادها، ومصطلحاتها الفضفاضة خطرا داهما على المشتغلين بالإعلام، وامتد الأثر أكثر على مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، ومن المتوقع والبديهي في بيئة قانونية لا تتمتع بضمانات تحمي المهنة أن تتراجع مهنة الإعلام خطوات للوراء، وأن يقرر الصحفيون طوعا التراجع للخلف، والتوقف عن الاشتباك.

بعد عودة الحياة البرلمانية اهتم مجلس النواب في بناء قانون للمطبوعات والنشر يصون حرية الصحافة، فكان قانون 1993، وأعطى مجلس النواب آنذاك اهتماما في توسيع فضاء الحريات وعلى رأسها حرية الإعلام، وكانت وسائل الإعلام تلجأ للبرلمان للدفاع عنها فينصرها، وبعد برلمان 89 تراجع اهتمام السلطة التشريعية في توسيع مساحات حرية التعبير، وفي بناء منظومة تشريعيات ترسخ حماية الحقوق والحريات، وتبني نهج مساءلة للحكومات عند خرقها لحرية الإعلام، ولذلك لم تجد أكثر الحكومات في السنوات الماضية من يحاسبها عن تراجع هوامش الحريات.

في ظل كل هذه المؤشرات، والتحولات من الطبيعي أن نرى أن الرقابة الذاتية تتزايد عند الصحفيين حتى زادت في مؤشر حالة الإعلام لهذا العام عن 98%، وواقع الحال أن الرقابة الذاتية عامة عند كل الصحفيين بدون استثناء، ومن الطريف أن نستذكر أنه في اول مرة طرحنا هذا السؤال في استطلاع الحريات قبل أكثر من 20 عاما، كتب الزميل المرحوم فهد الفانك مقالا في جريدة الرأي معلقا على قضية الرقابة الذاتية ليؤكد أنها 100%، وأن من قالوا إنهم لا يمارسون الرقابة الذاتية في عملهم الصحفي لم يفهموا السؤال.

أكثرية الصحفيين يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات، وانتهاكات خلال ممارستهم لعملهم الصحفي، ويبدو الأمر مفهوما بعد استعراض لهذه التحولات، والمتغيرات في بيئة الإعلام، صحيح أننا لا نرى في واجهة المشهد صدامات خشنة، وقصقصة أجنحة الصحافة تم بقفاز من حرير، ولهذا نفزع حين نقرأ مانشيتات كتبناها في صحفنا قبل أكثر من عقدين من الزمان، ولا نمتلك شجاعة أن نفعلها مرة أخرى الآن!

ثالثا: نتائج المؤشر الرقمية العامة

حاز الأردن على (104.7) درجة لعام 2024 من مجموع درجات المؤشر الكلي البالغة (200) درجة، وظلت حالة الإعلام ضمن تصنيف «مقبولة» حسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشر.

تظهر قراءة نتائج المؤشر أن حالة الإعلام في الأردن في العام 2024 حافظت على مستواها، وظلت ضمن تصنيف «مقبولة» حسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشر، إلا أنها حققت تقدما في نفس التصنيف بمقدار 13.7 درجة عن مؤشر العام الماضي 2023، وهو ما يعتبر أمرا إيجابيا كونه يعكس تقدما خلال العامين الماضيين.

ويعتبر الباحثون في المركز أن هذا الارتفاع أمر لافت، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن العينة التي استجابت للمؤشر ارتفعت بمقدار48 صحفي وصحفية عن السنة الماضية 2023، وبلغت نسبة المستطلع آراؤهم (العينة) 25.8% من مجتمع الدراسة (الصحفيين والصحفيات) التي استقرت معلوماتهم في قاعدة بيانات مركز حماية وحرية الصحفيين والبالغ عددهم (1169) وهي تعد نسبة مرتفعة من الناحية التمثيلية لمجتمع الدراسة.

مجموع درجات المؤشر الكلية لعام 2024، تبلغ (200) درجة موزعة على (40) سؤال بواقع (5) درجات لكل سؤال في المحاور الأربعة الأولى - وهي الخاضعة للقياس الرقمي-، حيث كانت الدرجة (1) دائما هي التي تُعبّر عن «الأسوأ»، و(5) هي الدرجة التي تُعبّر عن «الأفضل».

وكان المؤشر قد حاز عام 2020 على (227.3) درجة من أصل (570)، وفي عام 2021 تراجع مؤشر حرية الإعلام بنسبة بلغت (4%)، وحاز على مجموع درجات بلغ (215) من أصل (600) درجة، وفي عام 2022 سجل (33) درجة متراجعا بنسبة بلغت (2.8%) عن نتيجة مؤشر عام 2021، و(6.8%) عن نتيجة مؤشر عام 2020. لكن في العام 2023 سجل المؤشر ارتفاعا بـ 9 درجات ليحقق 42 درجة من أصل 200 ليستمر هذا الارتفاع في عام 2024 مما يؤشر على تحسن في تقييم الصحفيين لواقع حرية الإعلام في البلاد.

وقُسمت درجات المؤشر الكلية الـ (200) إلى خمسة مراتب وصفية، وزن كل منها (40) درجة، وتفاصيلها كالآتي:

1. (1 - 40) وتعني: أن حالة الإعلام «سيئة جدا».
2. (41 - 80) وتعني: أن حالة الإعلام «سيئة»
3. (81 - 120) وتعني: أن حالة الإعلام «مقبولة».
4. (121-160) وتعني: أن حالة الإعلام «جيدة».
5. (161-200) وتعني: أن حالة الإعلام «ممتازة».

وعند استعراض نتائج كل محور من محاور المؤشر نجد أن هناك تقدما تم إحرازه في درجات كل محور مقارنة بنتائج العام الماضي، وذلك على النحو التالي:

النتيجة العامة: مؤشر حالة الإعلام في الأردن	(1 - 40) سيئة جدا	(41 - 80) سيئة	(81 - 120) مقبولة 104.7	(121 - 160) جيدة	(161 -200) ممتازة	1: أدنى درجة 200: أعلى درجة
المحور الأول: حرية الإعلام	(1 - 20) غيرة حرة	(21 - 40) مقيدة	(41 - 60) مقيدة جزئيا 50.2	(61 - 80) حرة جزئيا	(81 -100) حرة	1: أدنى درجة 100: أعلى درجة
المحور الثاني: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024	(1 - 7) سيئة جدا	(8 - 14) سيئة	(15 - 21) مقبولة	(22 - 28) جيدة 24	(29 -35) ممتازة	1: أدنى درجة 35: أعلى درجة
المحور الثالث: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام	(1 - 7) سيئة جدا	(8 - 14) سيئة	(15 - 21) مقبولة 17.3	(22- 28) جيدة	(29 -35) ممتازة	1: أدنى درجة 35: أعلى درجة
المحور الرابع: الأمان الوظيفي للصحفيين/ات	(1 - 6) سيء جدا	(7 - 12) سيء	(13 - 18) مقبول 13	(19 - 24) جيد	(25 -30) ممتاز	1: أدنى درجة 30: أعلى درجة

- سجل محور «حرية الإعلام» تقدما بمقدار 8.2 درجة، مسجلا (50.2) درجة مقابل (42) درجة العام الماضي 2023، مع ثباته في تصنيف «مقيدة جزئيا»، وهذه أعلى نتيجة يسجلها المؤشر منذ البدء بتنفيذه عام 2020.
- تقدم محور «مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024» بمقدار 3.3 درجة، بعد أن حاز (24) درجة لعام 2024 وهو ما أعطي وصف «جيد»، مقابل (21.7) العام الماضي 2023.
- وكذا الأمر فإن نتيجة محور «تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام» بلغت (17.3) موصوفة بـ «مقبول»، وبارتفاع 0.8 من الدرجة عن العام الماضي حين سجلت (16.5) درجة.
- وحاز محور «الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات» على (13) درجة بتقدم بلغ 1.3 عن العام الماضي 2023 حين حاز على (11.7)، وبقي ضمن تصنيف «مقبول».

رابعا: قراءة تحليلية لمحاور المؤشر وأسئلة الاستمارة

قبل تحليل نتائج استمارة المؤشر من المهم الإشارة إلى أنه من الصعب تقييم حالة الإعلام دون قراءة وفهم المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الامنية المحيطة بالمشهد الاعلامي، وبالأخص في دولة مثل الأردن التي تعيش في محيط غير مستقر منذ تسعينيات القرن الماضي، وأغلب دول الإقليم لديها سقف حريات إعلامية متدني، بل والحريات العامة في أغلبها غير مصانة بالشكل الكافي.

هذا الواقع فرض تحديات أكبر على الحياة الديمقراطية التي استعادتها المملكة في العام 1989 خاصة في ظل واقع اقتصادي ضاغط في بلد محدود الموارد، ويعتمد على دعم اقتصادي ومالي من الدول والجهات الدولية المانحة، إضافة إلى دعم الدول العربية التي غالبا لا ترغب في رؤية نموذج ديمقراطي حقيقي في المنطقة ولديها حساسية عالية تجاه حرية الإعلام بشكل أخص.

وانعكست آثار هذا المشهد المركب على حال الإعلام في الأردن التي شهدت على مدار العقدين الماضيين تذبذبا بين الصعود والهبوط، وغالبا ما يرتبط ذلك بالوضع الإقليمي المحيط، والوضع الاقتصادي الداخلي.

شهدت حرية الإعلام تراجعا في السنوات الأخيرة مقارنة بالفترة الذهبية للإعلام في تسعينات القرن الماضي وحتى السنوات الأولى من الألفية الجديدة مع انتشار الصحف الأسبوعية، ثم ظهور المواقع الإلكترونية الإخبارية - بل ربما امتدت حتى بداية الربيع العربي - وشهدت تلك الحقبة سقوفا مرتفعة للحريات الإعلامية تمتعت بها كل وسائل الإعلام بما فيها المملوكة للحكومة، ترافق معه انتعاش في سوق الإعلان والتوزيع.

وفي السنوات الأخيرة، ومع بداية الربيع العربي تراجع الوضع الاقتصادي، وبدأ صعود الإعلام الرقمي، وظهور منصات التواصل الاجتماعي التي نافست الصحف ووسائل الإعلام ليس فقط في نقل المعلومات ونشر الآراء، بل نافستها أيضا على الحصة السوقية من الإعلانات؛ مما انعكس أثره سلبا على وسائل الإعلام والصحف، وكذلك الصحفيين أنفسهم.

نتيجة لذلك، أصبح واقع الإعلام، شأنه شأن باقي الحقوق والحريات العامة، عرضة للتقلبات، فتراجع حضور وتأثير الإعلام في المجتمع، كما أن الموضوعات التي كان يمكن تناولها في وسائل الإعلام والصحف الأسبوعية، وحتى في مقالات الرأي خلال التسعينيات وما بعدها، خصوصًا في ظل ما سمي بـ «الربيع العربي»، أصبحت محفوفة بالمخاطر، كما تقلصت المساحات المتاحة للتعبير عن الرأي، وتزايدت القيود المفروضة على بعض القضايا الحساسة.

وبين فترات الانفتاح والتقييد، ظلت حرية الإعلام في الأردن ضمن هوامش متغيرة، توفر قدرًا معينًا من المساحة للمناورة والتعبير، حيث امتاز الأردن ولا زال بأنه خال تقريبا من الانتهاكات الأكثر شدة تجاه الصحفيين مثل القتل، والإخفاء القسري، أو حتى الاعتداءات الجسدية الجسيمة كما أنه وفي تاريخ الأردن لم يُحبس سوى قلة قليلة من الصحفيين.

بالرغم من ذلك برزت في المشهد الإعلامي خلال السنوات الأخيرة ظواهر أسهمت في تراجع الحالة الإعلامية، أهمها؛ استخدام الحكومة التشريعات كأداة لتقييد الحريات حتى وصلنا لإدخال عقوبة الحبس ضد الصحفيين، كما ارتفع منسوب الرقابة المسبقة على النشر سواء من قبل الحكومة، وأجهزتها، أو عبر إدارات المؤسسات الإعلامية.

وأدى ذلك إلى زيادة التابوهات، وتوسع الدائرة الرمادية لدى الصحفيين، وارتفاع كبير في منسوب الرقابة الذاتية لدى الصحفيين، خاصة في ظل حجب المعلومات المستمر، وتراجع كبير في الدخل الإعلاني لوسائل الإعلام أثر على استقلاليتها، ورفع من حدة التدخلات الناعمة فيها سواء من السلطة التنفيذية، أو الشركات الاعلانية، كما أثر ذلك على الواقع المعيشي للصحفيين بسبب تراجع مكانتهم الوظيفية ومداخيلهم بسبب تقلص فرص العمل في المؤسسات الإعلامية وزيادة المنافسة.

كما ترافق ذلك مع أحداث، وتغيرات سياسية في المنطقة والعالم زادت من حدة الاستقطاب محليا وإقليميا ودوليا ليس فقط على مستوى الدول والأحزاب، بل كذلك على مستوى المؤسسات الإعلامية؛ مما ترك أثرا مباشرا على الصحفيين، وكيفية تعاملهم مع المستجدات، أضف إلى ذلك الصعود الصاروخي لقوة وتأثير منصات التواصل الاجتماعي ليس فقط كوسيلة تعبير شخصية بل كأداة لنقل المعلومات والأخبار بالصوت والصورة والفيديو من قبل أفراد ومؤسسات إعلام، وحتى مؤسسات خاصة وعامة، وهو ما خلط المفاهيم الراسخة حول الصحافة والإعلام، وطرح أسئلة؛ من هو الصحفي، وما هي الوسيلة الإعلامية؟

كل ذلك يجعل فهم حال الإعلام يتطلب أن يتناول المؤشر أكثر من محور، وأن يراعي تأثير المستجدات في كل عام.

وبناء عليه فإن استبانة المؤشر شملت 40 سؤال توزعت على أربعة محاور:

1. محور «حرية الإعلام»
2. محور «مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024»
3. المحور الثالث «تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام»
4. محور «الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات»

وفيما يلي قراءة تحليلية في أرقام ونتائج كل محور مع إثراءها بآراء نخبة من الإعلاميين والأكاديميين والسياسيين الذين تم مقابلتهم لمناقشتهم بتعمق في مختلف محاور المؤشر، إضافة إلى رأي الحكومة وتعليقها على مختلف محاور، وأسئلة المؤشر:

1:4: حرية الإعلام

استمر محور حرية الإعلام بتسجيل تقدم في مؤشر عام 2024 بمقدار 8.2 درجة ليرتفع إلى 50.2 درجة مقارنة بـ 42 درجة سجلها في مؤشر العام الماضي 2023 مع ثباته ضمن تصنيف «مقيدة جزئيا»، وتعد هذه الدرجة هي الأعلى التي يسجلها المؤشر منذ أن بدأ المركز بتنفيذه عام 2020.

وكان تصنيف «مقيد» مسيطرا على مؤشر حرية الإعلام للأعوام 2020-2022، وسجل تراجعا في السنوات 2021 و2022 ضمن ذلك التصنيف، حتى سجل عام 2023 ارتفاعا ملحوظا نقل التصنيف إلى مقيد جزئيا.

محور حرية الإعلام في المؤشر شمل 20 سؤالا سعت لمعاينة انطباعات وآراء الصحفيين المستجيبين لمجموعة من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في حرية الإعلام بقيت دون تغيير عن أسئلة المؤشر لعام 2023 لكنها خضعت للمراجعة استنادا للتغذية الراجعة حتى تكون أكثر دقة ووضوحا.

إن قياس حرية الإعلام في الأردن يرتبط بمحددات وعوامل عديدة، أولها التشريعات والقوانين، وثم السياسات المتبعة من قبل الحكومات، وأخرها الممارسات الفعلية على أرض الواقع والتي تحدد إرادة الحكومة في تطبيق نصوصها القانونية، وسياساتها على أرض الواقع.

خلال السنتين الماضيتين أقر البرلمان قانونين رئيسيين مؤثرين على حرية التعبير والإعلام في الأردن، وما زالا يلقيان بظلالهما على البيئة الإعلامية، فإقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وقد بدأ إنفاذه منذ شهر سبتمبر أيلول عام 2023، توسعت نصوصه القانونية في العقوبات السالبة للحرية، وغلظت الغرامات المالية في أكثر من مادة، ما أثر بشكل كبير على حرية التعبير والإعلام، وزاد من منسوب الرقابة الذاتية عند الصحفيين، والرقابة المسبقة التي تمارسها إدارات التحرير، ومالكي المؤسسات الإعلامية.

وتظهر الأرقام في السنتين الأخيرتين - وفق إجابات الصحفيين والصحفيات على استمارة المؤشر- ارتفاعا في منسوب الرقابة الذاتية، والرقابة المسبقة، إذ يُقر الأغلبية منهم بأنهم يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبنسبة تصل إلى 98.7%، وقد كانت النسبة في عام 2023 تصل إلى 96.5%، أما الرقابة المسبقة من قبل إدارات التحرير ومالكي المؤسسات الإعلامية؛ فيقر المستطلع آراؤهم في مؤشر 2024، بوجودها -بشكل كبير جدا أو غالبا أو بشكل متوسط -، وبنسبة 89.7%، مقابل 86.3% في عام 2023.

يمكن تفسير ارتفاع نسب الرقابة الذاتية لدى الصحفيين والصحفيات نتيجة شعورهم بالخوف من التعرض للملاحقة القانونية، أو العقوبات السالبة للحرية جراء عملهم الإعلامي، أو تعبيرهم عن آرائهم على منصات التواصل الاجتماعي، فهم -أي الصحفيون- يرون وبنسبة 89.1% بأن العقوبات السالبة للحرية تحد من حرية الإعلام إما بدريجة كبيرة، أو بدرجة متوسطة، أو قليلة. أما تعديلات قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 3 لعام 2024، والتي يعتبرها المركز خطوة في الاتجاه الصحيح، رغم بعض الملاحظات المتعلقة بالاستثناءات المفروضة على المعلومات، فإن الصحفيين/ات أنفسهم/ن يرون أن الحكومة والمؤسسات العامة إما أنها لا تطبق قانون حق الحصول على المعلومات بالمطلق أو نادرا ما تطبقه، وبنسبة بلغت 53.6%، وهذا من شأنه أن يؤثر على حق الصحفيين في وصولهم للمعلومات التي تعد الركيزة الأساس للعمل الصحفي، وتخلق انتهاكا لحرية العمل الإعلامي المتمثل بحجب المعلومات، ويعزز من انتشار الشائعات والأخبار المضللة، والتي بدورها تنخر في مصداقية الصحافة، ووسائل الإعلام، وتوجه بوصلة الجمهور إلى منصات التواصل الاجتماعي لتستقي منها معلومات ليست بالضرورة ذات مصداقية لملئ الفراغ الذي تركته وسائل الإعلام.

ولا يمكننا فصل حرية الإعلام دون التطرق إلى الوضع المالي للمؤسسات الإعلامية، والأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات والذي يقر بترديه، أغلب المستطلع آراؤهم، إذ يشعر الغالبية العظمى من الصحفيين والصحفيات وبنسبة 92.1% بأنه لم يعد هناك أمان وظيفي في عملهم، ونتيجة لذلك يتسلل إلى الجسد الصحفي محاولات لاحتواء الصحفيين/ت، والمؤسسات الإعلامية، وتنشأ حالات من التنفيع، أو السيطرة الناعمة على أقلام الصحفيين، ونجد التأكيد على ذلك من خلال إجابات الصحفيين/ات، حيث يرى 92% منهم أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي ساهم في سهولة احتواء الصحفيين والصحفيات، مما يؤثر بشكل سلبي على حرية العمل الإعلامي، وهذا ما يقر به 94.7% ممن أجابوا على استمارة المؤشر.

ومع كل هذه التحديات الماثلة أمام حرية الإعلام في الأردن، يظهر جليا أن الجهات المدافعة عن حرية الإعلام لا تقوم بدورها المنوط بها، فالصحفيون يرون أن مجلس النواب، وبنسبة 36.4% لا يعمل على الإطلاق من أجل دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة، و52.7% يرونه يعمل بشكل قليل أو متوسط من أجل إقرار تشريعات تدعم حرية الإعلام، وبذات الوقت 69.2% يرون بأن مجلس النواب لا يعمل مطلقا، أو نادرا على مساءلة الحكومة على انتهاك حرية الإعلام.

إذن؛ تقييم حالة حرية الإعلام في الأردن أمر صعب ومعقد، ويتسم في الغالب بعدم الاستقرار، وقد تشي المعاينة الخارجية للمشهد عن سلاسة، وتقدم، ولكن البحث في التفاصيل يكشف عن عقبات، وطوال سنوات كان مؤشر حرية الإعلام يحافظ على مرواحته في ذات المكان، نتقدم خطوات، ونتراجع خطوات، ونبقى في المنطقة الرمادية،

فلا نجنح وننزلق في حالة الاستبداد، والتضييق، ولا نمضي نحو حرية مستقرة، وثابتة، وأصوات أكثر المنشغلين في ميدان الإعلام، أو من هم على احتكاك دائم معه يذهبون لهذا التوصيف، والقراءة.

وربما يختصر أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية والدارسات الإقليمية، الدكتور حسن البراري[1] وصفا يجمع عليه الكثير من الإعلاميين بقوله إن «حرية الإعلام تراوح في محلها»، ويضيف «لا يوجد تقدم كبير ولا يوجد تدهور كبير في حالة الحريات، وهي متذبذبة بنفس المعدل»، والسبب برأيه أن «أدوات السيطرة على الإعلام ما تزال ذاتها موجودة، سواء كان إعلاما حكوميا مسيطرا عليه ومدجن، أو إعلاما إلكترونيا مسيطرا عليه من قبل المعلن»، كما ترى عضو هيئة تدريس جامعة الشرق الأوسط، الدكتورة حنان الشيخ[2] أيضا أن «حرية الإعلام تراوح مكانها وبقيت كما هي»، ويتفق الكاتب، وعضو مجلس الأعيان السابق، جميل النمري[3] مع هذا الرأي بقوله «نحن نراوح في نفس المكان وسقف الحريات لم يتغير».

بينما يصف الإعلامي، ومدير إذاعة حسنى، حسام غرايبة[4] حالة الإعلام بأنها «في مخاض»، شارحا أنه «لا يمكن وصفها بأنها حرة لأن التقييد وسحب بعض الأخبار كان حاضرا، ولا نستطيع وصفها بأنها شديدة التقييد لأن هنالك مفاصل في الدولة اشتبكت مع الإعلام بشكل جيد».

أما نقيب الصحفيين طارق المومني[5] فيرى أنه «لا توجد جدية حكومية بأن يكون لدينا إعلام وطني، وإعلاميين، ومؤسسات صحفية، تتوافق مع التوجيهات الملكية السامية (إعلام سقفه السماء)».

من جهته يقول الباحث الدكتور محمد أبو رمان[6] - وهو وزير شباب أسبق، والمستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع - أن «الحريات الإعلامية خلال عام 2024 تراوح في مكانها السلبي»، ويخلص أبو رمان إلى أن «الحرية الإعلامية في الأردن ليست متمأسسة، وليست مرتبطة بالقانون والحقوق بل مرتبطة بطبيعة المرحلة».

وفي نفس السياق يرى رئيس تحرير جريدة الغد، مكرم الطراونة[7] أن «الحريات الإعلامية لم تتحرك خطوة للأمام، وفي نفس الوقت لم تتراجع إلى الخلف بمؤشر واضح، فهي في حالة ثبات».

ويتفق الطراونة مع أبو رمان بارتباط حالة الإعلام بالوضع السياسي، إذ يقول «للحريات الإعلامية معادلة ثابتة مرتبطة بما يجري في الأردن داخليا وبما يجري خارجيا»، ويضيف موضحا «غاب عن عمل الإعلام المهني العام الماضي دور الرقابة على الحكومات، وأداء مجالس النواب، والمؤسسات العامة، وركز الإعلام الأردني على البعد الخارجي الذي له علاقة بالسياسة، والأمن، والاقتصاد، ولأننا نركز على هذه القضايا فسوف نتبنى سياسة الدولة الخارجية ومفاهيمها، والسقف في هذا الموضوع أوسع لكن له حد مرتبط بقدرة الدولة على الوصول إلى سقف أعلى».

وإن كانت السمة الغالبة تتجه لرؤية المراوحة في حالة حرية الإعلام في الأردن، فإن من يتحدثون عن تراجعها، يربطون الأمر بشكل وثيق بقانون الجرائم الإلكترونية، وهنا يصف عضو مجلس الأعيان والإعلامي عمر عياصرة[8] حالة حرية الإعلام في الأردن بشكل عام بأنها «متراجعة بشكل عام» ويرى أنها «قد حافظت على هذا التراجع في عام 2024».

اما المستشارة الإعلامية بيان التل[9] فتقول بوضوح «حرية الإعلام تراجعت في عام 2024 بشكل واضح»، وترى أن السبب «تواني الصحفيين عن نشر وتغطية القضايا بعمق ليس لأسباب أمنية، فهنالك الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي لا تفرض عليها المؤسسات أي قيود، ورغم ذلك لا يتم تغطيتها».

فيما يرى الكاتب الصحفي بسام بدارين[10] مدير مكتب جريدة القدس العربي في عمّان، أن «حرية الإعلام في 2024 تراجعت ولا يوجد أي توجه لرفع سقف النشر وحريات التعبير بشكل عام».

بدورها أيضا ترى الدكتورة ربا زيدان[11]، عضو هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية أن حرية الإعلام قد تراجعت، وتقول «إن المقارنات الخاطئة بدول مجاورة ليست مثالا في الحريات الإعلامية يجعلنا واهمين أننا نمتلك هامشا كبيرا من الحرية».

بينما ترى عضو مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، الإعلامية يسر حسان[12] أن الإعلام «ليس بخير»، وتعزو ذلك إلى التأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الإعلام، فتقول «أفقدت السوشيل ميديا الإعلام التقليدي مهنيته، وأصبح صناع القرار يتخذون قراراتهم بناء على ما يحدث في السوشيل ميديا».

1 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين.
2 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
3 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
4 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
5 طارق المومني، ندوة بعنوان "الإعلام بين الأزمة ومحاولات الإصلاح"، مركز الحسين الثقافي، 17 آذار 2025
6 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
7 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
8 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
9 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
10 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
11 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
12 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين

بالمقابل هناك وجهة نظر ترى أن هناك تقدما في حرية الإعلام، حيث يرى المدير العام لقناة المملكة جعفر الزعبي[13] «أن هناك صعودا لحرية الصحافة والإعلام في الأردن»، ويفسر الشعور بتراجع الحرية بالقول «لم يعد هناك محرمات لا يمكن الحديث عنها في الإعلام، ولكن المشكلة هي الثقافة الشخصية لدينا فنحن من يضع الخطوط الحمراء».

وتقول المديرة العامة السابقة لقناة المملكة، دانا الصياغ[14]، إن حالة الحريات الإعلامية تحسنت في عام 2024 عن عام 2023 لعدة أسباب، أولها نتيجة تناول المؤسسات الإعلامية للعدوان الإسرائيلي على غزة واتساق تغطياتها مع مواقف الدولة، وتوحد الحراك الشعبي حيال هذه القضية مما سهل تغطيتها.

ويرى الكاتب فهد الخيطان[15] رئيس مجلس إدارة قناة المملكة، أن «وسائل الإعلام الأردنية تتمتع بمستوى من الحرية يتناسب مع التطور السياسي، والتطور المهني والتقني للإعلام»، ويربط بين حرية الإعلام ومدى تقدم مشروع التحديث السياسي بقوله «من الواضح أن الحريات الإعلامية ستتطور أكثر في الأردن لأن التعددية السياسية والحزبية التي اعتمدت في الأردن ستضمن تعددية وتنوع في الآراء الإعلامية».

مقابل كل هذه الآراء، فالحكومة بدورها لا تتفق مع ذلك حيث ترى أنها تدعم تعزيز حرية الإعلام، ففي رد وزارة الاتصال الحكومي على الاسئلة التي أرسلها مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات إعداد تقرير المؤشر؛ تؤكد على أن «حرية التعبير في الأردن تعدّ من الثوابت التي تحرص الدولة على ترسيخها وتعزيزها، انطلاقًا من توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي يؤكد دائمًا على أهمية الإعلام المهني والمسؤول، وضرورة توفير بيئة تضمن حرية التعبير ضمن إطار من احترام القانون وأخلاقيات المهنة». وترى الوزارة أن الحريات الإعلامية تتقدم، وتقول في ردها «في السنوات الأخيرة، شهدنا تقدمًا في مجال حرية التعبير، سواء من خلال التعديلات التشريعية التي تهدف إلى ضمان حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات، أو من خلال الجهود المستمرة لتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية، مما يساعد على ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح، كما تم الموافقة على السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي».

وبعد قراءة نتائج أسئلة استمارة المؤشر في محور حرية الاعلام، وآراء من تم إجراء مقابلات معمقة معهم/ن، وردود وزارة الاتصال الحكومي على أسئلة المركز يمكننا استخلاص الآتي:

1.1.4: تكشف إجابات العينة المستطلع آراؤهم على سؤال (إلى أي مدى تدعم الحكومة وسائل الإعلام بما يعزز حريتها؟) عن زيادة نسبة الصحفيين/ات الذين يرون بأن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها، حيث يرى ذلك 32.8% من المستجيبين مقابل نحو 24% كانوا يعتقدون بذلك في العام 2023، بالمقابل تراجعت نسبة من يرون بأن الحكومة تدعم بشكل كبير وسائل الإعلام بما يعزز حريتها من 26% عام 2023 إلى 22.8% في مؤشر عام 2024، ويعتقد نحو 44% أنها تدعم بشكل متوسط مقارنة ب 50% في العام 2023.

يحاول المركز في سؤاله الوقوف إلى حقيقة دعم الحكومة لحرية وسائل الإعلام، وما هو المطلوب منها، وما هي أفضل الممارسات لتحقيق ذلك؟

وعند رصد العلاقة بين الإعلام والحكومة، وطبيعة الدعم المقدم لوسائل الإعلام، يمكن ملاحظة أن الحكومات المتعاقبة أكثر ما تنشغل به هو توفير بعض الموارد المالية للصحف اليومية، أكثر من ضمان استقلاليتها، وحريتها، فالحكومات تسعى للسيطرة على وسائل الإعلام، واحتواء الصحفيين والصحفيات، وعند إمعان النظر أكثر، فإن أخر استراتيجية وضعت للإعلام انتهت قبل 10 سنوات، بالإضافة إلى أنه ورغم تعديل قانون حق ضمان الحصول على المعلومات، إلا أنه لم يلحظ وجود إفصاح استباقي، أو تدفق منتظم للمعلومات. ويعتقد عمر عياصرة[16] أن «الدولة الأردنية تتعاطى مع الإعلام من منطلق أمني»، ويرى أن هناك ضرورة إلى تحويل ملف الإعلام من ملف أمني إلى ملف سياسي لتصبح علاقة الدولة مع الإعلام علاقة سياسية وليست علاقة أمنية»، وهو ما يتفق معه بسام بدارين[17] بقوله «صناعة الإعلام في الأردن لا زالت تحكمها الاعتبارات الرسمية والأمنية في الأردن وهذا أحد مشاكل مؤسسات الإعلام».

كما يرى محمد أبو رمان[18] أن «الحرية الإعلامية في الأردن ليست متمأسسة وليست مرتبطة بالقانون، والحقوق بل مرتبطة بطبيعة المرحلة».

أما جميل النمري[19] فيعتقد أن «الروح الكفاحية في الدفاع قضايا الإعلام لرفع سقف الحريات تراجعت وتآكلت، والدولة كانت أقوى في تثبيت الأمر الواقع وفرض القيود»، ويضيف «السقف العالي من الحريات حتى وإن وصل إلى مرحلة الشطط لن يهز كيان الدولة أمنيًا»، كما يعتقد أن

13 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
14 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
15 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
16 مصدر سبق ذكره
17 مصدر سبق ذكره
18 مصدر سبق ذكره
19 مصدر سبق ذكره

منظومة التحديث السياسي التي تبنتها الدولة «انعكست بهامش أقل من المتوقع على الإعلام حيث كان من المفترض أن نشهد سجالات أعلى سقفا في حريتها».
بالمقابل يرى فهد الخيطان[20] ان هناك تطورا في نظرة الدولة الرسمية للإعلام ويقول «لم يعد اليوم بالإمكان التعامل مع المؤسسات الإعلامية بنفس الأدوات القانونية، ولذلك حدث تطور تشريعي أيضا»، ويرى أن القيود على الإعلام ليست كبيرة، ويتفق جعفر الزعبي[21] مع هذا الرأي، حيث يرى هناك صعودا لحرية الصحافة والإعلام في الأردن ويقول «لم يعد هناك محرمات يجب عدم الحديث عنها في الإعلام».
من جهته يعتقد طارق المومني[22]، وعلى ضوء ممارسات الحكومات السابقة أن «هناك تخبط حكومي في السياسات والتوجهات، وأحد أمثلتها إلغاء وزارة الإعلام، ثم استحداث مجلس أعلى للإعلام، ثم إنشاء وزارة اتصال»، ويضيف «واليوم نسمع حديثا حول إلغائها، والعودة إلى مجلس أعلى للإعلام». ويستطرد «وفي ملف التشريعات الإعلامية نتقدم خطوة، ولكننا نعود خطوات إلى الوراء، في ظل تخبط واضح، لا يرتقي بالحريات الصحفية، والتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي».
بالمقابل تؤكد الحكومة أنها تعمل على تعزيز حرية الإعلام، وتقول في ردها على استفسارات المركز «لا يمكن إنكار التحديات التي يواجهها المشهد الإعلامي، سواء على مستوى التحولات الرقمية، أو مواجهة المعلومات المضللة والكاذبة، أو التحديات في المشهد الإعلامي بسبب الحروب، وعدم الاستقرار في المنطقة وهو ما يستدعي توازناً دقيقاً بين الحرية والمسؤولية». وتضيف وزارة الاتصال الحكومي في ردها المطول «نحرص على توفير بيئة تتيح للصحفيين العمل بحرية مع مراعاة المعايير المهنية، كما نسعى لتعزيز الشراكة مع المؤسسات الإعلامية بأطيافها المختلفة». وتؤكد الوزارة على أن الحكومة «تؤمن بأن حرية التعبير هي ركيزة أساسية لأي مجتمع ديمقراطي»، وتضيف «نعمل بشكل مستمر على تطوير السياسات التي تحافظ عليها وتعززها، بما ينسجم مع رؤية الأردن لمستقبل إعلامي متطور ومنفتح».

وفيما يتعلق بخارطة الطريق للنهوض بالإعلام، تقول الوزارة أن الحكومة «تعكف على التحضير لتصور حول الإجراءات المطلوبة لتعزيز النهوض بقطاع الإعلام، وتمكينه من تعزيز حضوره الرقمي، فالحكومة معنية بتعزيز دور الإعلام المهني والموضوعي، ومنفتحة على النقد البناء الذي يخدم المصلحة العامة، ومواكبة التطورات في قطاع الإعلام، لتشجيع وسائل الإعلام على تطوير أدواتها للتحول الرقمي، وستعمل بشكل تشاركي مع الجهات المعنية». وتوضح بأنها «عقدت سلسلة لقاءات دورية تواصلية مكثفة مع مختلف أطياف الجسم الإعلامي في المملكة، لوضع تصور مستقبلي للمشهد الإعلامي الوطني خلال السنوات المقبلة؛ للنهوض بالإعلام وتعزيز دوره وأدواته».

2.1.4: تميل الغالبية العظمى من الصحفيين/ات عند إجابتهم على سؤال (إلى أي مدى تتدخل الحكومة بعمل وسائل الإعلام؟) إلى الاعتقاد بان الحكومة تتدخل بعمل وسائل الإعلام حيث يرى 86.4% من المستجيبين ان الحكومة تتدخل في وسائل الإعلام اما بدرجة كبيرة أو غالبا أو بشكل متوسط، وهي نسبة اعلى من التي سجلت في مؤشر عام 2023 وبلغت حينها 82.7%، فيما يرى 13.6% فقط من المستجيبين ان الحكومة لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام مقارنة ب ـ 17.3% في مؤشر عام 2023.
رغم أن الحكومة تملك فقط وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وتعتبر قناة المملكة خدمة عامة، وتعد باقي وسائل الإعلام خاصة، وإن كانت مؤسسة الضمان الاجتماعي لها ملكية مؤثرة في الصحف اليومية (الرأي، والدستور)، فإن قدرة الحكومة على التدخل في عمل وسائل الإعلام واسعة بشكل مباشر، وغير مباشر.
الأمر لا يتوقف عند حدود شروط وإجراءات الترخيص، وإنما الأمر الأهم التحكم إلى حد كبير بالموارد المالية للإعلام، والقدرة على تجفيفها وقتما تشاء، والسيطرة على المعلومات وتدفقها، هذا عدا عن إمكانية تحريك الدعاوى القضائية إن تطلب الأمر، ولهذا فإن المشهد الإعلامي يبدو تحت سيطرة الحكومة، ولا تقترب غالبية المؤسسات الإعلامية إلى ما يزعج مؤسسات الدولة.

وهذا ما يؤكد عليه حسن البراري[23] بالقول «أدوات السيطرة على الإعلام ما تزال ذاتها موجودة، فالإعلام الحكومي مسيطر عليه، ومدجن، أما الإعلام الخاص والإلكتروني فمسيطر عليه من قبل المعُلن»، فيما يصف جميل النمري[24] العلاقة بين الحكومة والإعلام بالقول «الجهات المسؤولة في الدولة لم تستوعب المرحلة ومتطلباتها، والقيود ما تزال قائمة على الإعلام الرسمي وشبه الرسمي».
ويضيف النمري أيضا «عندما تخشى الدولة من الانفلات عليها بشأن الأحداث القائمة يصبح هنالك تدخلات لضبط المحتوى الإعلامي، وما زالت التدخلات والضوابط والسقوف كما هي ولم تتغير وما يدلل على ذلك التوقيفات بحق الصحفيين».

20 مصدر سبق ذكره
21 مصدر سبق ذكره
22 مصدر سبق ذكره
23 مصدر سبق ذكره
24 مصدر سبق ذكره

فيما ترى يسر حسان[25] أن «الإعلام الحكومي هو رهين وجهة نظر الدولة ويتبنى الدفاع عنها لذلك هو موجه، أم الإعلام الخاص فهو رهين أهدافه التي تحقق أرباحه تبعا لمالكيه»، وتقول بيان التل[26] إن «الصحفي لا يلعب دورا مهنيا حقيقيا، والتدخلات ما زالت موجودة».

من جهتها لا تخفي الصحفية فلحة بريزات[27] تشاؤمها من واقع الإعلام الحالي، وترى أن ثمة «فقدان للبوصلة الإعلامية لدى الحكومات»، وتقول «الحكومة تنتقد غياب الإعلام القوي وفي ذات الوقت تتخبط بسياساتها وتشريعاتها، وتتدخل سلبيا لإعاقته».

الحكومة في ردها على أسئلة المركز ترى أنه «ولضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ودعمها، وضمان ديمومتها وتطورها، ومواكبة التطوُّر التّقني أقر مجلس الوزراء مشروع نظام معدّل لنظام رُخص البثّ وإعادة البثّ الإذاعي والتلفزيوني بتخفيض الرُّسوم المستوفاة عنها إلى النصف، وذلك لغايات دعم تشجيع الاستثمار، ومواكبة التطوُّر التّقني في مجال البثّ وإعادة البثّ، كما صادق وزير الاتصال الحكومي على التعليمات الخاصة بتشكيل لجنة دائمة (للحريات وحقوق الإنسان الإعلامية)، لضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وضمان الحرية والحيز المتاح لهم، اللجنة ستنهض بمهام نوعية في ميدان الحريات وحقوق الإنسان الإعلامية وتعزيزها

3.1.4: يرى 21.5% من الصحفيين والصحفيات الذين أجابوا على سؤال (إلى أي مدى تضمن السياسات الرسمية تنوع وسائل الإعلام؟) أن السياسات الرسمية لا تضمن تنوع وسائل الإعلام إما بشكل مطلق أو غالبا، وهي أعلى من مؤشر عام 2023 التي كانت 13%، فيما يرى 44.4% منهم أن السياسات الرسمية تضمن تنوع وسائل الإعلام بشكل متوسط، مقارنة ب 39% عام 2023، واللافت أن 34.1% قالوا إن السياسات تضمن تنوع وسائل الإعلام بشكل جيد أو كبير في انخفاض بنحو 6 درجات عن مؤشر عام 2023 حين كان 48% يعتقدون ذلك.

لا توجد بنود تمنع ترخيص وسائل الإعلام بما يضمن تنوعها، ولكن القوانين، والأنظمة لا تقدم حوافز ملموسة لتشجيع تطور وسائل إعلام تدعم النساء مثلا، أو الأشخاص ذوي الإعاقة، أو متخصصة تديرها مؤسسات مجتمع مدني مهتمة بالبيئة على سبيل المثال، وبذات الوقت فإن كلف إدامة وسائل الإعلام؛ كالإذاعة والتلفزيون، ليست سهلة في ظل شُح الإعلانات، ومصادر التمويل، والملاحظ أن ثمار التحديث السياسي، وبناء الأحزاب لم تثمر عن ظهور إعلام حزبي سواء أكان مواليا أو معارضا، وعلى ذلك فإن رواية الحكومة ورؤيتها تظل مهيمنة على وسائل الإعلام.

وفي هذا السياق يرى طارق المومني[28] أن «الحكومات المتعاقبة تخلت عن دعم الإعلام بالشكل الذي يريده الصحفيون، وهو إعلام متعدد ومستقل ومهني».

ويدعو محمد أبو رمان[29] إلى ضرورة تعزيز التنوع في الإعلام حيث يرى أن «إيمان المسؤولين بالحرية، والاستقلالية، والتنوع، ووجود خط إعلامي حر له مصداقية يعتبر أمرا مهما لتعزيز رواية الدولة، وردم الفجوة ما بين الحكومة والشارع، ويؤدي إلى رد الاعتبار إلى الإعلام المحلي الداخلي».

بينما تصف عضو مجلس النواب، ديما طهبوب[30] الوضع القائم بالقول «في الوقت الذي تتوجه فيه الدولة للتحديث السياسي القائم على التعددية إلا أن مكونات هذا التحديث لم تنضج بعد»، وترى أن «طريقة تعاطي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مع الإعلام يختلف باختلاف القضية»، وتضيف «مثلا الإعلام الرسمي يقصي بعض الأطراف السياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين».

بالمقابل ترى الحكومة وعلى لسان وزارة الاتصال الحكومي أن الأردن يشهد تنوع إعلامي «والذي يشمل الصحافة المكتوبة والإلكترونية، بالإضافة إلى الإذاعات والقنوات التلفزيونية»، وتقول الوزارة في تعليقها للتقرير أن ذلك «يعكس حيوية المشهد الإعلامي الأردني، ويعدّ مؤشراً على التزام الدولة بتكريس التعددية، وحرية التعبير ضمن إطار يحترم القوانين والضوابط المهنية».

4.1.4: يرى 33.8% من الصحفيين والصحفيات المستطلع آراؤهم في إجاباتهم على سؤال (إلى أي مدى تحرص الحكومة على صون استقلالية وسائل الإعلام؟) أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق، أو غالبا أن الحكومة غالبا لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام ليرتفع بذلك نحو 6 درجات عن مؤشر عام 2023 الذي سجل 27.6%، بينما يرى 47% أن الحكومة تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام بشكل متوسط، فيما يقول 19.4% أن الحكومة تحرص غالبا أو بشكل كبير على صون استقلالية وسائل الإعلام حيث انخفضت هذه النسبة أكثر من 9 درجات عن عام 2023 الذي كان 28.7% يرون ذلك.

وحول ذلك يرى عمر عياصرة[31] أنه «لا يوجد هامش للاستقلالية في أي مؤسسة» ويضيف «الإعلام في الأردن مسيطر عليه حتى في الجانب الاجتماعي»، بينما يؤكد طارق

25 مصدر سبق ذكره
26 مصدر سبق ذكره
27 فلحة بريزات، ندوة بعنوان "الإعلام بين الأزمة ومحاولات الإصلاح"، مركز الحسين الثقافي، 17 آذار 2025
28 مصدر سبق ذكره
29 مصدر سبق ذكره
30 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين
31 مصدر سبق ذكره

المومني[32] على وجود ضعف في استقلالية الإعلام بالقول «الحكومة تريد أن تُبقي قبضتها على وسائل الإعلام المختلفة».

فيما تعتبر الكاتبة المتخصصة في الاتصال السياسي والاستراتيجي، تمارا الخزوز[33] استقلالية وسائل الإعلام مهمة جدا، لكنها ترى أن ما يحدث في الأردن هو «أن المصادر باتت تتحكم بالصحفي وليس العكس، وهذا يعني أن هنالك تشابك شديد وغير صحي بالعلاقة بين المصادر الصحفية الحكومية وبين الصحافة الخاصة والمواقع الإلكترونية».

أما دانا الصياغ[34] فتقول إن «إعلام الخدمة العامة أيضا لن يتمتع بالاستقلالية ما دام يمول من الدولة، فالممول هو صاحب القرار سواء في المؤسسات الخاصة أو العامة، والأطر التشريعية والقانونية تضمن استقلالية إعلام الخدمة العامة، إلا أن السياسات والممارسات تختلف بتغير الأفراد (رئيس الوزراء، مجلس الإدارة، المدير التنفيذي)، فالخلل ليس بهيكلة المؤسسات وإنما في الأشخاص».

بدوره يرى الصحفي جمال العلوي[35] أن «الحكومة يجب تعمل جديا على وضع آليات لدعم الصحافة بكل تلاوينها وأطيافها، وتعزيز حرية وسائل الإعلام، كي يصبح سقفها السماء، الأمر الذي يعزز المصداقية والتعددية الإعلامية، ويعيد القارئ إلى الصحف والمواقع الإلكترونية، والمشاهد إلى متابعة المحطات التلفزيونية».

تؤكد الحكومة، في ردها على أسئلة المركز، على أنها «لا تتدخل في عمل المؤسسات الإعلامية»، وتقول «العمل الاعلامي يتمتع بالاستقلالية، ولكن نقدم أفكارًا وتعاونًا مهنيًا مع تلك المؤسسات، والأمر لا يتعلق بإملاء توجيهات على أية جهة إعلامية، بل بدمج مهني يضمن تعزيز العلاقة مع الإعلام للتواصل وايصال المعلومات إلى المواطنين»، وتُشدد الوزارة في ردها على أن الحكومة الأردنية تؤمن بأهمية الاشتباك مع وسائل الإعلام باعتبارها شريكًا أساسيًا في تعزيز الحوار الوطني، وتفعيل المشاركة السياسية، وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية»، وفي سياق تأكيدها على هذا التوجهات أشارت الوزارة في ردها إلى مشروع قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2025 الذي تؤكد أنه يهدف إلى «تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية الرسمية ودعم جهودها للنهوض بالرسالة الإعلامية للدولة»، وأن «التعديلات الواردة تتماشى مع الممارسات الفضلى حول استقلالية الإعلام»، وتتابع الوزارة في ردها «التعديل سمح بأن لا يقتصر تولي رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية (بترا) على وزير الاتصال الحكومي، وذلك بالسماح بأن يتولى هذين الموقعين وزير الاتصال الحكومي أو من يسميه رئيس الوزراء».

وتشدد الحكومة على أن تقديم الدعم «في إطار مساندة الإعلام الوطني المستقل، ويركز على إقامة شراكة مهنية تهدف إلى تحسين العلاقة مع الإعلام وتسهيل وصول المعلومات إلى الجمهور. ويسهم في توفير بيئة صحفية قادرة على أداء دورها بكفاءة، في الوقت الذي نحرص فيه على ضمان استقلالية وسائل الإعلام، وحمايتها من أي تدخلات قد تؤثر على مصداقيتها».

5.1.4: في إجابة سؤال (إلى أي مدى تطبق الحكومة والمؤسسات العامة قانون ضمان حق الوصول للمعلومات؟) يرى ما نسبته 53.6% أن الحكومة والمؤسسات العامة إما أنها لا تطبق قانون حق الحصول على المعلومات بالمطلق أو نادرا ما تطبقه مقارنة بنحو 46.4% في العام الماضي 2023، فيما يرى 14.2% فقط أنها تطبقه بشكل كبير مقارنة 22.9% عام 2023، بينا يرى 32.1% انها تطبقه بشكل متوسط مقابل 30.7% عام 2023.

مضى 17 عاما على إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن، ورغم أن إقرار القانون كان خطوة محمودة كأول دولة عربية، إلا أن الملاحظات على الاستثناءات التي فرضها القانون كانت تشير إلى أن دوره في إشاعة حق الحصول على المعلومات سيكون هامشيا، ومحدودا، وزاد من الأزمة أن الحكومات لم تضع آليات ملزمة للمؤسسات العامة لإنفاذ حق قانون حق الحصول على المعلومات، ولا آليات للمراقبة والمساءلة.

التعديلات الأخيرة التي وضعت على القانون تشكل خطوة للأمام، وتحسن من بنية القانون، والرهان أن تلتزم المؤسسات العامة بتطبيق برتوكولات إنفاذ القانون التي أقرتها الحكومة أواخر عام 2020، ولم ترَ النور حتى الآن.

وفي هذا السياق، تعتبر ديما طهبوب[36] أن التشريعات أحد أسباب تراجع الحريات وتقول «قانون حق الحصول على المعلومات مثال على ذلك، فالقانون لا يتيح انسيابية المعلومات ووصولها للصحفيين»، وتضيف «هنالك تحديد لقدرة الصحفيين للوصول إلى المعلومة»، كما يرى عمر عياصرة[37] أنه «لا يوجد تدفق للمعلومات لذلك يحاول الإعلاميون الذهاب إلى الهوامش والتقاط المعلومات»، ويضيف « وزارة الاتصال الحكومي لم تقدم شيئا»، ويرى

32 مصدر سبق ذكره

33 مقابلة معمقة أجريت لصالح مركز حماية وحرية الصحفيين

34 مصدر سبق ذكره

35 جمال العلوي، ندوة بعنوان "الإعلام بين الأزمة ومحاولات الإصلاح"، مركز الحسين الثقافي، 17 آذار 2025

36 مصدر سبق ذكره

37 مصدر سبق ذكره

أن السبب متعلق بحجم الصلاحيات التي تمتلكها الوزارة، وأن المشكلة ليست في الشخوص.

ويتفق كل من مكرم الطراونة وحنان الشيخ وحسام غرايبة وتمارا الخزوز[38] على أن تدفق المعلومات وحق الوصول إليها هو أحد أهم التحديات أمام وسائل الإعلام، حيث تقول الشيخ «مصادر الحصول على المعلومة ليست مفتوحة أمام الجميع»، فيما يرى غرايبة «أن هناك حاجة إلى قرار واضح من الدولة تجاه تعزيز حق الحصول على المعلومة والشفافية والانفتاح على الإعلام»، وترجع الخزوز ضعف تدفق المعلومات بأنه أحيانا له علاقة بالجانب الأمني، وأحيانا لأن المسؤول لا يفصح عن المعلومات لانشغاله الميداني، وعدم وجود وقت لديه للتواصل مع الإعلام بشكل سليم.

من جهته يرى جعفر الزعبي[39] أن «المعلومات متاحة بشكل كبير من مصادرها الرسمية، أو شبه الرسمية، ولكن لا يوجد اجتهاد من الصحفيين للبحث أكثر»، كما يضيف «الأهم أن لدينا ضعف في تحليل المعلومة، ومحاولة الوصول إلى تفاصيل أكثر».

الحكومة في ردها لغايات التقرير، ترى أنها جادة في تطبيق القانون، وضمان تدفق المعلومات، وتشير وزارة الاتصال الحكومي إلى توجه الحكومة نحو «تعزيز تدفق المعلومات الاستباقية بدلاً من الاقتصار على الرد على الاستفسارات فقط، لضمان تقديم صورة دقيقة وموضوعية حول القضايا العامة».

كما نوه رد الوزارة إلى أن الأردن حقق العديد من قصص النجاح في ميدان الإعلام، مستندًا إلى رؤية وطنية تدعم حرية الصحافة وتمكين الإعلاميين وتعزيز الشفافية»، ومن أبرز هذه النجاحات وفق الوزارة هو «إعلان عمّان» والذي صدر في ختام فعاليات الاسبوع الثالث عشر للدراية الإعلامية والمعلوماتية» الذي عقد في الأردن، وتقول الوزارة إن هذا الإعلان تضمن التأكيد على التزام الأردن بتعزيز الثقافة الإعلامية والمعلوماتية كأداة رئيسية في دعم حرية التعبير، الإعلان يدعو الحكومات للالتزام بتهيئة بيئة تعزز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ويمثل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات الأفراد والمجتمع في التعامل مع المعلومات بوعي ومسؤولية، خاصة في ظل التحديات الرقمية والتدفق الكبير للمعلومات عبر الوسائل المختلفة»، وتشير الوزارة إلى أن «اختيار الأردن مكانا لعقد المؤتمر يؤكد على مكانة الأردن وتقدمها وتطورها وريادتها في هذا المجال».

6.1.4: وإجابة على سؤال (إلى أي مدى تسهم العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) بسبب العمل الصحفي في الحد من حرية الإعلام؟) يتفق أغلب الصحفيين/ات على أن العقوبات السالبة للحرية (التوقيف و/أو الحبس) تحد من حرية الإعلام، حيث أجاب 89.1% من العينة بأنها تحد من حرية الإعلام إما بدريجة كبيرة، أو بدرجة متوسطة. بالمقابل يرى فقط 2% أنها لا تحد من حرية الإعلام، فيما يرى 8.9% أنها نادرا ما تحد منها، وهي نتائج مقاربة إلى حد كبير مع نتائج عام 2023.

كانت العقوبات السالبة للحرية مثار جدل منذ عودة الحياة البرلمانية عام 1989، واستخدمت التشريعات كأداة للتقييد، ورغم نجاح الصحفيين في الضغط ليكون قانون المطبوعات خاليا من العقوبات السالبة للحرية، إلا أن تعديل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2015، وإضافة المادة (11) التي كانت تسمح بتوقيف، وحبس من ينشر على الإنترنت ما يتضمن قدحا وذما، قد أعاد شبح التوقيف في السنوات الأخيرة، وجاء التعديل الأخير على قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 ليوسع دائرة العقوبات السالبة للحرية، ويغلظ العقوبات المالية.

لم يعرف الأردن حبس الصحفيين بأحكام قطعية، ولكن توقيف الصحفيين قبيل صدور الأحكام شهد حالات متعددة، ومع انتشار منصات التواصل الاجتماعي، واستخدامها من قبل الصحفيين للترويج لما يكتبونه زادت الإشكالية، وأصبح الصحفيون يحاكمون بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، وبسبب ما ينشرونه على منصات التواصل الاجتماعي لا على وسائل الإعلام المحترفة.

تكاد غالبية الإعلاميين تتفق على أن العقوبات السالبة للحرية (التوقيف، والحبس) تحد من حرية الإعلام، وتشكل قيدا عليها، وأرقام المؤشر تكشف ذلك.

ويعلق جميل النمري[40] على ذلك بالقول إن «استمرار توقيف الصحفيين يشير إلى أن التدخلات، والضوابط، والسقوف كما هي ولم تتغير في الإعلام».

من جهته يرى الكاتب بسام بدارين[41] أن عدد قضايا الحبس وكذلك الانتهاكات الجسيمة الأخرى بحق الصحفيين ليست كبيرة لكنها مهمة، وتؤثر في حرية الإعلام، ويقول «على مستوى الصحفيين المسجلين لا يوجد انتهاكات جسيمة خارج قضيتي حبس الزميل احمد حسن الزعبي والزميلة هبة أبو طه»، وتتفق تمارا الخزوز[42] مع تأثير موضوع العقوبات السالبة على حرية الإعلام والتعبير، فتقول «عندما نتكلم عن موضوع حرية الإعلام لا يمكن إلا أن نعرج على موضوع الجرائم الإلكترونية وقضيتي هبة أبو طه، واحمد الزعبي، وكذلك قضية الشيخ سالم الفلاحات»، ولذلك ترى أن «عقل الدولة سعى في موضوع الإفراج عن احمد حسن الزعبي من أجل أن ينفس أزمة في المجتمع».

38 مصادر سبق ذكرهم
39 مصدر سبق ذكره
40 مصدر سبق ذكره
41 مصدر سبق ذكره
42 مصدر سبق ذكره

وتذهب ربا زيدان[43] إلى التأكيد على ضرورة عدم اعتقال الصحفيين ومحاكمتهم لأن ذلك برأيها «سينعكس بصورة إيجابية على مؤشر الحريات ومساحة الأفراد في التعبير عن آرائهم».

من جهتها تشدد الحكومة عبر رد وزارة الاتصال على أن «القضاء الأردني هو قضاء مستقل ونزيه، وهو الذي يحدد المسؤولية وفقًا للأطر القانونية والتشريعية المعتمدة. وتُعتبر المحاكم الأردنية هي الجهة المختصة في البت بأية دعاوى أو شكاوى»، وتضيف «القرارات القضائية التي تتخذها المحاكم في مثل هذه القضايا هي قرارات محكومة بالقانون ووفقًا للتشريعات المعمول بها في المملكة، ومنسجمة مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي كفلت حق التعبير وأجازت تقييده بقيود محددة بنص القانون في حال أن تكون ضرورية لحماية الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة».

وأكدت الوزارة في ردها على أنه «لا يتم توقيف أي إعلامي وصحفي إلا بناءً على أمر قضائي، علما أن هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تراقب الانتهاكات - إن وجدت - ومدى استجابة الحكومة لذلك وتؤخذ تقارير هذه المنظمات بعين الاعتبار ويتم الرد الرسمي على ما ورد فيها». وتستطرد الوزارة بالقول «إن الجهود الحكومية مستمرة في تدريب أجهزة إنفاذ القانون على المعايير الدولية للحق في حرية الرأي والتعبير، من خلال المشاركة الفاعلة في ورشات عمل ومؤتمرات حقوق الإنسان والتي تؤكد على حق التعبير عن الرأي وضرورة تنفيذ التعليمات على أرض الواقع».

7.1.4: يقر غالبية الصحفيين بوجود رقابة مسبقة داخل مؤسساتهم من قبل إدارات التحرير ، وفي إجاباتهم على سؤال (إلى أي مدى يتعرض الصحفيون/ات لرقابة مسبقة من خلال إدارات تحرير وسائل الإعلام؟)، فـ 89.7% من الصحفيين يقرون بممارسة هذا الرقابة بشكل كبير جدا أو غالبا أو بشكل متوسط، فيما قال 10.3% إنه من النادر أن تفرض رقابة مسبقة أو أنها لا ترفض مطلقا، وهي نتائج متقاربة جدا مع مؤشر العام الماضي 2023.

لا خلاف على حق إدارة التحرير (رؤساء التحرير، ومديري التحرير) على تدقيق المحتوى الصحفي، ومراجعته للتأكد من مطابقته للمعايير المهنية، هذا أمر مشروع ومطلوب، ولكن تجويد العمل الصحفي مختلف عن تعديل، أو تغيير، أو حذف المحتوى الصحفي ليس لأسباب مهنية، وإنما لأسباب سياسية، أو لأنه يحتوي نقدا للسلطات الرسمية.

في السنوات الأخيرة شاعت ظاهرة تولي إدارة التحرير حجب المحتوى الصحفي الذي يرون أنه قد يتسبب في إشكاليات مع مرجعيات الدولة المختلفة، رغم أن أكثر المؤسسات الإعلامية لا يوجد لديها سياسات تحريرية معلنة، ومع تزايد التابوهات، والمخاوف من القيود التشريعية تلجأ وسائل الإعلام بتعليمات مباشرة وغير مباشرة إلى الابتعاد عن القضايا الإشكالية تطبيقا لقاعدة «سكّن تسلم»، ولم تعد هناك حاجة ملحة لتدخل حكومي حكومي مباشر لضبط المحتوى ما دام هناك من يتولى هذه المهمة من داخل البيت الصحفي.

ولا يتردد محمد أبو رمان[44] عن القول بأن «المؤسسات الإعلامية تخضع نفسها للرقابة الذاتية»، وهو برأيه ما أدى إلى «تراجع حرية الإعلام الأردني بشكل كبير مقارنة مع السنوات السابقة، وتراجع في قدرة الكتاب على النقد»، كما يرى أن «إدارات المؤسسات الإعلامية لم تخض معركة للدفاع عن الإعلام وحريته».

فيما يشخص مكرم الطراونة[45] الوضع القائم بالقول «الأزمة تبدأ من الذين يديرون المؤسسات الإعلامية (رؤساء التحرير ومدراء الإذاعات...) والحساسية العالية لديهم نتيجة اجتهادات شخصية رغم عدم وجود ضغوطات عليهم من مؤسسات الدولة»، ويرى أن هذا الأمر أصبح «ينعكس على الصحفي الذي يصنع المحتوى».

ويستطرد موضحا أن إدارة التحرير في تغطية الأحداث الخارجية لديها سقف مرتفع لكن يتم وضع حدود مهمة، وهي «عدم الإساءة للأشخاص»، ويضيف «حتى فيما يتعلق بالاحتجاجات الداخلية فإننا لم نُقيد في تغطيتها ولم يطلب منا عدم تغطيتها، وكان الحد الفاصل لرؤساء التحرير في التغطية أو عدم التغطية هو طبيعة الخطاب والشعارات، والأعلام المرفوعة في المسيرات».

لكن فهد الخيطان[46] يرى أن هذه الرقابة طبيعية لأنها مرتبطة بالمحددات القانونية، ويقول «في تناول القضايا التي تهم الرأي العام، هناك محددات قانونية في تناولها سواء كنت راضٍ عن القانون أم لا، وكذلك يوجد محددات اجتماعية، فبلد مثل الأردن لديه تقاليد، وقيم محافظة تؤثر على قدرة وسائل الإعلام في تناول قضايا تهم الجمهور»، ويشرح تجربة قناة المملكة في إشراك المجتمع في مراجعة المحتوى من أجل تطوير هذه المحددات بشكل مناسب بالقول «قناة المملكة هي المؤسسة الإعلامية الوحيدة في الأردن التي لديها لجان جمهور تقيم المحتوى المنشور عبر القناة ومنصاتها، ونستمع لآرائهم، ويقدمون تقرير مفيدة لعملنا».

وفي ذات السياق يرى جعفر الزعبي أن وسائل الإعلام في الأردن تحاول كسر التابوهات، لكنه يعتقد «كلما حاولنا

43 مصدر سبق ذكره

44 مصدر سبق ذكره

45 مصدر سبق ذكره

46 مصدر سبق ذكره

رفع سقف الحرية الإعلامية فإنها تصطدم بالحد الذي وضع عرفا في الأردن»، ويضيف «رغم ذلك فإننا في قناة المملكة نتبع قاعدة هي أن الخبر يجب أن يتم تغطيته مهما كان، فالحقيقة هي الحقيقة، لكن يجب نقلها بموضوعية ومصداقية».

من جهته يعتقد حسام غرايبة[47] أن «الخطوط الحمراء، والتابوهات موجودة في ذهن القدامى، وفي الحالة الجديدة لا يوجد خطوط حمراء بسبب واقع الإعلام المنفتح».

8.1.4: وفي إجابات العينة المستطلع أراؤهم عن سؤال (إلى أي مدى تتعرض وسائل الإعلام لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة؟)، يعتقد أيضا أغلب الصحفيين والصحفيات أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة، حيث يرى 89.4% من المستجيبين لاستمارة المؤشر أن الإعلام يتعرض لرقابة مسبقة من الحكومة إما بشكل كبير جدا أو كبير أو متوسط ، وهي أكبر من نسبة من كانوا يرون ذلك عام 2023، حيث كانت النسبة نحو 86%، فيما يرى فقط 10.6% أن الحكومة لا تفرض أي رقابة مسبقة أو نادرا ما تفرضها. ومقارنة بنتائج مؤشر 2023 فإن هناك ارتفاع فيمن يرون بأن الحكومة تفرض رقابة مسبقة مقارنة بنحو 3.4% عام 2023.

لا يحتاج الناشرون، أو رؤساء التحرير إلى تعليمات يومية من الحكومة أو الأجهزة الأمنية لرقابة المحتوى، فقد باتوا يعرفون بحكم التواصل، والممارسة ما هو مسموح بنشره، وما هو غير مرغوب بنشره، المشكلة أن الخطوط الخضراء، والحمراء لم تعد مستقرة، وثابته، وما هو ممنوع اليوم، قد يصبح مباحا غدا لاعتبارات داخلية أو خارجية.

فالتدخل الخشن الذي شهدته الصحافة في بدايات التسعينيات لم يعد مألوفا، خاصة أن الصحافة لاذت بالظل، ولم تعد تحفر في القضايا الإشكالية، وما أصبح مألوفا هو توجيهات بخطوط عامة، وهوامش الاجتهاد في التعامل مع القضايا الخارجية أوسع بكثير من الشأن الداخلي، وإن كانت هناك مرونة في التعامل مع بعض الملفات، ومساحة أوسع لبعض كتّاب مقالات الرأي، فإن بعض القضايا الإشكالية التي تهم الرأي العام وتشغله تكون التدخلات مباشرة وحاسمة.

يعتقد طارق المومني[48] أن أحد إشكاليات الإعلام هو «تعدد المرجعيات التي تحاول التدخل بالمشهد الإعلامي وتعيق تطوره»، ويضيف «ولا يخفى على أحد أن كل حكومة تريد أن تسيطر على الإعلام».

47 مصدر سبق ذكره
48 مصدر سبق ذكره

ويؤيد بسام بدارين[49] هذا الرأي، فيقول إن «الرقابة بكل أنواعها موجودة وتوسعت بشكل كبير»، ويضيف «أن السلطات لديها قدرة كبيرة على الاتصال بالصحفيين والكتاب وإجبارهم على إزالة المقالات والأخبار التي لا تناسب الرواية الحكومية، وهذا ما يحصل الآن مع أغلبية ساحقة، وهنالك موظفون مهمتهم مراقبة الصحافة».

ويتفق جميل النمري[50] بالقول «الرقابة المباشرة وغير المباشر بقيت على الإعلام الرسمي وشبه الرسمي»، ويضيف موضحا «وسائل الإعلام الرسمية لا تستطيع أن تستضيف حوارات وآراء بسقف عالي»، كما يرى أن التدخل يشمل كل وسائل الإعلام، ويقول «عندما تخشى الدولة من الانفلات عليها بشأن الاحداث القائمة يصبح هنالك تدخلات لضبط المحتوى الإعلامي».

كما يعتقد أبو رمان[51] بالفعل أن هنالك قيودا شديدة على بعض المواضيع مثل الحريات العامة، وحقوق الإنسان، ويعطي مثالا «قضيتي أحمد الزعبي، وهبة أبو طه التي لا توجد فيهما حرية واضحة للتعامل مع قضاياهم والحديث معهم بحرية».

وتتفق فلحة بريزات[52] مع هذا الرأي، حيث ترى أن «تعدد المرجعيات في عمل الإعلام، وتداخل عملها وتناقضها أحيانا يكون على حساب الإعلام ومهنيته، وانعدام الثقة به لتقديم رسالة المواطن والدولة والدفاع عنهما»، كما لفتت إلى مشكلة «التغير المستمر في إدارات العمل الإعلامي لأنه في أحيان كثير لا يكون مبني على الكفاءة، بل الترضية وهو ما يمنع من السير في استراتيجيات تطوير الإعلام والارتقاء بأدائه».

بالمقابل يرى فهد الخيطان[53] أن تغطية الأحداث الخارجية مثل الحرب على غزة، وأحداث سوريا لم يتم فرض أي قيود عليها، وأضاف «نحن في قناة المملكة خطوطنا الحمراء هي القانون، وغير هذا فلا أحد يتدخل»، وأضاف «أصبحت رئيسا لمجلس إدارة قناة المملكة قبل أكثر من 7 أشهر -وقت إجراء المقابلة-، وأؤكد أنني لم أتلقَ اتصالا واحد للتدخل في عمل المؤسسة، فنحن لدينا سياسات تحريرية تحدد ما ينشر، وكيف ينشر». وتتفق تمارا الخزوز[54] بأن الدولة لم تفرض على الإعلام أي تابوهات أو حدود في تغطية القضايا المهمة التي حدثت عام 2024».

أما مكرم الطراونة[55] فيقول «يعتمد ذلك على طبيعة الشخص الذي يدير الإعلام الرسمي حيث يدار المشهد

49 مصدر سبق ذكره
50 مصدر سبق ذكره
51 مصدر سبق ذكره
52 مصدر سبق ذكره
53 مصدر سبق ذكره
54 مصدر سبق ذكره
55 مصدر سبق ذكره

بصورة أمنية توضيحية ليست بصورة كاسرة» ويوضح «يحصل أحيانا حوارات ونقاشات ومفاوضات مع مؤسسات الدولة يمكن من خلالها التوصل إلى توافق، لكن المشكلة غالبا كانت في التعامل مع الحكومات/ ورؤساء الحكومات والوزراء».

من جانبها تقول الحكومة إنها «تولي أهمية كبيرة للحفاظ على بيئة إعلامية حرة ومسؤولة تضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وللإعلاميين أداء دورهم الرقابي والمسائلة بشكل مهني»، وتضيف «هناك وعي متزايد لدى وسائل الإعلام والصحفيين بضرورة الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية، ونؤكد على ضرورة وجود توازن بين حق الإعلاميين في التعبير عن آرائهم بحرية وبين ضرورة مراعاة المهنية الاعلامية».

وتؤكد في ردها على أن الحكومة تؤمن بأهمية الاشتباك مع وسائل الإعلام، «لكنها لا تدخل في عمل المؤسسات الإعلامية»، وتحرص على بناء علاقة مهنية مع وسائل الإعلام، وتقديم ملاحظات وأفكار مهنية»، مشددة على أن ذلك لا يعد «إملاء توجيهات على أية جهة إعلامية بل نقاش مهني لتعزيز التواصل معها».

9.1.4: (إلى أي مدى يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة؟)، حافظ مؤشر عام 2024 حول دور مجلس النواب على مستواه الذي سجله في العام 2023، حيث يعتقد 36.4% من الصحفيين والصحفيات أن مجلس النواب لا يعمل على الإطلاق من أجل دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة ، فيما قال نحو 52.7% أنه يعمل بشكل قليل أو متوسط من أجل إقرار تشريعات تدعم حرية الإعلام، بينما يرى 10.9% أنه يعمل غالبا أو بشكل كبير على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة.

لا يشعر الصحفيون أن مجلس النواب حامٍ لحقوقهم، وجدار صلب يستندون إليه في ممارسة عملهم، وفي التجارب على مدار السنوات الماضية كان التشاحن بين النواب والإعلام قائما، وكلما حاولت الصحافة ممارسة الرقابة على أداء البرلمان كانت العلاقة تتوتر، وتحتد.

في الجانبين التشريعي والرقابي ينظر الصحفيين إلى أن النواب مرروا تعديلات تشريعية تمس وتحد من حرية الصحافة، ويدللون على هذا الأمر بالتعديلات الأخيرة على قانون الجرائم الإلكترونية، وفي الرقابة باستثناءات محدودة لا يمارس مجلس النواب سياسة المساءلة بحق الحكومة إذا ما تعرض الصحفيون لانتهاكات خلال ممارستهم لعملهم، ولهذا فإن الغالبية من الصحفيين ينظرون للبرلمان على أنه لا يدعم حرية الإعلام.

لا يتردد طارق المومني[56] في انتقاد منظومة التشريعات الإعلامية ويقول «لا يجوز أن يكون هنالك أكثر من 20 تشريعا يحكم العمل الصحفي والإعلامي، وثمة تغول في هذا الجانب»، ويضيف «نحن بحاجة إلى تشريعين اثنين فقط، أحدهما تنظيمي، والآخر لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالمخالفات والتجاوزات».

يقول الكاتب، والصحفي المختص في الشؤون البرلمانية، وليد حسني[57] إنه «حتى هذه اللحظة فإن المجلس الحالي لم يصدر عنه ما يؤكد رغبته بدعم قطاع الإعلام، أو حتى معالجة الاختلالات الناجمة عن مجمل القوانين الناظمة لحرية الإعلام، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات»، مؤكدا أنه «بالرغم من مرور أشهر على انعقاد المجلس الحالي في دورته العادية فقد ظل يلتزم الصمت حيال هذا الملف الشائك»، مفسرا ذلك «ربما بسبب عدم تعرضه لضغوطات شعبية مباشرة من أجل إصلاح المنظومة القانونية لحرية الإعلام».

ويضيف حسني أن «الصحفيين لا يشعرون بأن مجلس النواب يقوم بدوره التشريعي لدعم الإعلام وحريته لأسباب كثيرة منها عدم مبادرة المجلس لإرسال أية تطمينات للوسط الإعلامي تؤكد حرصه المباشر، والأكيد على دعم، وصيانة، وحماية حرية الإعلام، فضلا عما يمكن وصفه بالقطيعة بين المجلس والوسط الإعلامي، والعلاقة المباشرة بين الجانبين، الى جانب تصرفات فردية لنواب ضد الإعلاميين وعملهم في المجلس، مما انعكس على شكل ومضمون العلاقة بين الجانبين».

أما الصحفي المختص في الشؤون البرلمانية، جهاد المنسي[58]، فيقول « كصحفي برلماني منذ أكثر من 25 عام، فإنني أعتقد جازما أن القوانين الموجودة تحد من الحريات الصحفية والإعلامية، وأن الحكومات ما زالت تتعامل مع الإعلام باعتباره إعلام لها يعبر عن وجهة نظرها فقط، وهذا انعكس أيضا على مجلس النواب الذي يتعامل مع الإعلام بهذا الشكل، وحتى اليوم فإن المجلس لم يقدم أية مبادرة من جانبه تخص حماية حرية الإعلام، مما عزز القناعة لدى البعض من الإعلاميين بأن المجلس غير مهتم بهذا الملف تماما».

ويضيف «مجلس النواب لا يقوم بدور تشريعي لدعم الإعلام، وأيضا لا يقوم بدور تشريعي لدعم الحريات بشكل عام؛ فمجلس النواب عمليا لا يفكر إلا في طريقة

56 مصدر سبق ذكره

57 في رده على أسئلة وجهها له مركز حماية وحرية الصحفيين

58 في رده على أسئلة وجهها له مركز حماية وحرية الصحفيين

التعامل تحت القبة، أي أنه يفكر بالقطعة، ولا يوجد عنده هدف أو رؤية واضحة، ولذلك يظهر مهزوزا، وغير قادر على التعاطي مع الأحداث السياسية أو الحريات الإعلامية».

10.1.4: تراجع نسبة من يرون أن مجلس النواب يقوم بدور رقابي داعم لحرية الإعلام، عند إجابتهم على سؤال (إلى أي مدى يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام؟)، حيث أظهرت إجابات الصحفيين والصحفيات أن 5% فقط يعتقدون أن مجلس النواب يعمل إما بشكل كبير أو غالبا على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات مقارنة، بنحو 11.4% في العام الماضي 2023. كما انخفضت نسبة من يرون أنه يعمل بشكل متوسط من 44.9% عام 2023 إلى 25.8% 2024، بالمقابل ارتفعت نسبة من يرون بأن المجلس لا يعمل مطلقا ونادرا ما يعمل رقابيا على مساءلة الحكومة على انتهاك حرية الإعلام إلى 69.2% عام 2024 مقارنة ب 43.7% عام 2023.

ويرى جهاد المنسي[59] أن هناك تخبطا في الدورة الأولى لمجلس النواب، وآمل وأرجو أن تشهد أداءً مختلفا في الدورات القادمة، ولكن حتى هذه اللحظة المجلس بعيد كل البعد عن القيام بدوره التشريعي، أو الرقابي، والسبب الأبرز والأوضح هو هذا الاصطفاف القاتل تحت القبة عندما اصطف ما يقرب من 105 نواب من أصل 138 نائبا ضد كل ما يقوله الطرف الثاني من النواب، والرد عليه فإن ذلك لن ينتج عملا برلماني متطورا».

أما وليد حسني[60] فيقول «من المفيد التأكيد أن المجلس الحالي، والمجالس السابقة لا تهتم كثيرا بتفعيل سلطته الرقابية على أعمال الحكومة، ولا يتابع القضايا والملفات الرقابية التي يتم طرحها عبر الأسئلة النيابية، وهذا ينسحب بطبيعة الحال على تراخي، وربما انعدام عمل المجلس بمساءلة الحكومة حول الانتهاكات التي يتعرض الإعلاميون لها، ولم يسجل للمجلس الحالي أي تدخل أو إثارة لتلك القضايا المتعلقة بالانتهاكات».

ويتابع إن «الضعف المهيمن في عمل المجلس الرقابي في هذا الملف ينبع من كون المجلس نفسه لا يبدي أي اهتمام بمتابعة القضايا الرقابية بشكل عام، ومن بينها بالطبع ملف صناعة وحرية الإعلام، وعلينا التأكيد هنا أيضا أن قلة الوعي النيابي على أهمية الإعلام وحريته يؤسس وبالضرورة للتجاهل أو التراخي، أو حتى عدم المبالاة».

11.1.4: يرى في إجاباتهم عن سؤال (إلى أي مدى تدعم مؤسسات المجتمع المدني حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد؟) وبنسبة 43.7% من الصحفيين والصحفيات المستجيبين لاستمارة المؤشر أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد، وذلك إما غالبا أو بشكل كبير، وهو أكثر ممن كانوا يعتقدون ذلك في العام 2023، حيث سجل المؤشر حينها أن نسبتهم 33% فقط، بالمقابل ارتفع أيضا من يعتقدون بان المؤسسات لا تعمل بالمطلق أو نادرا ما تعمل على دعم حرية الإعلام من 15.7% عام 2023 إلى 21.6% عام 2024، بينما انخفضت نسبة من يرون أنها تدعم حرية الإعلام بشكل متوسط إلى 34.4% مقارنة ب 51.2% عام 2023. ويرى جميل النمري[61] أن بعض مؤسسات المجتمع المدني «كان لها دور أفضل في دعم حرية الإعلام من دور وسائل الإعلام نفسها».

أكثر مؤسسات المجتمع المدني لا تشتبك بشكل كبير مع وسائل الإعلام، وربما اتجهت مؤسسات المجتمع المدني لتوظيف منصات التواصل الاجتماعي أكثر بعملها، وما تتفق عليه مؤسسات المجتمع المدني، خاصة الحقوقية أن عليها مناصرة الصحافة لتوسع هوامش حرية التعبير حتى يكون الإعلام داعما لعملها.

12.1.4: وعن سؤال (إلى أي مدى تدافع نقابة الصحفيين عن حرية الإعلام؟)، يرى 25.4% من الصحفيين والصحفيات أن نقابة الصحفيين تدافع غالبا أو بشكل كبير عن حرية الإعلام ويشكل ذلك انخفاضا بنسبة 10 درجات عن مؤشر عام 2023 الذي سجل 35.5%، وارتفعت نسبة من يعتقدون أن النقابة لا تدافع بالمطلق أو نادرا ما تدافع عن حرية الإعلام إلى 39% من المستجيبين مقارنة ب 27.1% في العام 2023، فيما يرى 35.8% من المستجيبين أن النقابة تدافع بشكل متوسط عن حرية الإعلام وهي قريبة من النسبة التي سجلت العام الماضي 2023 حيث كانت 37.4%.

ويرى حسن البراري[62] أن النقابة «لا يوجد لها دور واضح في الدفاع عن الصحفيين وقضاياهم»، ويضيف «أنها لا تقوم بدورها في تطوير الصحفيين مهنيا أو تشجيعهم على إيجاد مصادر تمويل بعيدة عن أدوات السيطرة المعروفة».

أكثر من تحدٍ، وإشكالية تواجه نقابة الصحفيين منذ سنوات، واستمرت، وقد تكون في مقدمتها قدرتها على الدفاع عن حرية الإعلام، وحماية الصحفيين الذين يتعرضون لانتهاكات، وتأثيرها في تحسين بيئة الإعلام، والانطباع السائد عند الصحفيين أن نقابتهم ليست على خط المواجهة دائما، وتغيب في ظروف تتطلب حضورها، وتواجدها، وأن أزمتها بنيوية تتعلق باستقلاليتها، والمساحات المتاحة لها للتحرك.

59 مصدر سبق ذكره
60 مصدر سبق ذكره
61 مصدر سبق ذكره
62 مصدر سبق ذكره

ويعتقد حسام غرايبة[63] بأن هناك حاجة إلى «إصلاح نقابة الصحفيين حتى يتمكن كل الإعلاميين من الانضمام إليها بشكل يسهم من تمكين الصحفيين من القيام بعملهم المهني الصحفي بشكل تشاركي مع الدولة»، فيما ترى ديما طهبوب[64] أهمية تعزيز دور الهيئات النقابية والهيئات الحقوقية التي تنظم المهنة والجسم الصحفي، وتعتبر ذلك من أهم ركائز تطور الإعلام.

فيما تقول دانا الصياغ[65] «المهنة الصحفية تحتاج لتنظيم أكثر، وهناك إشكاليات كبيرة، فما زلنا لا نتفق على تعريف الصحفي، وما زال الكثير من الممارسين للمهنة كالمذيعين في المؤسسات الإعلامية ليسوا أعضاء في نقابة الصحفيين».

ولا ينكر طارق المومني[66]، وهو نقيب سابق للصحفيين، تراجع دور النقابة، ويرى «أن هناك مسؤولية كبيرة على مجلس نقابة الصحفيين القادم في النهوض بتقديم الخدمات لأعضاء الهيئة العامة مثل التأمين الصحي، وأتمتة أعمال النقابة وغيرها من المطالب والمهام حتى يكون المجلس عند مستوى آمال وطموحات الهيئة العامة».

وكذلك يرى ضرورة تعزيز عمل المجلس في «حماية الصحفيين وتعزيز الحريات الصحفية والعودة لإصدار تقرير الحريات الصحفية بعد توقفه منذ عام 2017، والمضي قدما في ملف التدريب والتأهيل وتنمية القدرات وتطويرها للصحفيين، داعيا «انشاء صندوق لدعم الإعلام الوطني بهدف الحفاظ على المؤسسات الإعلامية».

13.1.4: ووفق إجابات الصحفيين على سؤال (إلى أي مدى تستخدم الحكومة (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام؟)، يظهر المؤشر أن أغلبية الصحفيين والصحفيات يعتقدون بأن الحكومة تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام، حيث يرى 47.3% من المستجيبين أنها تقوم بذلك بشكل كبير أو غالبا، في ارتفاع كبير عن عام 2023 حين كانت النسبة 31.1% فقط، كما يرى 36.4% من المستجيبين أنها تستخدمها لكن بشكل متوسط مقارنة ب 43.3% في العام 2023، وانخفضت نسبة من يرون أنها لا تستخدم بالمطلق الإعلانات والاشتراكات للتدخل في عمل وسائل الإعلام أو نادرا ما تستخدمها إلى 16.3% مقارنة ب 25.5% عام 2023.

في السنوات الأخيرة وبعد سيطرة منصات التواصل الاجتماعي على المشهد تزايدت مشكلة الموارد المالية لوسائل الإعلام، وتراجع بشكل ملموس الإعلان التجاري، وذهبت موازنات الإعلان نحو منصات التواصل الاجتماعي، ولوحات الإعلان في الشوارع، وهذا عمّق مأزق وسائل الإعلام، وخاصة الصحف الورقية.

عكفت الحكومات في السنوات الماضية إلى محالات لإنقاذ الصحف اليومية من التعثر والإغلاق، فكان طوق النجاة الإعلان القضائي، وبعدها تم رفع سعر «إعلان الكلمة» الرسمي لتعزيز موارد الصحف اليومية.

القائمون على إدارة الصحف يعترفون أنه لولا الإعلانات القضائية، والرسمية لما استطاعوا الاستمرار بطباعة صحفهم، ويشيرون أيضا إلى أن الإعلان الرسمي بالكلمة تم زيادة قيمته، لكن حجم الإعلان وعدد الكلمات تراجعا، ورغم أن الحكومة أعلنت أن الإعلان القضائي بوزع استنادا لدراسات السوق للصحف الأكثر انتشارا، إلا أن الواقع المحسوم أن جل الموارد أصبحت بيد السلطة التنفيذية. الأمر غير المطروح أنه أبعد من حدود دعم الصحف الورقية، والمؤسسات الإعلامية الرسمية، فإن كل المؤسسات الإعلامية لا يصلها أي دعم للحفاظ على استمرارها، وتنوع الإعلام.

ويتفق الكثير من الإعلاميين والخبراء على أهمية ودور الدخل الإعلاني للمؤسسات الإعلامية في عملها، حيث يرى محمد أبو رمان[67] أن «ضعف القطاع الخاص الممول للإعلام يؤدي إلى اعتمادية الصحف والقنوات التلفزيونية ومختلف سائل الإعلام على الدولة»، ويتفق حسام غرايبة[68] مع هذا الرأي بالقول «التحدي المالي يمثل مشكلة حقيقية للمؤسسات الإعلامية ويجعلها أكثر عرضة للابتزاز لتحصيل الأموال والاستجابة لطلبات الدولة»، ويضيف «الدولة قادرة على تجفيف منابع الإعلانات لبعض المؤسسات الإعلامية»، ويرى بسام بدارين[69] أن الأزمة المالية في المؤسسات الإعلامية كبيرة، ويقول «بعض المؤسسات التي كانت عريقة في السابق هي اليوم مشغولة في كيفية تحصيل الرواتب لجيش من العاملين الذين لا ينتجون»، وربما لذلك يرى حسن البراري[70] أن على الإعلام الأردني «ايجاد مصادر للدخل وتمويل بعيدا عن سيطرة الدولة».

وتنفي الحكومة استخدام الإعلان الحكومي كوسيلة للتدخل، وتشير إلى قرار مجلس الوزراء رفع سعر الإعلان الحكومي في الصحف اليومية الورقية، وتقول بأن هذا القرار «يأتي في سياق زيادة الدعم الحكومي للصحف اليومية التي تواجه تحديات مالية كبيرة، ويسهم في تمكينها من إيجاد حلول وإيرادات مستدامة».

63 مصدر سبق ذكره
64 مصدر سبق ذكره
65 مصدر سبق ذكره
66 مصدر سبق ذكره
67 مصدر سبق ذكره
68 مصدر سبق ذكره
69 مصدر سبق ذكره
70 مصدر سبق ذكره

وتضيف أن «رفع سعر الإعلان الحكومي يهدف إلى تعزيز قدرة الصحف على مواجهة التحديات المالية، وحماية حقوق العاملين فيها، بالإضافة إلى تحسين قدرتها التنافسية مع باقي وسائل الإعلام، سواء التقليدية أو الرقمية»، وتعتبر أنه يسهم في استقلاليتها وحمايتها من أي تدخل.
وامتنعت وزارة الاتصال عن تقديم أي بيانات التفصيلية حول قيمة الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات لعام 2024 كون الأمر «من اختصاص الجهات المعنية بهذا الشأن، كدائرة المشتريات الحكومية ووزارة المالية، وزارة العدل، ومجالس إدارة الصحف، ويمكن الحصول عليها من خلال المؤسسات ذات العلاقة»، وأكدت الوزارة على «التزام الحكومة بمبدأ الشفافية»، وأن «المعلومات المتعلقة بهذه الملفات متاحة من خلال القنوات الرسمية المختصة».

14.1.4: وفي إجابات (إلى أي مدى يفرض الصحفيون/ات رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي؟)، تقر الأغلبية الساحقة من الصحفيين والصحفيات بأنهم يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبنسبة تصل إلى 98.7% من الصحفيين، حيث أجاب فقط 1.3% من المستجيبين أنهم لا يفرضون بالمطلق أي رقابة على أنفسهم.
الرقابة الذاتية تتفاوت في حدتها بين الصحفيين وتقترب نتائج مؤشرها لهذا العام مع نتائج العام الماضي 2023، حيث أجاب 70.2% أنهم يفرضون هذه الرقابة على أنفسهم بشكل كبير أو غالبا، مقارنة بـ 74.8% في العام 2023، فيما قال 22.5% انهم يفرضونها بشكل متوسط وهي تقريبا نفس النسبة في العام 2023، فيما ارتفع من يقولون إنهم نادرا ما يفرضون رقابة على أنفسهم إلى 6% مقارنة ب 2.4 % عام 2023.

15.1.4: ولا تقتصر الرقابة الذاتية لدى الصحفيين على النشر عبر وسائلهم الاعلامية بل تمتد إلى فرض رقابة على أنفسهم اثناء نشر للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية، ففي إجاباتهم على سؤال (إلى أي مدى يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية؟)، نجد نسب مقاربة في إجابات الصحفيين حين يقول 98% انهم يفرضون رقابة على أنفسهم بينهم 71.9% يمارسن هذا الرقابة بشكل كبير أو غالبا فيما يقول 22.2% إنهم يفرضونها بشكل متوسط، و4% يقولون إنهم نادرا ما يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية، بينما 2% فقط لا يفرضون أي رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية على الإطلاق.
كلما كانت البيئة الحاضنة للإعلام غير داعمة، كلما زادت المخاوف عند الصحفيين والصحفيات، وباتوا أكثر حذرا، وأصبحوا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أشد لتجنب الأخطاء التي ربما تُسبب لهم مساءلة قانونية، أو تزعج السلطة التنفيذية، والأجهزة التابعة لها، أو ربما تغضب الناشرين المتشابكة مصالحهم مع مرجعيات الدولة.
تعمقت الرقابة الذاتية عند الصحفيين على مر السنوات؛ فالتشريعات تتسم بالتقييد، والسياسات الإعلامية لا تتوائم مع المعايير الدولية لحرية الإعلام، والتدخلات بأشكالها المختلفة لا تتوقف، وفي ظل هذا المناخ كانت الرقابة الذاتية تتحرك للتحول لمعادل أمان للصحفيين في مواجهة الخطر، وهذا الوقع تكرس في عملهم الإعلامي، وحتى على منصات التواصل الاجتماعي.

ويتفق خبراء الإعلام على أن ظاهرة الرقابة الذاتية موجودة لدى الصحفيين سواء عند النشر عبر وسائل الإعلام التقليدية، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، حتى أن حسن البراري[71] يرى أنها لم تعد تقتصر على الصحفيين، فيقول «أصبحت الرقابة الذاتية موجودة لدى المواطنين الأردنيين، خاصة بعد صدور قانون الجرائم الإلكترونية»، وتتفق ديما طهبوب[72] بأن قانون الجرائم الإلكترونية سبب رئيسي في ترسيخ الرقابة الذاتية، كما ترى الأكاديمية ربا زيدان[73] أن الظاهرة وصلت إلى طلاب الإعلام في الجامعات، وتقول «الرقابة الذاتية لدى الطلبة في الجامعات مرتفعة جدا، وهذا ينعكس على بحوثهم وتقاريرهم في الجامعات، فغالبا ما تتبنى تقاريرهم وآراؤهم الرواية الرسمية».
أما يرى عمر عياصرة[74] فيرى أن «الصحفيين يضعون لأنفسهم خطوط حمراء وهمية»، ويضيف «لا يوجد محاولات نضالية للخروج عن القيود المفروضة على الإعلام بل يعمل الصحفيون على تعزيزها»، وتتفق معه تمارا الخزوز[75]، حيث ترى أن «الإعلاميين وضعوا طوعا حدودا وتابوهات لأنفسهم»، والرأي ذاته يحمله جعفر الزعبي[76] الذي يقول «المشكلة في الثقافة الشخصية لدينا، فنحن من يضع الخطوط الحمراء».
كما يرى حسام غرايبة[77] أن « الإعلاميين يفرضون على

71 مصدر سبق ذكره
72 مصدر سبق ذكره
73 مصدر سبق ذكره
74 مصدر سبق ذكره
75 مصدر سبق ذكره
76 مصدر سبق ذكره
77 مصدر سبق ذكره

أنفسهم قيود متوهمين أنها موجودة، إما لمصالح خاصة، أو بسبب الخوف»، ولا يرى أن هناك مبررا لذلك بقوله إن «الخطوط الحمراء والتابوهات موجودة في ذهن القدامى، وفي الحالة الجديدة لا يوجد خطوط حمراء بسبب واقع الإعلام المنفتح».

ويفسر فهد الخيطان[78] الرقابة الذاتية بشكل مختلف قليلا بقوله «الكاتب الصحفي لديه خطوطه الحمراء التي تتماهى مع آراءه وقناعاته، ولا أحد يقرر له ما هو مسموح للنشر، وما هو غير مسموح، لكن الكاتب نفسه يقرر ماذا ينشر بما يخدم تلك القناعات»، بدوره يرى محمد أبو رمان[79] أن قدرة الكتاب على النقد تراجعت، ويعزو ذلك إلى أن « تقبل الجهات الرسمية للرأي الآخر أصبح أقل بكثير من السابق، وهذا خلق هاجس كبير لدى الكتاب ودفعهم إلى خفض سقف كتاباتهم»، لكن على الصعيد الشخصي أكتب بنفس الوتيرة المعتادة ولا أتعرض لأي مضايقات».

16.1.4: وعلى سؤال (إلى أي مدى تحد أوامر منع النشر الحكومية والقضائية (المعلنة وغير المعلنة) من حرية الإعلام؟) تظهر الإجابات أن أغلب الصحفيين والصحفيين يتوافقون على أن أوامر منع النشر الحكومية والقضائية (المعلنة وغير المعلنة) تحد من حرية الإعلام، حيث قال 72.2% من المستجيبين إنها تحد بشكل كبير أو غالبا، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعام السابق 2023، حيث قال نحو 58% أنها تحد بشكل كبير أو غالبا من حرية الإعلام، وانخفضت نسبة من يرون أنها لا تحد على الإطلاق من حرية الإعلام أو نادرا ما تحد منها إلى 6% هذا العام مقارنة ب 13.2% في العام 2023، وانخفض كذلك من يرون أنها تحد بشكل متوسط من 28.7% عام 2023 إلى 21.9% في العام 2024.

أوامر أو تعليمات منع النشر كانت تصدر سابقا عن دائرة المطبوعات والنشر، واستمرت مع هيئة الإعلام رغم تراجعها بشكل لافت بعد الاعتراض على عدم قانونيتها، وبأنها رقابة مسبقة، وحلت مكانها تعاميم المدعين العامين، والسلطات القضائية بمنع النشر في قضايا بعضها يهم الرأي العام.

أوامر منع النشر المعلنة والرسمية بموجب القانون أحيانا تتمدد، وتتراجع أحيانا أخرى، لكنها كانت مهمة ومؤثرة في منع النشر بقضايا إشكالية وجدلية.

الشكل الآخر لمنع النشر ليس رسميا، ولا تصدر بموجبه تعليمات مكتوبة، وإنما تمرر معلومات لقيادات وسائل الإعلام لتجنب الكتابة، أو متابعة قضية معينة وتجاهلها. ولم يرصد المركز سوى قرار واحد معلن بحظر النشر خلال عام 2024، عندما قرر مدعي عام عمان حظر نشر أي معلومات تتعلق بواقعة حريق جمعية الأسرة البيضاء للمسنين[80].

ترفض الحكومة ذلك وتقول إن «قرار منع النشر يصدر من الجهات القاضية ويعقد اختصاصا لها»، وتضيف «لا علاقة لهيئة الإعلام بما يصدر من أوامر منع النشر».

17.1.4: يواصل الصحفيون والصحفيات في إجاباتهم على سؤال (إلى أي مدى حرية الإعلام مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟)، إظهار نظرة تشاؤمية تجاه حرية الإعلام على الإنترنت، وعبر منصات التواصل الاجتماعي، وهي مشابهة للعام السابق 2023، حيث يعتقد 44.7% من المستجيبين أن حرية الإعلام غير مصانة على الإطلاق أو نادرا ما تكون مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في العام 2024 مقارنة ب 44% في العام 2023، كما يرى 40.4% أنها مصانة بشكل متوسط مقارنة ب 35.9% عام 2023، فيما يعتقد فقط 14.9% أنها غالبا ما تكون مصانة أو مصانة بشكل كبير مقارنة بنحو 18% في العام 2023.

لا يجادل أحد في أن الوصول إلى الإنترنت في الأردن متاح، وسهل جدا، والبنية التقنية مساعدة للناس للولوج إلى الإنترنت في كل مكان، والشركات المزودة للإنترنت تقدم أسعارا تنافسية، وخدمات جيدة، لكن هناك اعتقاد أن حرية الإنترنت ليست مصانة، وأن قيودا وتضييقا يُفرض عبر الشركات المزودة على المستخدمين في التجمعات السلمية، إما بحجب الإنترنت في أماكن التجمعات، أو بإضعاف سرعته للحيلولة من البث المباشر عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وفي مؤشر حرية الإنترنت[81] الصادر عن منظمة فريدم هاوس، والذي يغطي الفترة من 1 يونيو/ حزيران 2023 - 31 مايو/ أيار 2024، حاز الأردن على 47 درجة من أصل 100، ووصف التقرير حرية الإنترنت في الأردن على أنها «حرة جزئيا».

ويقول التقرير أنه «بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، يُطلب من منصات التواصل الاجتماعي إنشاء مكتب فعلي في الأردن للامتثال للأوامر الإدارية والقضائية المتعلقة بحذف الحسابات، وجمع بيانات المستخدمين، ويمكن للسلطات حظر الإعلانات، أو خفض سرعة الإنترنت في حال عدم امتثال الشركات».

الحكومة ترى «أن حرية استخدام الإنترنت مبدأ أساسي

78 مصدر سبق ذكره

79 مصدر سبق ذكره

80 مدعي عام عمان: حظر نشر اي معلومات تتعلق بحريق دار المسنين، موقع جو 24 الإخباري، انظر الرابط: https://jo24.net/article/519704

81 انظر التقرير كاملا على موقع Freedom House، متوفر على الرابط: https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-net/2024

تلتزم به الحكومة الأردنية، وهو جزء من نهجها في دعم حرية التعبير، وضمان انسيابية المعلومات»، ومع ذلك تقول وزارة الاتصال الحكومي في ردها «إن تنظيم الإنترنت خلال بعض الظروف الاستثنائية يهدف إلى الحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي، خاصة في الحالات التي قد يكون فيها خطر على السلامة العامة، أو استغلال المنصات الرقمية لنشر خطاب الكراهية، أو التحريض على العنف».

وتتابع الوزارة «إن القرارات المتعلقة بإدارة الشبكات الرقمية خلال فترات معينة تُتخذ بناءً على تقديرات أمنية وفنية من الجهات المختصة، وليس بغاية تقييد الحريات، بل لضمان عدم استغلال المنصات لنشر الفوضى، أو الأخبار المضللة التي قد تؤثر على أمن واستقرار المجتمع».

وفي الإشارة إلى قرار حجب تطبيق «تيك توك" قالت الحكومة في ردها أنه «جاء في إطار الحفاظ على الأمن المجتمعي وحماية المصلحة العامة، وذلك بعد رصد استخدامات غير مسؤولة للمنصة ساهمت في نشر محتوى مضلل وتحريض على انتهاك القوانين، مما شكل تهديدًا للسلم المجتمعي، مع التأكيد على أن القرارات المتعلقة بتنظيم الفضاء الرقمي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحريات والمسؤوليات».

أما فيما يتعلق بمراجعة القرار أو إمكانية رفع الحجب، فتقول الحكومة أنه «سيكون مرهونًا بتنفيذ التعديلات المطلوبة من الشركة المشغلة للتطبيق، والتي تشمل ضمان منع إساءة استخدام المنصة من قبل المستخدمين، مثل تمجيد أعمال العنف، دعوات الفوضى، وترويج الفيديوهات المزورة من خارج المملكة التي قد تؤثر على مشاعر المواطنين أو تساهم في التضليل ونشر المعلومات الزائفة».

18.1.4: إجابات الصحفيين والصحفيات عن سؤال (إلى أي مدى يشعر الصحفيون/ات بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي؟)، تُظهر النتائج أن أغلبية الصحفيين والصحفيات لديهم قلق من التعرض للمضايقات والانتهاكات، حيث أجاب 86.8% بأن لديهم هذا القلق، وهي نسبة مقاربة لنتيجة عام 2023، ويقول 41.4% إنهم يشعرن بقلق كبير أو غالبا ما يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي، كما يقول 45.4% إنهم يشعرون بالقلق متوسط من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي، بالمقابل 13.2% فقط يقولون إنهم نادرا ما يشعرون بالقلق، أو لا يشعرون على الإطلاق بأي قلق من التعرض للمضايقات نتيجة عملهم مقارنة ب 12% في العام 2023.

ويبقى السؤال المشروع؛ لماذا يستمر الصحفيون والصحفيات بالشعور بالقلق من التعرض للانتهاكات، أو التجاوزات، رغم أن الانتهاكات الجسيمة تراجعت في السنوات الماضية؟

هل القوانين، والسياسات، والممارسات التي سادت طوال سنوات في التعامل مع الإعلام كانت سببا لترسيخ هذا الشعور؟

عدد من الصحفيين والخبراء يرون أن الانتهاكات الجسيمة والمضايقات بحق الصحفيين والصحفيين تتراجع بشكل ملحوظ، بل يذهب البعض مثل حسام غرايبة[82] إلى القول بأن «الانتهاكات الجسيمة انتهت ضد الصحفيين»، ويتفق بسام بدارين[83] بأن هذا النوع من الانتهاكات تراجع ضد الصحفيين المحترفين.

من جهتها تؤكد الحكومة على أن «النظام القضائي الأردني يظل دائمًا حاميًا للحقوق والحريات، ونحن نؤمن بأن أي قضية يتم معالجتها بشكل عادل وشفاف سيكون لها الأثر الإيجابي على تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة ودورها في ضمان العدالة والمساواة لجميع المواطنين، بما في ذلك الصحفيين».

وتشير وزارة الاتصال في ردها الرسمي إلى اهتمامها بحماية الصحفيين من خلال إشارتها إلى «مصادقة وزير الاتصال الحكومي على التعليمات الخاصة بتشكيل لجنة دائمة (للحريات وحقوق الإنسان الإعلامية)»، والتي تقول الوزارة أنها تهدف إلى «ضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وضمان الحرية والحيز المتاح لهم»، وتضيف «اللجنة ستنهض بمهام نوعية في ميدان الحريات وحقوق الإنسان الإعلامية وتعزيزها، وبموجب التعليمات الخاصة باللجنة المشكلة في هيئة الإعلام».

19.1.4: لا تزال أغلبية الجسم الصحفي ترى أن ظاهرة التحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) ضد الصحفيين في بيئة العمل الاعلامي محدودة جدا، ففي إجاباتهم على سؤال (إلى أي مدى تتعرض الصحفيات للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي؟) كان فقط 20.5% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن الصحفيات يتعرضن بشكل كبير أو غالبا أو بشكل متوسط للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي، وهي نسبة أقل من مؤشر عام 2023، والتي سجلت حينها 34.8%، بالمقابل يعتقد غالبية الصحفيين وبنسبة 79.5% بأن الصحفيات لا يتعرضن على الإطلاق أو نادرا ما يتعرضن للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي مقارنة بـ 65.2% في عام 2023.

رغم أن أيا من الخبراء لم يطرح وجود التحرش كظاهرة، أو أشر إلى قضايا أو حوادث محددة تتعلق بها، إلا أن يسر

82 مصدر سبق ذكره

83 مصدر سبق ذكره

حسان[84] تعتقد أن التحرش الجنسي موجود في كل بيئات العمل بما فيها الإعلام حتى وإن كان ليس ظاهرة، لكنها تقول إنها لا تستطيع تحديد حجمه، أو حدوده، واشكاله كونها ليست منخرطة بالعمل داخل المؤسسات الإعلامية بشكل يومي.

20.1.4: (إلى أي مدى يفضل المسؤولون الحكوميون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم؟)، يعتقد ثلثي الصحفيين وبنسبة 65.3% أن المسؤولين الحكوميين يفضلون غالبا أو بشكل كبير إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم، وارتفعت النسبة بنحو 14 درجة مئوية مقارنة بعام 2023، والتي سجل فيها نسبة 51.1%، كما يرى 24.5% يعتقدون ذات الأمر لكن بدرجة متوسطة مقارنة بـ 36.2% عام 2023، بالمقابل يعتقد 8.3% فقط أن المسؤولين الحكوميين نادرا ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم، مقابل 2% لا يعتقدون أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق.

تعد علاقة المسؤولين بوسائل الإعلام وإجراء المقابلات أحد وسائل تشكيل رسالة الدولة، والحكومة للجمهور، ولها تأثير على عملها، لذلك يعتقد فهد الخيطان[85] أن «الحكومات المنفتحة على وسائل الإعلام توصل رسالتها بشكل أوسع وأفضل، أما الحكومات أو المسؤولين الذين يفرضون قيودا على وسائل الإعلام فهذا يؤثر عليهم سلبا».

كما يرى مكرم الطراونة[86] أنه «تختلف بالفعل مدى قدرة الوزراء من وزير لأخر على التواصل والحوار، وإيمانه بأن المؤسسات الإعلامية شريكة في الرأي العام، ولذلك حساسية الوزير تنعكس على الوزارة بالتالي تنعكس على المعركة التي سوف يخوضها الإعلام».

وترى ربا زيدان[87] أن هناك حاجة إلى أن «تتغير طريقة عرض الرواية الحكومية لتصبح أكثر شفافية وإقناعا، وديناميكية، وأن تراعي العقل الجمعي». ولذلك يرى العديد من الخبراء ان الحكومة تحتاج إلى أذرع إعلامية، وادوات قادرة على ذلك، إلا أن بسام بدارين[88] يرى أن هناك تراجع كبير في أذرع الإعلام الرسمي يؤثر على علاقتها بالأعلام، ويضيف «وزارة الاتصال الحكومي هي موجودة كهيكل إداري فقط».

84 مصدر سبق ذكره
85 مصدر سبق ذكره
86 مصدر سبق ذكره
87 مصدر سبق ذكره
88 مصدر سبق ذكره

ويبدو أن العديد والخبراء الإعلاميين والصحفيين لا ينظرون بإيجابية إلى وزارة الاتصال الحكومي، ودورها، حيث ترى يسر حسان[89] أنها «لم تقدم أي اضافة للإعلام على الرغم من أنها صنعت سياسة إعلام واتصال لكنها لم تطبقها على أرض الواقع»، كما تقول بيان التل[90] «الوزارة لم تقدم عمل واضح»، اما حسام غرايبة[91] فيرى أن «نشاط وزارة الاتصال الحكومي يعتمد على شخصية الوزير ورئيس الوزراء».

ويرى أبو رمان[92] أن «تأثيرها طفيف ومرتبط بإدراك متأخر لعدد من المسؤولين، والحكومة الجديدة في الاتصال مع الإعلاميين ومحاولة بناء سردية أردنية، لذلك من المهم صياغة سياسات الإعلام واستراتيجية للتعامل مع الوسط الإعلامي وسردية للدولة الأردنية للتعامل مع التحديات».

من جهتها تقول تؤكد وزارة الاتصال على اشتباكها الدائم مع الإعلام وحرصها على التواصل مع مختلف وسائل الإعلام، وتشير إلى إطلاق منتدى الإعلام الحكومي الذي «يشكل منصة حوارية تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومة ووسائل الإعلام، بما يضمن تدفق المعلومات بشفافية، ويمكّن الصحفيين من أداء دورهم بحرية ومسؤولية».

كما تتشدد على أن «تعزيز دور الناطقين الرسميين في الوزارات والمؤسسات العامة يُعد جزءًا أساسيًا من السياسة العامة للإعلام والاتصال»، وتشير أنه تم إنشاء مديرية التخطيط والتنسيق والناطقين الإعلاميين داخل الوزارة بهدف «تنظيم وتطوير عمل الناطقين الرسميين في مختلف المؤسسات الحكومية، وتطوير قدراتهم، وتعزيز التنسيق بينهم، ومتابعة التزامهم بسياسة الوزارة وتوحيد الرسائل الحكومية».

2.4: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024

سجل محور «مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024» كذلك تقدما بمقدار 3.3 درجة، بعد أن حاز (24) درجة لعام 2024، وبقي ضمن تصنيف «جيد»، مقابل (21.7) العام الماضي 2023.

وشهد عام 2024 العديد من التغيرات، والتطورات على المشهد العام في الأردن، لا سيما المشهد الإعلامي، فقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 مضى على إقراره، ونفاذ العمل به أكثر من عام، وتكشف خلال فترة تطبيقه الكثير من الجدل، وسجلت العديد من القضايا

89 مصدر سبق ذكره
90 مصدر سبق ذكره
91 مصدر سبق ذكره
92 مصدر سبق ذكره

استنادا لمواده، وكان جلالة الملك عبد الله الثاني أوعز بإجراء دراسة أثر تشريعي لتطبيق القانون، وهو بالفعل ما قام به المركز الوطني لحقوق الإنسان، حيث أصدر في نهاية عام 2024 تقريرا خاصا عن قانون الجرائم الإلكترونية تحت عنوان «المخرجات والتوصيات المتعلقة بتقييم الأثر التشريعي لقانون الجرائم الإلكترونية وتطبيقاته رقم 17 لسنة 2023». ووثق التقرير عدد القضايا التي سجلت استنادا إلى القانون وتحديدا المواد (15، 16، 17)، والمادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية تتعلق بنشر معلومات تنطوي على معلومات كاذبة أو تهدد السلم المجتمعي أو تعد ذم وقدح أو تحقير، فيما المادة 16 تتعلق باغتيال الشخصية اما المادة 17 فتتعلق بنشر ما يعتبر إثارة الفتنة أو النعرات، أو يستهدف السلم المجتمعي، أو الحض على الكراهية، أو الدعوة للعنف، أو ازدراء الأديان.

كشف التقرير أن عدد القضايا التي سجلت في الفترة من 12 سبتمبر 2023، وحتى 26 سبتمبر 2024 استنادا للمواد (15، 16، 17) هي 3170 قضية، حيث يلاحظ أن العدد الأكبر من القضايا كان في إطار المادة 15، وبلغت 2928 قضية في حين كان هناك 18 قضية استنادا للمادة 16، إضافة إلى 224 قضية استنادا للمادة 17، وهو ما يعني أن نحو 92% من القضايا أقيمت استنادا للمادة 15 من القانون، و7% استنادا للمادة 17، فيما لم تتجاوز نسبة القضايا استنادا للمادة 16 أكثر من 0.7%. ويبين التقرير أيضا أن من بين (3170) قضية، فإن عدد القضايا التي سجلت من بداية العام 2024 (حتى شهر سبتمبر 2024) بلغ 2672 قضية.

إحصائيات القضايا تشير إلى أن الجرائم المرتكبة وفق أحكام المادة 15 في معظمها هي جرائم ذم وقدح وتحقير انصبت على أشخاص طبيعيين بعينهم، كما أن هناك تكرار على مستوى القضايا إذا تم إعداد الإحصائيات على مستوى المادة القانونية، مما يعني أن عدد من القضايا كان الإستاد فيها للمشتكى عليه أكثر من جرم يندرج ضمن مادة، أو أكثر من المواد الثلاثة المذكورة.

ويكشف التقرير أن عدد الموقوفين في القضايا المشار إليها (سواء تم الإفراج عنهم، أم لم يتم) خلال العامين 2023 و2024، بلغ 232 موقوفا بينهم 43 تم توقيفهم في العام 2023، و189 خلال العام 2024.

تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لا يوضح عدد القضايا التي تتعلق بصحفيين محترفين يعملون في وسائل إعلامية مقابل أفراد من غير الصحفيين، ولا عدد الصحفيين الموقوفين من أصل جميع الأشخاص الذين تم توقيفهم.

لكن التقرير يورد أيضا احصائية بنتيجة الأحكام الصادرة في القضايا من محاكم الدرجة الأولى، سواء اكتسبت الصفة القطعية لم لا، حيث يشير إلى صدور حكم إدانة في 628 قضية، والبراءة في 150 قضية، وعدم المسؤولية في 172 قضية، بينما تم الإسقاط أو وقف الملاحقة في 1150 قضية.

ويخلص التقرير إلى التوصية بضرورة إجراء حوار مجتمعي يُفضي إلى تعديل القانون وتعديل صياغات تشريعية فيه بعض مواده، وإلغاء بعض المواد، ويوصي المركز خاصة بتعديل بالمواد الثلاثة 15، و16، و17، كما أوصى المركز بضرورة النص صراحة على عدم جواز محاكمة الصحفيين بسبب أداء عملهم المهني والصحفي بموجب هذا القانون، واقتصار محاكمتهم بموجب قانون المطبوعات والنشر.

أما المتغير الثاني فهو إقرار التعديلات على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 3 لعام 2024، ومن التعديلات التي أجريت على القانون إضافة «النقابات والأحزاب وأي جهة تتلقى تمويلاً جزئيا أو كلياً من الموازنة العامة للدولة أو من أي جهة أجنبية» إلى تعريف الدائرة في المادة 2 من القانون، وزيادة عدد أعضاء مجلس المعلومات إلى 13 عضوا بعد إضافة نقيبي الصحفيين والمحامين، وممثلين اثنين عن مؤسسات المجتمع المدني المختصة يسميهما رئيس الوزراء لمدة سنتين.

وعدلت المادة 7 من القانون بتوسيع حق طلب المعلومات إلى غير الأردني المقيم إذا كانت له مصلحة مشروعة، أو سبب مشروع شريطة المعاملة بالمثل،

كما نصت التعديلات على النشر الاستباقي، وأوجبت على الجهات التي يطبق عليها القانون في (المادة 8) أن تنشر وبشكل دوري: المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للدائرة، والمهام المنوطة بها، وآلية عملها، والتشريعات المتعلقة بها، والمعلومات المتعلقة بموازنة الدائرة، وتفاصيلها وبنودها، وآلية توزيعها، والخدمات المقدمة للجمهور والشروط المطلوبة للاستفادة من هذه الخدمات في حال وجود شروط معينة، والتقارير السنوية، أو الدورية الصادرة عن الدوائر المعنية، والاتفاقيات التي تتعلق بعمل الدائرة، واسم الموظف المعني بحق الحصول على المعلومات، وآلية التواصل معه، والعطاءات التي تطرحها الدائرة.

وعدل ما يتعلق بتقديم طلب المعلومات ليكون خطياً أو الكترونياً، وتم تخفيض مدة الإجابة على الطلب، أو رفضه من 30 إلى 15 يوم عمل من اليوم التالي لتاريخ تقديمه، ويجوز تمديد هذ المدة إلى عشرة أيام أخرى ولمرة واحدة فقط ولأسباب مبررة.

أما استثناءات الحصول على المعلومات (المادة 12 حاليا وكان رقمها 13 قبل التعديل) فلا تشمل المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وبجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي عام 2024، أجريت الانتخابات النيابية في العاشر من شهر سبتمبر/ أيلول، وحظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية، خاصة أنها أول انتخابات نيابية تُجرى بعد تحديث المنظومة السياسية، وتعديل قانوني الأحزاب، والانتخاب، حيث شاركت فيها الأحزاب، وشملت قوائم حزبية، وقوائم محلية.

والمتغيرات التي استمرت عام 2024، حرب الإبادة على غزة، والتي بدأت منذ السابع من أكتوبر لعام 2023، وتحوز هذه القضية وتغطياتها على مساحة كبيرة في التغطيات الإعلامية لوسائل الإعلام الأردنية.

أما أخر المتغيرات التي قاسها المؤشر في هذا المحور كان تغطية وسائل الإعلام المحلية للتغير على الساحة السورية، وإسقاط نظام بشار الأسد وما تبعها من أحداث.

شملت استمارة المؤشر هذا المحور 7 أسئلة سعت لمعاينة انطباعات، وآراء الصحفيين، من بينها أربعة أسئلة جديدة بالكامل لم تكن موجودة ضمن مؤشر عام 2023، وجاءت إضافتها كونها تتعلق بأحداث جديدة - كما ذكرنا سابقا- حصلت في العام 2024، فيما بقيت ثلاثة أسئلة من مؤشر 2023، إلا أنها خضعت للتعديل لتوائم المستجدات والتغيرات التي طرأت على موضوع السؤال. وفيما يلي قراءة في نتائج استمارة المؤشر في محور لمستجدات والمتغيرات، وآراء من تم مقابلتهم/ن:

1.2.4: في إجابة العينة على سؤال (إلى أي مدى يفرض قانون الجرائم الإلكترونية - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام؟)

يعتقد 30.8% من المستطلع آراؤهم أن قانون الجرائم الإلكترونية يفرض - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير، و28.1% يرون أن غالبا ما يفرض قانون الجرائم الإلكترونية يفرض - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام، و27.5% يرونه يفرض قيودا على حرية الإعلام بدرجة متوسطة، و12.9% يرونه نادرا ما يفرض قيودا على حرية الإعلام، وفقط 0.7% يرون أن قانون الجرائم الإلكترونية - بعد مرور أكثر من عام على إقراره – لا يفرض قيودا على حرية الإعلام على الإطلاق.

يرى حسام غرايبة[93] أن قانون الجرائم الإلكترونية «فرض رقابة مسبقة على كل الإعلاميين والوسائل الإعلامية»، وهو ما يتفق معه حسن البراري[94] بالقول «أصبح هنالك رقابة ذاتية لدى المواطنين الأردنيين بعد صدور قانون الجرائم الإلكترونية».

طارق المومني[95] بدوره يدعو الجسم الصحفي إلى أن يتكاتف حتى يتم إلغاء جميع المواد القانونية «المطاطة» في القانون.

من جهته يرى فهد الخيطان[96] أن قانون الجرائم الإلكترونية بحاجة لمراجعة، ويقول «مثل أي قانون آخر، بعد فترة من تطبيقه يجب أن يُقاس أثره على الحريات، وهذا يحتاج لتقييم مشترك بين الجهات الرسمية والجهات الإعلامية المعنية؛ كنقابة الصحفيين، ورؤساء التحرير في المؤسسات الإعلامية، والمؤسسات المعنية بالحريات الإعلامية، ويمكن التوافق على إجراء تعديل أو لا».

فيما ترى حنان الشيخ[97] أن «عدم وجود تطوير على القوانين والتشريعات يعد تجسيدا واضحا لحالة تقييد الحريات في الأردن».

من جهته يرى جعفر الزعبي[98] أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يزال محل جدل، ويختلف مع من يعارض القانون بالمطلق، ويقول «أنا مع وجود قوانين تحد من دخلاء مهنة الصحافة، مثل «المؤثرين» على منصات التواصل الاجتماعي، أو «المواطن الصحفي» لأنهم لا يخضعون لأخلاقيات مهنة الصحافة، والإشكالية أن تأثير بعضهم على المجتمع أقوى من تأثير بعض وسائل الإعلام».

بينما تقول دانا الصياغ[99] «إن عدم الاستقرار التشريعي المتعلق بالعمل الإعلامي؛ مثل قانون الجرائم الإلكترونية، ضاعف العمل في المؤسسات الإعلامية، فأصبحت تتابع حتى التعليقات على منصاتها الإلكترونية لتفادي الملاحقة القانونية».

الحكومة في ردها على أسئلة المركز لصالح التقرير ترى أن «قانون الجرائم الإلكترونية جاء في إطار تحديث المنظومة التشريعية لمواكبة التطورات التكنولوجية، وحماية المجتمع من الجرائم الرقمية التي باتت تشكل تحديًا عالميًا متسارعاً، مع الحرص على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وضمان حرية التعبير»، وتؤكد بأنه «ليس قانوناً تعسفياً»، وتنفي أنه جاء لأغراض سياسية، بل جاء استجابة لحاجة مهمة، مشيرة إلى أن معظم الدول في العالم تعاطت مع الاختلالات الناشئة عن استخدام أدوات التكنولوجيا، كما تنفي الحكومة أيضا وجود أي «دوافع كيدية في تطبيقه»، وتشدد على أن «القضاء الأردني هو سلطة مستقلة وتحكم وفق قواعد الأدلة والإثبات بنزاهة وحيادية».

في الوقت ذاته تؤكد الحكومة على «التزامها المستمر بمراجعة التشريعات»، وتؤكد أن «هناك مساحة للحوار والتقييم المستمر لضمان تحقيق القانون لأهدافه دون المساس بحرية التعبير أو تقييدها».

واكدت الحكومة كذلك على أن «القانون يهدف إلى حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية، مثل خطاب الكراهية، والتشهير، والابتزاز، والاحتيال الرقمي، وليس تقييد حرية التعبير»، وأن الحكومة «ملتزمة بمبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، الذي يضمن أن جميع الإجراءات تتم وفقًا للأطر القانونية المعتمدة، مع الأخذ بعين الاعتبار

93 مصدر سبق ذكره
94 مصدر سبق ذكره
95 مصدر سبق ذكره
96 مصدر سبق ذكره
97 مصدر سبق ذكره
98 مصدر سبق ذكره
99 مصدر سبق ذكره

التوجيهات الملكية بضرورة مراجعة أي تشريع إذا ثبت أنه يقيّد الحقوق والحريات».

وفي معرض التعليق على الارتفاع الكبير في عدد القضايا المحالة وفق القانون قالت «إن مديرية الأمن العام لاحظت أن الزيادة بالتحديد كانت في عدد قضايا الاحتيال المالي الإلكتروني، وبمقدار الضعف تقريبا، وذلك نظرا لازدياد المنصات والتطبيقات الرقمية العالمية والمحلية المستخدمة في التعاملات المالية، مما فتح الباب للمجرمين لاستخدامها لأهداف احتيالية للإيقاع بالضحايا خاصة ممن ينقصهم المعرفة والدراية اللازمة لحمايتهم»، ويتضمن الرد الكامل للحكومة في الملحق أسباب ارتفاع عدد القضايا وفق رأي الحكومة ومديرية الأمن العام.

2.2.4: (إلى أي مدى ساهمت التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2024 في تعزيز مساحة حرية الإعلام؟)، اختلفت آراء الصحفيين حول التعديلات التي أقرت عام 2024 على قانون حق الحصول على المعلومات، حيث يرى 37.8% من المستجيبين أنها لم تساهم على الإطلاق أو تساهم بشكل قليل في تعزيز مساحة حرية الإعلام، بينما يرى 62.2% بأنها تساهم إما بشكل متوسط، أو غالبا، أو بشكل كبير في تعزيز حرية الإعلام.

التعديلات التي أقرت على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات إيجابية، وتحسن مواد القانون، وتساعد على إتاحة مساحة أوسع لتدفق المعلومات، لكن آليات إنفاذ القانون في المؤسسات العامة ضعيفة، وليست مؤسسية، وثقة الصحفيين باستخدام القانون لطلب المعلومات محدودة جدا.

لا يتفق الخبراء مع تفاؤل الصحفيين تجاه تعديلات القانون ربما لأنها لم تختبر بعد بشكل كامل، حيث يرى الكثير منهم أن من أهم التحديات التي تواجه الإعلام في الأردن هو «غياب المعلومات، وصعوبة الوصول إليها» على حد تعبير مكرم الطراونة[100]، وهو ما تتفق معه حنان الشيخ[101] بقولها «مصادر الحصول على المعلومة ليست مفتوحة أمام الجميع وهذا يشكل تحدي واضح للصحفيين».

بدورها تقول ديما طهبوب[102] إن «قانون حق الحصول على المعلومة لا يتيح انسيابية المعلومات ووصولها للصحفيين، وهنالك تحديد لقدرة الصحفيين للوصول إلى المعلومة».

فيما يرى حسام غرايبة[103] أنه من أجل النهوض بالإعلام «يجب أن يكون هنالك تشريعات واضحة وتطبيقها واضح، وأن تكون إرادة وقرار من الدولة لضمان حق الحصول على المعلومة والشفافية والانفتاح على الإعلام».

100 مصدر سبق ذكره
101 مصدر سبق ذكره
102 مصدر سبق ذكره
103 مصدر سبق ذكره

ترى الحكومة أن «التعديلات الأخيرة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات جاءت لتعزيز مبدأ الشفافية والانفتاح الحكومي، ولضمان تدفق المعلومات للإعلاميين والجمهور بشكل أكثر انتظامًا وسهولة»، وتضيف في ردها أن «هذه التعديلات لم تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل ركزت أيضًا على تحسين الممارسات الفضلى التي تضمن تطبيق القانون بفاعلية وإنفاذه بشكل عملي»، وعددت الوزارة 6 نقاط تتعلق بالتعديلات الجديدة التي أقرت والتي تعتبرها تصب في صالح تعزيز تدفق المعلومات والوصول إليها (يمكن قراءتها في النص الكامل لرد الوزارة في الملحق الوارد في التقرير).

كما أكدت الحكومة في ردها على أن مجلس المعلومات ودائرة المكتبة الوطنية يحرصان على عقد سلسة كبيرة من الورشات التدريبية والتوعوية داخل المؤسسات حول أهمية الشفافية والإفصاح الاستباقي، وأوضحت بأن المجلس «عقد أكثر من 50 ورشة تدريبية للموظفين المسؤولين عن إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في المؤسسات، لضمان تفعيل القانون والاستفادة منه بالشكل الأمثل».

3.2.4: (إلى أي مدى غطت وسائل الإعلام المحلية الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود؟)، يتفق أغلبية الصحفيين والصحفيات على حرية تغطية الانتخابات في إجاباتهم عن تغطية الانتخابات النيابية التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر 2024، حيث يرى 72.8% بأن وسائل الإعلام المحلية غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود غالبا أو بشكل كبير، و18.9% قالوا إنها غطتها بحرية وبدون قيود بشكل متوسط، بينما قال فقط 8.3% إما أنها نادرا ما غطتها بحرية، أو لم تغطها بحرية على الإطلاق.

الانتخابات النيابية إحدى أهم المحطات لاختبار دور الإعلام، ومساحته في التغطية والعمل بحرية، ومع التوجهات بدعم الحياة الحزبية في الانتخابات أصبح على الإعلام دور أوسع في مسار التحديث، والتوعية للجمهور، وانطباعات الصحفيين والصحفيات المستجيبين لاستمارة العينة ترى أن وسائل الإعلام غطت الانتخابات بحرية ودون قيود، فهل يرى الخبراء والإعلاميون ممن تم مقابلاتهم لغايات التقرير ذات الرؤية؟

يتوافق رأي كثير من الخبراء والإعلاميين مع نتائج إجابات الصحفيين، حيث ترى يسر حسان[104] أن «الإعلام تمكن من لعب الدور المطلوب منه بهامش واسع من الحرية في التغطية والنشر»، وأضافت موضحة «أعطى الإعلام الحكومي (العام) فرصة جيدة للأحزاب السياسية في توضيح برامجها وأهدافها عبر شاشاته، ومثال ذلك التلفزيون الأردني وقناة المملكة»، ويتفق فهد الخيطان[105] مع هذا

104 مصدر سبق ذكره
105 مصدر سبق ذكره

الرأي بالإشارة إلى أن الإعلام «حاول بكل جهده مساعدة الأحزاب السياسية لتلعب دورها، ومنحها المساحات الكافية لتقديم نفسها لجمهور الناخبين، ولم يكن هناك أي قيود على عمل وسائل الإعلام».

وفي ذات السياق يقول جعفر الزعبي[106] إن «الإعلام قام بدوره في توفير مساحة للأحزاب والنواب في الانتخابات الأخيرة»، ويضيف «لكن للأسف فإن التقصير كان من قبلهم، فلم يروجوا لبرامجهم السياسية، والاقتصادية بشكل واضح، وأعتقد أن هذا الأمر حد من المشاركة الواسعة في الانتخابات، رغم أن نسبة المشاركة تعتبر جيدة نوعا ما».

ويرى بسام بدارين[107] أن التدخل في الإعلام خلال الانتخابات كان محدودا، ويعود ذلك إلى أن الموقف المهني للإعلام بشقيه الرسمي والغير رسمي كان منسجم مع حسابات الدولة في ملف الانتخابات»، وهو أيضا ما يتفق معه حسن البراري[108] الذي يعتقد أن سقف الانفتاح في انتخابات عام 2024 أعلى من السابق، ويقول «الإعلام كان منسجما مع الموقف الرسمي في موضوع الانتخابات رغم أن المستقلين كان لهم موقف نقدي»، ولكنه يرى أن ذلك لم ينعكس أو يؤثر في الواقع الأردني نحو زيادة نسب المشاركة والتصويت.

بالمقابل هناك من يرى بعض القصور في المشهد، حيث تقول ديما طهبوب[109] إن «دور الإعلام في الانتخابات ارتكز على التوعية بقانون الانتخابات الجديد وما يتضمنه، وأبلت المؤسسات الرسمية بلاء حسنا في استضافة الأحزاب السياسية للتعبير عن برامجها وأهدافها، ومثال ذلك برنامج المناظرات الذي استضافه التلفزيون الأردني»، لكنها تستدرك بالقول "على الرغم من ذلك إلا أنه كان من الواضح إقصاء بعض الفئات مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحتى إن تم استضافتهم فيتم بشكل خجول».

وترى حنان الشيخ[110] أن التغطية الإعلامية للانتخابات كانت تقليدية، ودعائية، واعتيادية، ولم تكن إبداعية، وتقول «الإعلام ذهب للإضاءة على فكرة التحديث السياسي ولم ينتهز الفرصة في تسليط الضوء على ما هو التحديث السياسي، وما هي أهم القضايا التي يناقشها».

وفي نفس السياق يؤكد جميل النمري[111] على أهمية موضوع الانتخابات، فيقول «يسجل للدولة الذهاب للانتخابات في موعدها رغم استمرار الحرب في غزة، وأن ما دخل في الصناديق هو ما خرج منها»، لكنه يرى أن الإعلام وخاصة الرسمي «لم يكن رافعة لحوار حقيقي»، ويضيف «لم تستطع وسائل الإعلام الرسمية أن تستضيف حوارات، وآراء بسقف عالٍ، في الوقت الذي يعتبر سقف الحرية العالي هو أداة للترويج والانتشار».

لكن بيان التل[112] ترى من جهتها أن الإعلام كان مقصرا، وفرض قيودا على نفسه، وبدوره يرى محمد أبو رمان[113] أن «مستوى الحرية في الحديث والنشر عن المشكلات والاختلالات في الانتخابات النيابية أقل من مستوى الحرية الذي حظيت فيه حرب الإبادة على غزة على سبيل المقارنة».

من جهته يقدم مكرم الطراونة[114] رأيا مختلفا من واقع تجربته من داخل المطبخ الإعلامي للمشهد، حيث يقول «كان هنالك حساسية عالية من قبل وسائل الإعلام في التعامل مع الانتخابات؛ في البداية لأنها أول إنتاجات التحديث السياسي»، وأضاف «كنا نعمل ضمن إطار يسعى لعدم تشويه الصورة مبكرا، ففي حال أردنا أن ننتقد، نقوم بالنقد من ناحية تقييم التفاوت في عمل الأحزاب وقوتها لأننا لم نكن نريد أن نكون جزءا من تحطيم هذه التجربة وصورتها في الرأي العام»، ويستطرد الطراونة «وبعد الانتخابات نشرت مقالات تنتقد الانتخابات، وكيف أوصلت المجلس إلى هذا الشكل»، وأضاف «أنا شخصيا كتبت مقال قلت فيه أن أصحاب رأس المال الحزبيين هم من وصلوا إلى البرلمان».

4.2.4: وفي إجابات سؤال (إلى أي مدى استمرت وسائل الإعلام المحلية بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة خلال عام 2024؟)، توافقت آراء أغلبية الصحفيين والصحفيات على أن وسائل الإعلام المحلية استمرت بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة، حيث قال 95% من العينة المستجيبة للاستمارة إن التغطية استمرت بشكل كبير، أو غالبا، أو بشكل متوسط، وهي أعلى من النسبة التي سجلت في العام 2023، والمتعلقة بالشهور الأولى للحرب وبلغت حينها 92.2%.

5.2.4: وكذا الأمر في إجابات سؤال (إلى أي مدى استمرت وسائل الإعلام المحلية كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024؟)، فقد أظهرت النتائج أن أغلبية الصحفيين والصحفيات يرون أن وسائل الإعلام المحلية استمرت كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024، حيث قال نحو 87.7% إنها مصدر موثوق بشكل كبير، أو غالبا، أو بشكل متوسط ، فيما قال 12.3% فقط أنها لم تكن بالمطلق مصدرا موثوقا أو نادرا ما كانت كذلك.

حرب الإبادة على غزة كانت من أبرز المستجدات التي

106 مصدر سبق ذكره
107 مصدر سبق ذكره
108 مصدر سبق ذكره
109 مصدر سبق ذكره
110 مصدر سبق ذكره
111 مصدر سبق ذكره
112 مصدر سبق ذكره
113 مصدر سبق ذكره
114 مصدر سبق ذكره

تعامل معها الإعلام عام 2023، وكانت مقياسا مهما لحدود حرية الإعلام في الأردن، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2024، طرح سؤالين عن استمرار وسائل الإعلام المحلية بتغطية هذا الحدث الذي شغل العالم، بحرية ودون قيود، وبمساحات مفتوحة، وكذلك استمرار وسائل الإعلام المحلية كمصدر موثوق للمعلومات عن هذا الحدث.

يتفق الخبراء والاعلاميون على أن الإعلام بالفعل تمتع بسقف عالٍ في تغطية العدوان على غزة، وتواصل هذا السقف طوال العام الماضي 2024، وكانت كذلك مصدرا موثوقا للرأي العام الأردني، حتى وإن لم تكن المصدر الوحيد، وفي هذا السياق يؤكد فهد الخيطان[115] على أنه «خلال الأحداث في غزة، لم تتغير التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام الأردنية منذ اليوم الأول للعدوان على غزة وحتى يوم اتفاق وقف إطلاق النار، وما بعده، وكانت وسائل الإعلام تغطي الأحداث في غزة بكل أريحية، ودون أي قيود»، ويتابع القول «خلال عام ونصف شهد الأردن حراكا شعبيا وسياسيا فيما يتعلق بالعدوان على غزة ولم يكن هناك أي قيود على تغطية وسائل الإعلام لهذا الحراك، وإنما كانت تختلف أولويات وسائل الإعلام في التغطيات بناء على الأهمية الخبرية، وليس لحسابات أمنية أو تدخلات».

بينما ينظر حسن البراري[116] إلى أن «الإعلام كان إعلاما تعبويا، ولم يكن اعلاما نقديا»، ويضيف «ربما المرحلة تطلبت ذلك ففي حرب غزة كان المطلوب دعم صمود الشعب الفلسطيني، وهذا مفهوم، وبالتالي لم نرَ إعلاما مستقلا عن الحدث، وكانت التغطية انفعالية وعاطفية»، ويقر البراري بأنه «لم يلاحظ وجود محاولات للتدخل في التغطية الإعلامية، بل تم إطلاق العنان للإعلام للتعبير عن نفسه».

ولا يعتقد عمر عياصرة[117] أن حرب الإبادة على غزة كان له الأثر الكبير في رفع سقف الحريات، ويعزو ذلك إلى أن «الإعلام الرسمي هو الذي قاد الخطاب الإعلامي بمختلف فئاته وكانت الأدوار متوائمة»، كما تعتقد تمارا الخزوز[118] أن جميع المنصات الإعلامية التابعة للإعلام المحترف تبنت الرواية الحكومية في شأن الحرب على غزة بشكل مطلق وطوعي».

فيما يرى بسام بدارين[119] أن «الموقف المهني للإعلام بشقيه الرسمي وغير الرسمي كان منسجما مع حسابات الدولة في موضوع حرب الإبادة على غزة، إلا أنه كانت هنالك محاولات للتأثير في الرواية الإعلامية وتأخير النص الإعلامي لذلك لم ينعكس ذلك على زيادة سقف الحريات».

من جهته يؤكد مكرم الطراونة[120] على أن سقف التغطية كان مرتفعا، ويزيد بالقول «حتى فيما يتعلق بالاحتجاجات الداخلية المتعلقة بالحرب فإننا لم نقيد في تغطيتها، ولم يطلب منا عدم تغطيتها، وكان الحد الفاصل لرؤساء التحرير في التغطية أو عدم التغطية هو طبيعة الخطاب، والشعارات، والأعلام المرفوعة في المسيرات».

ويقر محمد أبو رمان[121] أن الإعلام تمتع بسقف عالٍ نسبيا من الحرية في تغطية العدوان على غزة، لكنه يضيف قائلا «كان هنالك بعض الحدود»، ويوضح أبو رمان رأيه بالقول، «كان الموقف الرسمي قريب من الموقف الشعبي لذلك أخذ الإعلام مساحة واسعة، لكن في الجزئية المتعلقة بالحراك الداخلي المرتبط بالحركة الإسلامية كان هنالك قيود عليها، خاصة بعد التوتر الذي أحدثته دعوات قادة حماس الموجهة إلى الشارع الأردني».

أما حنان الشيخ[122] فترى أنه «لم يكن هنالك أي تضييق على التغطية الإعلامية فيما يخص الحرب على غزة»، لكنها في المقابل تعتقد أن «الحكومة كان لديها تخوف من إمكانية نقل ما يحدث في غزة إلى الشارع بشكل يؤدي إلى تهديد الشأن الداخلي».

ويرى جميل النمري[123] أنه «في بداية الحرب على غزة كانت حرية الإعلام سقفها أعلى، وكان هنالك تغطية إيجابية للمسيرات والمظاهرات، لكن بالتزامن مع التضييق على المسيرات والوقفات كان هنالك تضيق على المحتوى الإعلامي وخاصة في غياب أفق لحل قريب».

من جهتها ترى ديما طهبوب[124] أن «طريقة تعاطي المؤسسات الرسمية ،وغير الرسمية يختلف باختلاف القضية، فعلى الرغم من تشابه موقف المؤسسات الرسمية والحكومية وغير الرسمية، إلا أن كلا منهما انتهج ما يناسبه في تقديم رؤيته»، وتضيف «ركزت المؤسسات الرسمية على الانحياز للشعب وتغييب بعض المفاهيم مثل (المقاومة)، كما ركزت أيضا على إبراز دور الدولة الدبلوماسي الخارجي، والدور الإغاثي وأظهرت جدية فيه»، وتتابع «فيما أكمل الإعلام غير الرسمي الصورة في دعم فصائل المقاومة وركز على إظهار المعاناة الإنسانية، وأنسنة القضية».

من جهته يشدد جعفر الزعبي[125] على أن وسائل الإعلام

115 مصدر سبق ذكره
116 مصدر سبق ذكره
117 مصدر سبق ذكره
118 مصدر سبق ذكره
119 مصدر سبق ذكره
120 مصدر سبق ذكره
121 مصدر سبق ذكره
122 مصدر سبق ذكره
123 مصدر سبق ذكره
124 مصدر سبق ذكره
125 مصدر سبق ذكره

استمرت بتغطية الأحداث مثل العدوان على غزة بنفس الزخم والنسق، ولكن كما يقول فإن «التغذية الراجعة كانت تفيد بأن الجمهور سئم من أخبار الحروب، وقد قمنا بتقييم إنتاج المملكة من الفيديوهات مثلا، فكانت المشاهدات لا تتعدى بضع ثواني من فيديو بُذل عليه جهد كبير من الطواقم في القناة لإنتاجه».

6.2.4: وحسب إجابات الصحفيين والصحفيات عن سؤال (إلى أي مدى غطت وسائل الإعلام المحلية سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود؟)، 2.3% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية لم تغطِ سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بحرية على الإطلاق، و7.3% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية نادرا ما غطت سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود، مقابل 90.5% يرون أن وسائل الإعلام المحلية سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بدرجة كبيرة، أو غالبا، أو بدرجة متوسطة.

7.2.4: وإجابات سؤال (إلى أي مدى تحلت وسائل الإعلام المحلية بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية؟)، أظهرت أن 88.1% من المستجيبين لاستمارة المؤشر يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية تحلت بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية إما بشكل كبير، أو غالبا أو بشكل متوسط، بينما 11.9% فقط من يرون أنها لم تتحلَ بالموضوعية في التغطية.

من أبرز الأحداث في عام 2024، كان سقوط نظام بشار الأسد في سوريا في الشهر الأخير من العام، ديسمبر/كانون الأول، وحظي هذا التغيير بنقاش واسع، وبوجهات نظر متعددة، وهذا الحدث له تداعيات، وتأثيرات على الأردن، وتظهر إجابات الصحفيين والصحفيات أن وسائل الإعلام غطت الحدث بحرية ودون قيود، ومهنية وموضوعية.

جميل النمري[126] يعتقد أن الإعلام الأردني غطى بموضوعية ما حدث بسوريا، رغم أن الحساسيات في القضية السورية كبيرة، ويؤيده فهد الخيطان[127] بالقول «فيما يتعلق بتغطية التغيير في سوريا لم ألحظ أي قيود على التغطيات من طرف السلطات الرسمية»، كذلك يرى محمد أبو رمان[128] «أن سقف حرية الإعلام في التغيير في سوريا كان مرتفعا»، وأضاف «كان هناك من يؤيد، وهناك من يعارض، والمحدد الوحيد في هذا التغيير هو الرأي العام».

ويقول مكرم الطراونة[129] « تعاملنا فيما يخص التغيير في سوريا بتغطية خبرية، وتقارير، وتحليلات، وكان لدينا ترقب للمشهد الداخلي السوري، وكيفية التعامل معه، وكيف سيؤثر على الأردن»، ويضيف «هنا كانت الحساسية في التعامل مع هذا الحدث لأن ذلك سوف يؤثر علينا فيما يخص قضايا؛ الحدود، والمخدرات، والملفات الأمنية».

لكن تعتقد ديما طهبوب[130] أن «الإعلام الرسمي وغير الرسمي ما زال يتعاطى بحذر مع الملف السوري، ويتبع سياسة خطوة بخطوة»، وتستدرك قائلة «التوجه العام للمؤسسات يؤكد الانحياز للشعب السوري وإرادته ووحدة أراضيه».

وتقول دانا الصياغ[131] فيما يتعلق بتغطية التغيير في سورية «لا أعتقد أن مساحة الحرية كانت مشابهة لتغطية العدوان على غزة، وذلك بسبب عدم وضوح السياسة الخارجية لسورية، وهي قضية ليس عليها إجماع في الآراء، وحتى تغطية الوسائل الإعلامية العربية لما يحصل في سورية ما زالت متخبطة».

ويعتقد حسن البراري[132] أن «الإعلام كان يدعم ما جرى في سوريا على اعتبار أن الأردن كان يقف ضد النظام السوري»، ويتابع البراري توضيح رأيه بالقول «الدولة الأردنية غيّرت موقفها قليلا بناء على التغيرات الميدانية، لكن كان واضحا عندما اقترب الشرع من الحكم، وبدأت الوفود الغربية بالتوافد عليه بادر الأردن إلى تعديل موقفه، وكان أول وزير عربي يزور دمشق هو وزير الخارجية أيمن الصفدي»، ويضيف «الإعلام كان مساندا لهذا التغيير، كما أن الإعلام كان عاطفيا وانفعاليا في هذا الملف».

من جهته يرى عمر عياصرة[133] أن «الدولة أدارت الملف السوري من الناحية الإعلامية، وكان التعاطي مع هذا الملف يتوافق مع ما تريده الصياغات الرسمية». بالمقابل ترى بيان التل[134] أنه «في خضم كل الأحداث التي حصلت عام 2024 سواء في سوريا وسقوط نظام الاسد هناك، أو حتى في الحرب على غزة، أو الانتخابات، كان الإعلام مقصرا فيها، وهو من فرض فيها قيود على نفسه».

بدورها تنظر الحكومة بإيجابية إلى تغطية الإعلام للقضايا الإقليمية سواء الحرب على غزة، أو التغيير في سوريا، وتقول وزارة الاتصال الحكومي في ردها على أسئلة المركز «في تقييمنا لتعامل وسائل الإعلام مع هذه الأحداث، يمكن القول إن معظم وسائل الإعلام الوطنية قد أظهرت مستوى عالٍ من المسؤولية، وقامت بتقديم تغطية شاملة ومتنوعة، مع الحفاظ على المهنية والالتزام بالقيم الوطنية»، وتضيف «لقد تمكنت وسائل الإعلام من تقديم

126 مصدر سبق ذكره
127 مصدر سبق ذكره
128 مصدر سبق ذكره
129 مصدر سبق ذكره
130 مصدر سبق ذكره
131 مصدر سبق ذكره
132 مصدر سبق ذكره
133 مصدر سبق ذكره
134 مصدر سبق ذكره

مساحات كافية من النقاش والتحليل لهذه القضايا، مع الحفاظ على التوازن في تقديم المعلومات والآراء المتنوعة، مما يعكس نضج الإعلام الأردني وحرصه على تقديم رؤية متعددة الأطراف»، وتؤكد الوزارة على موقفها بالقول «نحن في الحكومة نؤمن أن الصحافة الحرة والمستقلة هي حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي، ونحن ملتزمون بتوفير البيئة التي تسمح لوسائل الإعلام بالعمل بحرية ضمن الأطر القانونية، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني».

3.4: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام

نتيجة المحور الثالث «تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام» سجلت تقدما طفيفا بمقدار 0.8 درجة، حيث بلغت (17.3) مقارنة بـ (16.5) في مؤشر العام الماضي 2023، ولذلك بقيت ضمن تصنيف «مقبول».

إن أكبر تغيير عرفته الصحافة في تاريخها المعاصر كان دخول منصات، فبعد عقود من سيطرة الصحافة (الكتوبة، والمسموعة، والمرئية) جاءت السوشيل ميديا لتقلب المعادلة، وشيئا فشيئا تفرض التحولات الرقمية، والتطور التكنولوجي، وانتشار استخدام منصات التواصل الاجتماعي نفسها كقوة مؤثرة على الإعلام، وعمله، وكل يوم يمر تثبت أنها أصبحت محورا للإعلام وديمومته، واستمراره، وببساطة فإن وسائل الإعلام التي لا تحضر على هذه المنصات تغيب وتتلاشى.

ووفق الأرقام فإن منصات التواصل الاجتماعي في الأردن باتت مرافقة لكل مواطن، وبات مستخدموها بالملايين، فبتقرير صادر عن جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات «إنتاج»[135]، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن بلغ 10.7 مليون شخص، ما يعادل نسبة انتشار 92.5 بالمئة من إجمالي السكان.

وأوضحت «إنتاج» أن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بلغ 6.45 مليون شخص، بنسبة 55.7 بالمئة من السكان، بزيادة قدرها 70 ألف مستخدم خلال 2024، وبنسبة نمو بلغت 1.1 بالمئة.

وتصدرت منصة «يوتيوب» قائمة الأكثر استخداما في الأردن بـ 6.45 مليون مستخدم، بزيادة قدرها 70 ألف مستخدم عن العام الماضي (1.1 بالمئة)، تلتها منصة «فيسبوك» بـ 5.45 مليون مستخدم، حيث شهدت المنصة ارتفاعا بمقدار 150 ألف مستخدم، بنسبة نمو 2.8 بالمئة، ليصل معدل انتشارها إلى 47.1 بالمئة من إجمالي السكان.

كما سجلت منصة «إنستغرام» 4.05 مليون مستخدم، بنسبة انتشار بلغت 35 بالمئة، بعد أن حققت نموا بنسبة 9.5 بالمئة بزيادة 350 ألف مستخدم خلال عام 2024.

أما «سناب شات»، فقد بلغ عدد مستخدميه 4.1 مليون شخص، مسجلا نموا بنسبة 18.4 بالمئة مع إضافة 635 ألف مستخدم جديد.

وسجلت منصة «لينكدإن» ارتفاعا كبيرا في عدد مستخدميها، حيث زاد عدد الأعضاء بمقدار 400 ألف مستخدم خلال 2024، ليصل الإجمالي إلى 2 مليون شخص، بنسبة نمو بلغت 25 بالمئة، وبلغت نسبة انتشار المنصة بين البالغين 27.2 بالمئة، وبين مستخدمي الإنترنت 18.7 بالمئة.

والآن بعد دخول الذكاء الاصطناعي لاعبا جديدا في صناعة المحتوى، ولعبه أدوارا بدلا من الصحفيين المحترفين، يبرز سؤال مهم؛ هل أصبحت الصحافة في خطر أم هو فرصة لنقلة نوعية في عالم الإعلام الرقمي.

في مقالة منشورة للدكتور عبد الله العمادي[136]، المستشار السابق في وزارة التعليم العالي القطرية، تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإعلام.. تهديد أم تعزيز؟»، يقول العمادي «الإعلام التقليدي بما فيه الصحافة، مطلوب منه مواكبة التقنيات الجديدة، حيث تحتاج غرف الأخبار بالتلفزيونات والصحف مثلا إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل تطوير أعمالها، وتوفير جهود صحفيها المهدرة على أمور روتينية، لتقوم بها برامج ذكية متطورة، مثلما قامت به وكالة الأنباء الكندية من إنشاء نظام لتسريع الترجمات يعتمد على الذكاء الاصطناعي، أو نظام يكشف عن الصور المزورة كما فعلت وكالة الأنباء الفرنسية، وغيرها من أمثلة».

ويضيف «لكن هناك مخاوف لدى بعض العاملين في الإعلام من أن الذكاء الاصطناعي سيعمل على إلغاء بعض الوظائف التي يشغلها البشر حاليا، وهذا تخوف مشروع، بل هو ما سيحصل دون شك، ولكن لن يتم تسريح العاملين بالسهولة التي يتوقعها البعض المتشائم، وإنما يتم توجيههم نحو القيام بالمهام التي لا يزال فيها البشر متفوقين على الذكاء الاصطناعي وبرمجياته وتطبيقاته، أو ما نسميها بالصحافة العميقة، من مثل المهام المتعلقة

135 استخدام الإنترنت في الأردن يشهد نموا ملحوظًا منذ بداية 2025، وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، طالع الرابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=306342&lang=ar&name=news

136 الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإعلام.. تهديد أم تعزيز؟، د. عبد الله العمادي كاتب صحفي والمستشار السابق لوزارة التعليم العالي القطرية، موقع الجزيرة نت، طالع الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/3/13/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9

بالحوارات الإنسانية أو الصحافة الاستقصائية، التي لم تظهر بعدُ تطبيقات وأنظمة قادرة على تنفيذها حتى الآن، ولذا لن يكون من الحكمة عند أرباب المال أو أصحاب المؤسسات الإعلامية تسريح العاملين من أجل توفير دراهم معدودة، فالبشر رغم التطور التقني في الإعلام، لابد أن يكونوا في صناعة الإعلام هم المحاور التي ستدور تلك الروبوتات الذكية حولها».

استمارة المؤشر في هذا المحور شملت أيضا 7 أسئلة سعت لمعاينة انطباعات واراء الصحفيين المستجيبين تتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي، وتأثير منصات التواصل الاجتماعي على عمل الإعلام، من بينها 6 أسئلة بقيت كما هي من مؤشر عام 2023 لقياس التغيير، إلا أنها خضعت لمراجعات في الصياغة لضمان أن تكون الأسئلة أكثر دقة ووضوح، بينما تم استبدال سؤال واحد فقط يتعلق بالذكاء الاصطناعي وأثره على عمل الإعلام. وفيما يلي قراءة في نتائج استمارة المؤشر في هذا المحور، وآراء من تم مقابلتهم/ن:

1.3.4: إجابات الصحفيين والصحفيات على سؤال (إلى أي مدى ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية الإعلام في الأردن؟)، تظهر أن نسبة من يرون أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية الإعلام قد انخفضت، حيث قال 28.8% من المستجيبين إنها ساهمت غالبا، أو بشكل كبير في تعزيز حرية الإعلام بانخفاض حوالي 26 درجة عن مؤشر عام 2023، حيث سجلت حينها النسبة 55.2%، وارتفعت نسبة من يرون أنها ساهمت بشكل متوسط من 37.4% عام 2023 إلى 45% في مؤشر عام 2024، وارتفعت أيضا نسبة من يرون أنها لم تساهم بالمطلق، أو نادرا إلى 26.1% مقارنة ب 7.5% عام 2023، أي بنحو 19 درجة.

يجمع من تم مقابلتهم على أن صعود منصات التواصل الاجتماعي كان له أثر مباشر على وضع وسائل الإعلام، وحريتها، ومكانتها كمصدر للمعلومات، سواء كان تأثيرا سلبيا أو ايجابيا.

بينما يرى فهد الخيطان[137] «أن المفارقة بعد ظهور السوشيل ميديا أن سقف الحرية على منصات التواصل الاجتماعي تجاوز سقف الحرية لدى وسائل الإعلام المحترفة، وأصبح من مسؤولية الإعلام ترشيد الخطاب العام، وليس رفع سقف الحرية».

كما يرى الخيطان أيضا «أن الحساسية واختلاف سقف الحرية في تناول القضايا الخارجية والداخلية التي تخص الرأي العام، يتعلق بالنشاط الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي وليس في المؤسسات الإعلامية المحترفة، وذلك لأن نشوء حالة من خطاب الكراهية، أو الخطاب الإقليمي، وغيره من المخالفات القانونية يستدعي تدخل الجهات المعنية».

من جهته يلوم بسام بدارين[138] الإعلام المحترف على صعود منصات التواصل الاجتماعي ويقول «عندما تخفق الصحافة المؤسسية العريقة في التعاطي مع حالة الحريات الإعلامية العامة فإنها تدفع الثمن»، ويضيف «لذلك كان للسوشيل ميديا تأثير سلبي على الصحافة المؤسسية التي أخفقت في رفع سقف حرياتها في النشر والبث»، لكن بدارين يرى أيضا أن «صحافة السوشيل ميديا لعبت دورا كبيرا في رفع سقف الحريات والنشر والتعليق، وأصبحت طرفا أساسيا في قيادة توجهات الرأي العام والقرار السياسي والحكومي، كما أن فكرة المواطن الصحفي توسعت بنطاقات كبيرة وغير مسبوقة».

عمر عياصرة[139] برأيه فإن «السوشال ميديا الآن باتت تقود الإعلام المحترف وتُقيده»، فيما تعتقد ديما طهبوب[140] «أن السوشيل ميديا كسرت الاحتكار الرسمي للإعلام، وأنشأت ما يسمى بإعلام المواطن الذي يتبنى آراء وسرديات تختلف عن آراء وسرديات الحكومة».

كما ترى بيان التل[141] أن «السوشال ميديا هي التي خلقت دافع للإعلام التقليدي للتطور»، وتوضح «دفعته من خلال استخدام واحتواء أدواتها التي توفرها، حيث كانت هناك وما تزال فجوة كبيرة بين الإعلام التقليدي والتكنولوجيا».

أما حسام غرايبة[142] فقناعته بأن «السوشال ميديا قد دفعت المؤسسات لاستيعاب أن هنالك مجال للانتقاد ورفع سقف الحرية»، من جهتها تعتقد حنان الشيخ[143] أنه «إذا تعاملنا بطريقة سلبية مع السوشيل ميديا فإنها سوف تؤثر بطريقة سلبية على وسائل الإعلام المحترفة والعكس صحيح».

ويرى محمد أبو رمان[144] أن «أزمة الإعلام مرتبطة بتراجع الإعلام التقليدي، وبروز الإعلام الرقمي»، ويضيف «لا نمتلك الخبرة الكافية في التعامل معه لذلك يجب وضع فلسفة وطنية للتعامل مع هجرة الإعلام التقليدي إلى الإعلام الرقمي وإشكالية العلاقة بينهما».

2.3.4: إجابات سؤال (إلى أي مدى أثرت منصات التواصل الاجتماعي بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية؟)، بشكل مغاير أظهرت النتائج ارتفاعا في نسبة من يرون أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت

137 مصدر سبق ذكره

138 مصدر سبق ذكره

139 مصدر سبق ذكره

140 مصدر سبق ذكره

141 مصدر سبق ذكره

142 مصدر سبق ذكره

143 مصدر سبق ذكره

144 مصدر سبق ذكره

على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية بشكل سلبي، حيث قال 78.2% من المستجيبين أن المنصات أثرت سلبيا، إما غالبا أو بشكل كبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، وبلغ الارتفاع أكثر من 25 درجة مقارنة بالعام 2023، حيث كان نسبة من يعتقدون ذلك 51.5%، بالمقابل انخفضت نسبة من يرون أن التأثير كان بشكل متوسط من 36.2% عام 2023 إلى 14.6% عام 2024، وانخفضت كذلك نسبة من يرون لأنها لم تؤثر إلى 7.9% مقابل 12.5% عام 2024.

ويقر حسن البراري[145] بأن منصات التواصل الاجتماعي كانت لها أثر سلبي على الإعلام المحترف «لأن جزء كبير من الناس أصبحوا يستقوا معلوماتهم والتحليلات ليس عبر الإعلام المحترف بل من خلال ما يطلق عليهم بالمؤثرين، والذي أرى أن جزءا منهم عبارة عن كتل جهل متحركة».

ويتابع «شكلت السوشيل ميديا تحديا كبيرا على الإعلام المحترف في مسألتين السرعة والتنافس بحيث من الممكن أن مواطنا عاديا يسجل سبقا صحفيا، «ويشرح هذا الأثر بالقول «وقد أثر ذلك مهنيا على الرغبة في التميز والنجاح في العمل الصحفي، والخطر هو طغيان الإعلام السطحي على الإعلام المحترف».

ويرى البراري أن أحد تأثيرات المنصات السلبية هو ظاهرة الخلط بين الإعلامي والناشط السياسي، ويقول البراري بوضوح «يجب أن يخرج الصحفي من دائرة الناشط السياسي ويمارس مهنته بشكل صحيح»، ويتابع «ما نراه أن الصحفي المحترف أصبح يكتب بمواقع التواصل الاجتماعي بدلا من الصحافة، وهذا له مستلزمات ليتوافق مع السوق الذي ينشر فيه، ويتم كل ذلك على حساب مهنته».

ولا تنكر يسر حسان[146] التأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الإعلام، فتقول «أفقدت السوشيل ميديا الإعلام التقليدي مهنيته، وأصبح صناع القرار يتخذون قراراتهم بناء على ما يحدث في السوشيل ميديا»، لذلك ترى حسان أنه «يجب التخلص من فكرة أن الديجيتال ميديا حلت محل الإعلام التقليدي، فهذا سيساعد في توظيفها لخدمة الإعلام التقليدي».

بينما يرى جعفر الزعبي[147] أن «وسائل الإعلام المحلية عانت أيضا من السياسات المتبعة والخوارزميات التي تطبقها شركات التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى، والقيود المفروضة عليه، بسبب بعض الكلمات مثل: إبادة، صهيونية، وغيرها». من جانبه يرى جميل النمري[148] أن «السوشال ميديا أصبحت تستقطب الجميع ولم نعد قادرين على السيطرة على العبث الذي يدب فيها».

تمارا الخزوز[149] بدورها تعتقد أن «الصحافة التقليدية تُجاري ما هو «ترينـد» على السوشيل ميديا»، لذلك ترى أنه «يجب العودة إلى الأدبيات الصحفية فلا يجوز للصحفي أن يلاحق الترينـدز»، وتضيف أن «وسائل التواصل الاجتماعي أدارتها مجموعة شركات علاقات عامة يملكون نسب متابعة كبيرة، وهم مؤثرين الصدفة ولا يملكون أي أبعاد ثقافية أو اجتماعية لقيادة الرأي وإنتاج المعرفة»، وتتابع «هؤلاء أصبحوا يديرون ديناميكيات السوشيل ميديا في الدولة الأردنية، وأصبحت الدولة رهينة لهذا التشوه منذ 2011 وهو أمر ليس مقبولا».

أما مكرم الطراونة[150] فيعتقد أن «منصات التواصل الاجتماعي لم تأخذ دور الإعلام المحترف بل أصبحت مرادفا له، لكنها في الوقت نفسه تنافسه في قوة التأثير».

بدورها ترى الحكومة أن «منصات التواصل الاجتماعي أصبحت جزءًا أساسيًا من المشهد الاتصالي الحديث، وأثرت بشكل مباشر على وسائل الإعلام المحترفة»، وتضيف «لا يمكن تصنيف تأثيرها بأنه سلبي بالكامل أو إيجابي بالكامل، بل هو تحدٍّ وفرصة في آنٍ واحد».

وتسعى الحكومة كما تقول الوزارة في ردها على أسئلة المركز إلى «الاستمرار بالنهوض بأدوات الحكومة الإعلامية الرقمية وتفعيلها، وتعزيز حضورها بشكل فاعل في المشهد الرقمي»، وتضيف «لذلك ذهبت وزارة الاتصال الحكومي باتجاه استخدام الرقمنة كأداة مهمة لإيصال رسائلها للمجتمع بشكل أسرع وأوسع انتشاراً، فلقد أصبح من الواجب علينا، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يعيشه العالم، أن تصبح أدواتنا الرقمية فاعلة ومقنعة وفي الواجهة الأمامية من المشهد الإعلامي، وأن يتمتع إعلامنا وسرديتنا بأعلى درجات الاحترافية والفعالية، سعياً للتغلب على التحديات والعقبات التي تواجهنا، وإيجاد حلول شاملة وفاعلة للنهوض بأدواتنا الرقمية».

وتلفت الوزارة في ردها إلى أنه «جرى عقد لقاءات مع مسؤولي الإعلام الرقمي في المؤسسات الحكومية للوقوف على واقع الحال بدقة وتقييمه بطريقة موضوعية، وإيجاد

145 مصدر سبق ذكره
146 مصدر سبق ذكره
147 مصدر سبق ذكره
148 مصدر سبق ذكره
149 مصدر سبق ذكره
150 مصدر سبق ذكره

حلول رائدة لعمليات تطوير المحتوى على الوسائل الرقمية، ومواكبة عصر التطور التكنولوجي والرقمي، والابتعاد عن الطرق التقليدية في نشر الأخبار من خلال إنتاج المحتوى الرقمي النوعي، ويتم التباحث حول اعداد خطط مستقبلية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي للعمل في إطار تفعيل منصات الإعلام الرقمي الحكومية».

3.3.4: وحسب المستجيبين لسؤال (إلى أي مدى أثر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي؟)، فإن 37.4% يرون أن الذكاء الاصطناعي أثر سلبيا غالبا، أو بشكل كبير على احترافية العمل الإعلامي، بينما يرى 35.1% أنه أثر سلبيا بشكل متوسط، في حين يرى 27.5% منهم أنه نادرا ما يؤثر سلبيا، أو أنه لا يؤثر على الإطلاق على احترافية العمل الإعلامي.

وفي هذا الشأن ترى ديما طهبوب[151] أن « توطين الذكاء الاصطناعي في الأردن لا يزال محدود»، كما ترى أن «الذكاء الاصطناعي يحمل جانبا إيجابيا، وآخرا سلبيا بحسب طريقة استخدامه، لكنه سيؤدي بلا شك في استبدال الإنسان بالآلة».

من جهته يرى بسام بدارين[152] أن «الذكاء الاصطناعي سينتج نمطا جديدا من الإعلام القائم على التوقعات والحسابات»، كما يعتقد عمر عياصرة[153] أن «الذكاء الاصطناعي يشكل تحديا ولا يشكل خطرا، ويجب أن نتعامل معه».

بينما ترى تمارا الخزوز[154] أن «استعمال الذكاء الاصطناعي دون معرفة ودقة بحثية سيقودنا للحصول على مخرجات سطحية، لذلك يجب أن يمتلك الإعلاميون أولا مهارات بحثية مكثفة للتعامل مع التكنولوجيا».

ويعتقد حسن البراري[155] أن «الإعلام الأردني قد وظف التكنولوجيا لكن هذا التوظيف لم يفضِ إلى جودة المنتج والمحتوى والرسالة «، ويعزو ذلك إلى ما وصفه بـ «السياق العام السياسي، والاقتصادي، والحريات، والقضايا المطروحة، وطبيعة الصحفي؛ هل هو مؤدلج، أم ناشط سياسي، أم أنه مهني بالفعل».

وتؤكد حنان الشيخ[156] أن «هناك عدة قنوات في الإعلام الأردني توظف التكنولوجيا في عملها»، لكنها ترى أن «الصحفيين أنفسهم أصابهم الكسل والإحباط بسبب توظيفهم الذكاء الاصطناعي خدمة لعملهم».

وتشدد ربا زيدان[157] على ضرورة «إدراج بعض المساقات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي في الخطط الجامعية ليتمكن الطلبة من التعامل مع مثل هذه التطورات».

بالمقابل يرى مكرم الطراونة[158] انه «لا يوجد مؤسسة إعلامية في الأردن قادرة على التعامل مع الذكاء الاصطناعي وهنا تكمن الخطورة»، ويضيف «يجب إخضاع العاملين في قطاع الإعلام إلى دورات تثقيفية وتوعوية وفهم في السياسة والاقتصاد، إضافة للمهارات الفنية، ويجب تجهيز بنية تحتية للتعامل معه»، ويعود ذلك برأيه إلى قناعته بان «العمل مع الآلة يفقد ثقة الصحفي عند المتلقي، وقد يجعله عرضة لمساءلة قانونية في حقوق الملكية الفكرية، وتشابه في المحتوى بين المؤسسات الصحفية».

4.3.4: إجابات سؤال (إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية؟)، تكشف أن 53.3% من المستطلعة آراؤهم في المؤشر يرون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر غالبا، أو بشكل كبير على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، بزيادة نحو 18 درجة عن العام 2023 والتي كانت النسبة 35.1%، بينما انخفضت نسبة من يرون أنها نادرة ما تؤثر، أو لا تؤثر على الإطلاق على مصداقية وسائل الإعلام إلى 13.9% مقارنة بـ 24% في مؤشر عام 2023.

5.3.4: وحسب إجابات سؤال (إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي؟)، ارتفعت كذلك نسبة من يرون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر بشكل كبير على مصداقية هذه المنصات غالبا، أو بشكل كبير ليصل إلى 72.5% من المستجيبين مقارنة مع 60% سجلت في مؤشر عام 2023، كما انخفضت نسبة من يرون أنها نادرا ما تؤثر، أو لا تؤثر بالمطلق على مصداقية المنصات من 11.8% في مؤشر 2023 إلى 6.3% فقط في العام 2024.

151 مصدر سبق ذكره
152 مصدر سبق ذكره
153 مصدر سبق ذكره
154 مصدر سبق ذكره
155 مصدر سبق ذكره
156 مصدر سبق ذكره
157 مصدر سبق ذكره
158 مصدر سبق ذكره

6.3.4: وعلى سؤال (إلى أي مدى أثر تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور على مكانة وسائل الإعلام المحلية؟)، أجاب 61.6% من المستطلع آراؤهم في استمارة المؤشر بأنهم يرون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثر سلبيا إما غاليا، أو بشكل كبير على مكانة وسائل الإعلام المحلية، وهي نسبة تزيد بنحو 18 درجة عن مؤشر 2023 الذي سجلت فيه النسبة 43.3%، وحافظت نسبة من يرون أنها نادرا ما أثرت سلبيا، أو لم تؤثر على الإطلاق على حالها، حيث أجاب 9.1% بذلك مقارنة مع 9.1% في مؤشر عام 2023، بينما ظهر الانخفاض في نسبة من يرون أن تأثيرها السلبي كان متوسطا حيث انخفض إلى 29.1% مقارنة بـ 47.6% في مؤشر عام 2023. هذه الأسئلة الثلاثة لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، فتأثير ظاهرة التضليل الإعلامي، والشائعات على منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي، وواضح على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي ذاتها، وبما أن بعض وسائل الإعلام المحترفة، والكثير من المواقع الإخبارية الإلكترونية أصبحت تستقي أخبارها من منصات التواصل الاجتماعي، فإن التضليل الإعلامي، والشائعات تسللا إلى الإعلام المحترف، مما أفقده الكثير من المصداقية، وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي مصدرا أسهل الوصول إليه، وفي بعض الأحيان أكثر مصداقية لدى الجمهور.

حجم الشائعات والتضليل الإعلامي في الأردن -كسائر الدول- وصل إلى أرقام لا يمكن التغاضي عنها، أو تجاهلها، ففي التقرير الصادر «مرصد الإعلام الأردني- أكيد»[1]، الذي يرصد الشائعات على منصات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام لعام 2024، وثّق خلال عام 2024 ما مجموعه 891 إشاعة أطلِقت محليًا وخارجيًا على صلة بالشأن الأردني والمصالح الأردنية، وهو ما يعادل 74 إشاعة شهريًا.

ويضيف التقرير «تتبّعت عملية الرصد مصدر الإشاعات المنتشرة عبر وسائل الإعلام، ومنصَّات النَّشر العلنية لا سيما شبكات التواصل الاجتماعيّ، فتبيّن لدى تصنيف الإشاعات بحسب مصدرها، أنّ حصّة المصادر الداخليّة، سواء كانت تواصلًا اجتماعيًا أو مواقع إخباريّة، قد بلغت 681 إشاعة من مجمل حجم الإشاعات لعام 2024، بنسبة بلغت 76 بالمئة، فيما سُجلت 210 إشاعات من مصادر خارجية بنسبة بلغت 24 بالمئة».

واللافت في التقرير أن وسائل الإعلام كانت مصدرًا لـ 112 إشاعة بنسبة بلغت 13 بالمئة، 779 إشاعة، بنسبة 87 بالمئة، كان مصدرها وسائل التَّواصل الاجتماعيّ.

وفيما يلي جدول يوضح تفاصيل الشائعات:

توزيع الإشاعات بحسب المجال وجهة النشر والمصدر لعام 2024

المجال	العدد	النسبة المئوية	جهة النشر		المصدر	
			إعلام	تواصل اجتماعي	داخلي	خارجي
السياسي	288	%32	23	265	186	102
الأمني	232	%26	42	190	148	84
الاجتماعي	185	%21	13	172	173	12
الاقتصادي	123	%14	21	102	116	07
شأن عام	49	%5.5	09	40	47	02
الصحي	14	%1.5	04	10	11	03
المجموع	891	%100	112	779	681	210
النسبة المئوية			%13	%87	%76	%24

1 891 إشاعة في 2024 والأحداث الإقليمية تتسبّب بإطلاق ما يزيد على نصفها، موقع مرصد أكيد، متوفر على الرابط: https://www.akeed.jo/post/891-ashaaa-fy-2024-oalahdath-alaklymy-ttsbb-batlak-ma-yzyd-aal-nsfha

وفي دراسة أعدها مركز حماية وحرية الصحفيين في شهر سبتمبر/ أيلول عام 2024، تحت عنوان «التيه.. فوضى التضليل وغياب المعلومات في الأردن»[1]، قال الصحفي والكاتب مالك عثامنة إن «الأردن أكثر مكان خصب لعمليات التضليل، وهذا مرده لعوامل سياسية وإقليمية، وبسبب البناء المهترئ للمؤسسات الإعلامية، خاصة الإعلام الرسمي، بالإضافة إلى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، فكل ما سبق ساهم في أن يكون الأردن مزرعة للتضليل الإعلامي».

ويقول الصحفي المختص بالصحافة الاستقصائية، مصعب الشوابكة «إن التضليل الإعلامي أصبح يُمارس من قبل الجميع، وذلك بسبب انتشار منصات التواصل الاجتماعي، فمستخدمو منصات التواصل الاجتماعي تمارسه، والمؤسسات الإعلامية أيضا».

وتقول الصحفية رنا الصباغ لصالح الدراسة «إن غياب المعلومة، وعدم الثقة في الحكومة والمؤسسات الإعلامية، جعلت الكثير من المواطنين يتابعون حسابات معارضة، رغم أن الكثير مما يقولونه معلومات كاذبة وزائفة».

فيما يرى مالك عثامنة أن منصات التواصل الاجتماعي أكبر مصدر للأخبار الزائفة، والكاذبة، ومن ثم يأتي الإعلام الإلكتروني الذي أصبح منتجا للأخبار الزائفة بسبب ضعف مهنية عامليه، وعدم اتباع عمليات التحقق من الأخبار.

لكن رئيس تحرير جريدة الغد اليومية، مكرم الطراونة يعتقد «أن حجم التضليل الموجود في المؤسسات الإعلامية، سواء المواقع الإخبارية، أو الصحف محدود، لكن يبقى بأن لكل مؤسسة صحفية مصالحها، ورؤيتها الخاصة، التي تتماشى معها»، ويضيف «كان يجب أن يتم التركيز في قانون الجرائم الإلكترونية على التضليل والتزييف الذي يحدث على مواقع التواصل الاجتماعي مع توضيحهما بشكل كامل، وأيضا لا يمكن إهمال أن هناك جهات توظف التضليل والتزييف الإعلامي كأسلحة تخدم أهدافها ومصالحها».

بدورها تقول الحكومة إنها «تؤمن بأن التكنولوجيا يجب أن تكون أداة لتعزيز الحوار والتواصل البناء»، وتضيف «نعمل بشكل مستمر على التوازن بين حرية الإنترنت والمسؤولية في استخدامه، بما يضمن عدم المساس بالحقوق الرقمية للمواطنين، وفي الوقت ذاته عدم السماح باستغلال الفضاء الرقمي للإضرار بالأمن والاستقرار». وتشدد وزارة الاتصال في ردها على أن «حرية التعبير في الأردن مصونة ومحترمة في إطار القانون، والحكومة ملتزمة بالحفاظ على هذا المبدأ وفقًا للدستور والتشريعات الوطنية، وبما ينسجم مع المواثيق الدولية التي تؤكد على أن حرية التعبير التي يجب أن تمارس بمسؤولية، دون المساس بالأمن الوطني أو الحقوق الفردية أو النظام العام».

وترى الحكومة أن مستقبل الإعلام مرتبط بالالتزام الإعلامي بالمواثيق الأخلاقية، والمعايير المهنية، لضمان أداء الرسالة الإعلامية على أكمل وجه في مواجهة التطورات التكنولوجية المتسارعة على هذا القطاع، إضافة إلى دور الصحفيين والإعلاميين في النهوض بالعمل الإعلامي بما يتماشى مع هذا التطور.

وأشارت الوزارة في ردها إلى «الجهود التي قادها الأردن في مجلس وزراء الإعلام العرب للتفاوض جماعياً مع شركات الإعلام الدولية بما يعزز من المشهد الإعلامي في المنطقة ويحمي المحتوى العربي وحقوق الشركات والمؤسسات الإعلامية والصحفية العربية»، وتقول الحكومة «نحن نقف أمام تحد تفرضه تقنيات الذكاء الاصطناعي وأن ما ينتج باستخدام هذه التقنيات قد يعزز من انتشار الإشاعات التي تمس الأمن المجتمعي، واعتداء على خصوصية الأفراد وبث خطاب الكراهية، وهذا يتطلب من الإعلام الشفافية والسرعة في إيضاح أي حدث قبل أن يتحول إلى إشاعة»، ونوهت في ردها إلى «جهود الوزارة والجهات الشريكة في ملف التربية الإعلامية والمعلوماتية، إضافة إلى أهمية مفاهيم التربية الإعلامية في المدارس والجامعات وبين جميع شرائح المجتمع».

7.3.4: وكانت إجابات الصحفيين والصحفيات على سؤال (إلى أي مدى يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي؟)، أن 32.8% منهم يعتقدون أن الصحفيين والصحفيات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي إما غالبا، أو بشكل كبير، وهي نسبة أقل من 44.9 % التي سجلت في مؤشر عام 2023 بنحو 12 درجة. وارتفعت بالمقابل نسبة من يرون أنهم يتعرضون للمضايقة بشكل متوسط إلى 48% مقارنة بـ 38.6% عام 2023، كما ارتفعت قليلا نسبة من يرون أنهم لا يتعرضون بالمطلق، أو نادرا ما يتعرضون للمضايقة إلى 19.2% مقارنة بـ 16.5% عام 2023.

نحو 80.8% من الصحفيين والصحفيات يقرون بتعرضهم لمضايقات أو إساءات عبر منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي، وهذا الأمر ليس بالسر، ولكنه تغير فخلال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والصحفيات خلال 25 عاما من عمل المركز، كان يُسجل العديد من هذه الانتهاكات بحق الصحفيين والصحفيات، ليس من قبل الحكومة وأجهزتها فقط، بل تعدى الأمر لتعرضهم للمضايقة والإساءة من قبل نواب، وحزبيين، ومتنفذين، ومواطنين عاديين، وشركات وقطاعات خاصة،

1 «التيه.. فوضى التضليل وغياب المعلومات في الأردن»، مركز حماية وحرية الصحفيين، متوفرة على الرابط: https://cdfj.org/%d8%a7%d9%84%d9%aa%d9%87-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d9%84%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b6%d9%84%d9%84%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%af%d9%86/

نظرا لطبيعة العمل الصحفي في الرقابة، والكشف عن التجاوزات، والتحقيقات الاستقصائية لكن الجديد في الأمر أن منصات التواصل الاجتماعي أتاحت فرصة للوصول إلى الصحفيين والصحفيات بشكل أسهل من قبل.

4.4: الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات

حاز المحور الرابع الذي يناقش «الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات» على (13) درجة بتقدم بلغ 1.3 درجة عن العام الماضي 2023، حين حاز على (11.7)، وبقي هذا المحور ضمن تصنيف «مقبول».

استمارة المؤشر في هذا المحور شملت 6 أسئلة ركزت على لمعاينة انطباعات، وآراء الصحفيين المستجيبين عن الأمان الوظيفي لديهم، وأثره على عملهم الصحفي، من بينها 5 أسئلة بقيت كما هي من مؤشر عام 2023 لقياس التغيير، إلا أنها خضعت لمراجعات في الصياغات لضمان أن تكون أكثر دقة ووضوح، بينما تم استبدال سؤال واحد فقط بسؤال جديد عن المستوى المعيشي للصحفيين والصحفيات.

لا يمكن قراءة واقع حالة الإعلام في الأردن دون معاينة واقع الحريات، وواقع الحريات لا يتوقف عن التشريعات والسياسيات والممارسات، فمن الضروري عند التمحيص بوضع الحريات الاطلاع على تمتع الصحفيين بالأمان الوظيفي أو عدمه.

التدقيق في التفاصيل يكشف جدلية الحرية والأمان الوظيفي، فإن تراجعت حالة الاطمئنان عند الصحفيين فإن مساحات الحرية تضيق، أو يتركها المدافعون عنها.

الصحافة في السنوات الأخيرة تحتضر، ومواردها تنضب، وأوضاع الصحفيين الاقتصادي في خطر، ومهنة الصحافة لم تعد تحظى بالاهتمام، وتآكلت سمعتها، وهيبتها؛ ما جعل المؤسسات الإعلامية تشكو شبح الأفول، وجعل الصحفيين والصحفيات بين فكي عدم الشعور بالأمان الوظيفي، وسوء المعاشات التي يتقاضونها.

خلقت هذه الحالة شكلا من التقاعس المهني عند بعض الصحفيين والصحفيات، وتركتهم غير أبهين بجودة المنتج والمحتوى الإعلامي، كما حدث بالبعض منهم للبحث عن سبل تحسين أوضاعهم المعيشية ولو على حساب حريتهم في العمل الصحفي، وجعلت منه لقمة سائغة للجهات الحكومية أو الخاصة لاحتوائهم، وتنفيعهم مقابل غض البصر عن تغطية قضايا، ومواضيع تهم الرأي العام، والسكوت عن انتقاد تلك الجهات.

وفيما يلي قراءة في نتائج استمارة المؤشر في هذا المحور، وآراء من تم مقابلتهم/ن:

1.4.4: إجابات سؤال (إلى أي مدى يشعر الصحفيون/ات بالأمان الوظيفي في العمل الصحفي؟)، كانت على النحو الآتي: تشعر الغالبية العظمى من الصحفيين والصحفيات وبنسبة 92.1% بأنه لم يعد هناك أمان وظيفي في عملهم مقارنة بنحو 86.5% في مؤشر عام 2023، حيث قال 41.4% من المستجيبين إنهم لا يشعرون بالأمان الوظيفي بشكل كبير، أو غالبا بذلك، و50.7% بشكل متوسط، بينما قال فقط 7.9% إنه لا ينتابهم هذا الشعور بالمطلق أو نادرا ما يشعرون به مقارنة بـ 13.8% في مؤشر عام 2023.

2.4.4: وعن سؤال (إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام؟)، يرى 93.7% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام مقابل 90.6% في مؤشر عام 2023، ويشمل ذلك من أجابوا بأنه ساهم بشكل كبير، أو غالبا، أو بشكل متوسط، في حين قال 6.3% فقط إنه لا يؤثر بالمطلق، أو نادرا ما يؤثر الأمان الوظيفي على المحتوى المهني.

3.4.4: ويعتقد 94.7% من الصحفيين والصحفيات في إجاباتهم على سؤال (إلى أي مدى أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات بشكل سلبي على حرية الإعلام؟، أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي يؤثر بشكل سلبي على حرية الإعلام سواء بشكل كبير، أو غالبا، أو بشكل متوسط، مقارنة بـ 87.4% في مؤشر عام 2023، بينما يقول 5.3% أنه لا يؤثر بالمطلق، أو نادرا ما يؤثر الأمان الوظيفي على حرية الإعلام.

4.4.4: ويرى 93.7% من المستجيبين لسؤال (إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة؟)، أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير، أو غالبا أو، بشكل متوسط، مقارنة بنحو 90.5% في مؤشر عام 2023، بينما قال فقط 6.3% أنه لا يؤثر على الإطلاق، أو نادرا ما يؤثر في موضوع انتقاد الحكومة.

5.4.4: وإجابات سؤال (إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء الصحفيين/ات؟)،انعكس فيها موضوع انعدام الأمان الوظيفي على تعزيز القناعة بتنامي ظاهرة الاحتواء الناعم للصحفيين والصحفيات، حيث يرى 92% من المستجيبين أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي ساهم في سهولة احتواء الصحفيين والصحفيات في الأردن مقارنة بـ 89.8% كانوا يعتقدون ذلك في العام 2023.

6.4.4: أما إجابة سؤال (إلى أي مدى يتمتع الصحفيون/ات بمستوى معيشي لائق؟)، فتعتقد الأغلبية من الصحفيين والصحفيات وبنسبة 98.3% أنهم لا يتمتعون بمستوى معيشي لائق إما بشكل كبير، أو غالبا، أو بشكل متوسط، وفقط 1.7% من يرون عكس ذلك.

يُظهر محور الأمان الوظيفي شبه إجماع بين الصحفيين

والصحفيات بتراجع مستوى معيشة الصحفيين، وعدم شعورهم بالأمان الوظيفي، وانعكاس ذلك على حريتهم، ومحتوى إنتاجهم الصحفي المهني، وهو ما يؤكده العديد من الخبراء في المقابلات المعمقة، وتعتبر يسر حسان[2] عنصر الأمان الوظيفي له دور مهم في تقييم حالة الإعلام في الأردن، وترى أن «أسباب ضعف الأمان الوظيفي يرتبط بمحدودية فرص العمل في القطاع الخاص والتنافسية العالية فيه، وترتبط أيضا بمزاجية صناع القرار، والعلاقات الشخصية، إضافة إلى دور القيادات الوسطى في المؤسسات الإعلامية، والبيئة التي يكرسونها في مكان العمل».

وبرأي بسام بدارين[3] فإن أحد أوجه المشكلة يكمن في تراجع دخل المؤسسات الإعلامية، ويقول «المؤسسات التي كانت يوما ما عريقة هي اليوم منشغلة في كيفية تحصيل الرواتب لجيش من العاملين الذين لا ينتجون»، وهو ما يتفق معه جعفر الزعبي[4] الذي يعتبر التحدي المالي، وإيجاد التمويل اللازم هو أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية، فيقول «الوضع المادي للمؤسسات ضعيف جدا الآن، والموارد المالية تراجعت بسبب تقلص سوق الإعلانات».

ويتفق محمد أبو رمان[5] مع ذلك بالقول «الأمان الوظيفي أصبح جزء من أزمة وظيفية عامة، وليست فقط إعلامية، وهذا يؤثر على الشباب في كافة القطاعات، بما فيها الإعلام الذي بات يعاني من أزمة مالية بنيوية»، ويرى أبو رمان أن «ضعف القطاع الخاص القادر على تمويل الإعلام يؤدي إلى اعتمادية الصحف والقنوات على الدولة».

وتعتقد دانا الصياغ[6] أن «عدم الشعور بالأمان الوظيفي إشكالية عامة في المؤسسات الإعلامية ليس في الأردن فقط وإنما في المنطقة العربية، وفي الحالة الأردنية فإن عدم فعالية نقابة الصحفيين، وعدم توفيرها لخدمات أساسية لمنتسبيها مثل التأمين الصحي، وعدم فعاليتها أيضا بالدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتهم يفاقم من عدم الشعور بالأمان الوظيفي في الأردن».

ولا يختلف فهد الخيطان[7] مع هذه الآراء، حيث يؤكد أن «التحدي المالي الذي تواجه المؤسسات الإعلامية كبير، ويحد من قدرة وسائل الإعلام الخاصة والعامة في أن تؤدي رسالتها وتقوم بدورها، وأن تؤهلها للانتقال إلى العمل الرقمي بكفاءة واحتراف»، ويقر الخيطان بأن قناة المملكة لديها تحديات مالية، فهي ممولة من الخزينة العامة للدولة، وتتأثر بأوضاع هذه الخزينة، ويقول «هذا الأمر أثر على انتشارها عربيا، وإذا توفر التمويل اللازم فبمقدورها أن تتوسع بشكل أكبر».

لذلك يعتقد حسام غرايبة[8] أن هناك ضرورة لأن يتم تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات الإعلامية لضمان تحقيق الأمان الوظيفي للصحفيين. ويربط مكرم الطراونة[9] بين الأمان الوظيفي ومستوى المهنية في المحتوى، إذ يقول «إذا أردنا إعلاما مستقلا، وصحفيين على مستوى عالٍ من القدرة في إجراء تحليلات استقصائية محلية وخارجية، والوصول إلى الرأي العام الخارجي وليس الداخلي فقط، فلا بد أن يتم تمكين المؤسسات ماليا حتى توفر كل ما يحتاجه الصحفي من الموارد التقنية والمالية».

وتعتقد ديما طهبوب[10] أنه «بسبب ضعف الأمان الوظيفي للصحفيين ظهر لدينا ما يسمى بالاستقطاب الناعم للصحفيين خدمة للدفاع عن قضية أو سردية معينة».

ويرى حسن البراري[11] «أن تراجع قيمة الإعلام المحترف أمام السوشيل ميديا جعل جزءا من الصحفيين يخاف على عمله أكثر من السابق، وهو ما أنتج حالة الاحتواء، وبدأوا يركزون على كيفية الحفاظ على عملهم في المهنة»، ويتابع أن «هذا بالضرورة أثر على مهنيتهم ومصداقيتهم»، لكنهم برأيه «معذورون».

من جهتها تعلق الحكمة على موضوع الأمان المعيشي، ووضع وسائل الإعلام بالقول «ندرك تمامًا التحديات الكبيرة التي تواجهها وسائل الإعلام في الأردن، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالكثير من الصحف ووسائل الإعلام»، وترى أن ذلك يؤثر على المحتوى وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار، كما يؤثر على قدرتها في «تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام»، وتقول الحكومة إنها «تسعى عبر ما تستطيع من تشريعات وأنظمة دعم وسائل الإعلام لمساعدتها في تحسين قدرتها على مواجهة كل التحديات المالية من بينها رفع سعر الإعلان الحكومي لزيادة دخل الصحف وحماية حقوق العاملين فيها».

2 مصدر سبق ذكره
3 مصدر سبق ذكره
4 مصدر سبق ذكره
5 مصدر سبق ذكره
6 مصدر سبق ذكره
7 مصدر سبق ذكره
8 مصدر سبق ذكره
9 مصدر سبق ذكره
10 مصدر سبق ذكره
11 مصدر سبق ذكره

4:5: الرصد والتوثيق لادعاءات المضايقات والانتهاكات

يعتبر الرصد والتوثيق للشكاوى، والمزاعم بوقوع انتهاكات، أو مضايقات يتعرض لها الصحفيون، ووسائل الإعلام من أهم المؤشرات لقياس حالة الإعلام، فبعض التشريعات، والسياسات، والممارسات، تعد قيدا على العمل الإعلامي، وحريته، ولهذا فإن تقرير حالة الإعلام أدرج في مؤشره محورا خاصا بالانتهاكات، والمضايقات، والتجاوزات التي تقع على الإعلاميين والإعلاميات، ووسائل الإعلام، لكن هذا المحور لم يأخذ درجات لقياسه، فأسئلته تبحث عن وقائع، وحقائق، وادعاءات الصحفيين والصحفيات بالتعرض للانتهاك والتجاوز، وهي ليست موثقة بطريقة علمية وحقوقية، وإنما تعتمد على ادعاءات المستجيبين لاستمارة المؤشر من الصحفيين والصحفيات.

ولكن مركز حماية وحرية الصحفيين من جانب آخر يعمل على مدار العام على رصد وتوثيق حالات الانتهاك، التي تصل إلى المركز، إما بالبلاغات، والشكاوى من الصحفيين أنفسهم، أو من خلال رصد وجمع المعلومات من الإنترنت، والعمل على توثيقها من خلال مقابلة الضحايا، أو الاتصال معهم لأخذ تفاصيل عما تعرضوا له من انتهاكات، أو ضغوطات، تجاوزات.

1:5:4: مزاعم الانتهاكات حسب إجابات الصحفيين/ات على استمارة المؤشر

أجاب 24.1% من الصحفيين والصحفيات المستجيبين لاستمارة المؤشر بأنهم قد تعرضوا لانتهاكات، أو تجاوزات خلال عام 2024، وهذه النسبة تشكل 76 صحفيا وصحفية من أصل 302 استجابوا لاستمارة المؤشر.

وحسب ادعاءات الصحفيين والصحفيات الـ 76، الذين قالوا بأنهم تعرضوا لانتهاكات خلال عام 2024، فإن عدد الانتهاكات التي تعرضوا لها وصلت إلى 198 انتهاكا مكررا، فقد كان متاحا لكل صحفي اختيار أكثر من انتهاك، ما يعني أنه قد يكون صحفي واحد ادعى أنه تعرض لعدة انتهاكات.

ولا يعتبر مركز حماية وحرية الصحفيين أن إجابات الصحفيين والصحفيات أنهم تعرضوا لانتهاكات، أو مضايقات صحيحة وموثقة، ولكنها تعطي مؤشرا عن حالة الصحفيين، والتحديات التي يتعرضون لها، والعديد مما يعتبره الصحفيون في إجاباتهم أنها انتهاكات تظهر بعد مراجعتهم بأنها قديمة وسابقة لعام 2024، وبعضهم لا يستطيع إثبات وقوع مثل هذه المزاعم، مثل عدم تذكره وقت حدوثه، أو تفاصيل ما جرى، أو شهود عيان على ما تعرض له، وما يعتبره مركز حماية وحرية الصحفيين حقائق هي الشكاوى الموثقة، أو الرصد الذي يتابع مع الضحايا، ويُستكمل كل متطلباته.

وتصدر انتهاكا حجب المعلومات، والمنع من النشر قائمة الانتهاكات بتكرار بلغ 32 مرة لكل منهما، ونسبة بلغت 16%، فيما جاء بعدهما مباشرة انتهاكا المنع من التغطية، وحذف المادة المكتوبة أو المصورة بعدد تكرارات بلغ 21 لكل منهما، وبنسبة بلغت 11% لكل انتهاك.

ثم جاء في القائمة كل من التهديد، والمنع من البث، بـ 17 تكرار وبنسبة بلغت لكل منهما 8.5%، يليهما الرقابة المسبقة بعدد 14 مرة، وبنسبة 7%، ثم الرقابة اللاحقة بـ 10 تكرارات، وبنسبة بلغت 5%.

وكما في السنوات الخمسة الماضية اختلفت طبيعة الانتهاكات، فما عاد يتسيد القائمة الانتهاكات الجسيمة، بل قل عددها، لتظهر الانتهاكات غير الجسيمة والتي تتعلق بالعمل الصحفي اليومي. وفيما يلي جدول يبين الانتهاكات التي ادعى الصحفيون/ات بتعرضهم لها، مع عدد تكراراتها، ونسبها كما جاءت في إجاباتهم على استمارة المؤشر:

نوع الانتهاك	التكرار	النسبة
حجب المعلومات	32	16%
المنع من النشر	32	16%
المنع من التغطية	21	11%
حذف المادة المكتوبة أو المصورة	21	11%
تهديد	17	8.5%
المنع من البث	17	8.5%
رقابة مسبقة	14	7%
رقابة لاحقة	10	5%
الإضرار بالأموال	8	4%
القدح والذم	7	3.5%
توقيف بالاستناد إلى قرار المدعي العام	3	1.5%
حجب موقع إلكتروني	3	1.5%
الفصل من العمل لأسباب تتعلق بالعمل الصحفي	3	1.5%
حبس بحكم قضائي	2	1%
اعتداء بالضرب	2	1%
الحض على الكراهية والعنف	2	1%
مصادرة أدوات العمل	2	1%
منع من السفر	2	1%
مجموع `	198	100%

2:5:4: الانتهاكات التي رصدها و/أو وثقها فريق المركز

أولا: أغلقت الأجهزة الأمنية بتاريخ 7/5/2024، قناة «اليرموك» الفضائية، بعد مداهمة مقرّها، ومصادرة أجهزتها ومعدّاتها، وأصدر رئيس مجلس إدارة «اليرموك» وائل السقا بياناً، جاء فيه: «إننا في قناة اليرموك نستهجن هذا الإجراء المفاجئ، ويأتي هذا الإجراء المستغرب في ظرف دقيق وحسّاس من استهداف الأمة وقضاياها المركزية، والذي يستحوذ على معظم برامج القناة في هذه الفترة، ويشكل إساءة إلى صورة الحرّيات الصحفية والإعلامية في الأردن».

في حين قال مدير عام هيئة الإعلام المحامي، بشير المومني، إن الهيئة تقدمت الأسبوع الماضي بشكوى لمدعي عام عمّان بمواجهة شركة قناة اليرموك لقيامها بمخالفة قانون الإعلام المرئي والمسموع المتمثل بالبث دون ترخيص، حيث قرر المدعي العام مصادرة الأجهزة التي تستخدم في جريمة البث دون ترخيص باعتبارها جزءا من الادلة في الدعوى، مضيفا في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) إن الهيئة كانت قد تقدمت بعدة شكاوى في السابق بهذا الخصوص شمل عددا منها العفو العام، فيما كان آخر قرار قد صدر من أعلى هيئة قضائية في المملكة (محكمة التمييز) بالنقض وبأمر خطي، واعتبر أن ما تقوم به القناة يمثل جريمة البث بدون ترخيص، وتابع المومني «أن القرار وقع تبعا للقانون بما يتفق مع تعريف البث في قانون الإعلام المرئي والمسموع، وبما يتفق مع القرار الخاص الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين، الأمر الذي جعل الهيئة تتقدم بشكوى جديدة لدى مدعي عام عمّان وتمت الإجراءات القضائية من خلالها حسب القانون والأصول».

ثانيا: بتاريخ 23/6/2024 قررت محكمة الاستئناف، ردّ طلب الاستئناف على قرار حبس الزميلة الصحفية هبة أبو طه لمدة سنة، وأيّدت القرار، وثبّتت الحكم عليها بالحبس سنة في سجن «الجويدة» الصادر بتاريخ 11/6/ 2024 عن محكمة صلح عمّان، استنادا للتهم الموجهة إليها، وهي «إثارة الفتنة والنعرات بين أفراد المجتمع، واستهداف السلم المجتمعي والتحريض على العنف، بموجب قانون الجرائم الإلكترونية»، وكانت «هيئة الإعلام» قد قدمت شكوى بحقها على خلفية مقال نشرته على موقع «الناشر» اللبناني حمل عنوان «دور الأردن في الدفاع عن الكيان الصهيوني»، وكان مدّعي عام عمّان، قرّر بتاريخ 14/5/2024، توقيف الزميلة أبو طه في سجن «الجويدة» لمدة أسبوع على ذمّة التحقيق، بناء على شكوى «الحق العام» التي قدّمتها هيئة الإعلام بحقّها، واتهمتها فيها بـ «مخالفة قانون الجرائم الإلكترونية»، وقد أفرجت الأجهزة الأمنية، بتاريخ 13/2/2025، عن الصحفية هبة أبو طه بعد أن أنهت محكوميتها بالحبس لمدة سنة في سجن «الجويدة»، ودفع غرامة بلغت 5000 دينار أردني.

ثالثا: بتاريخ 2/7/2024، ألقت الأجهزة الأمنية على الزميل «أحمد حسن الزعبي» مالك وناشر موقع سواليف لتنفيذ الحكم القضائي القطعي بحقه، والقاضي بحبسه سنة مع الغرامة، بعد أن قرّرت محكمة صلح جزاء عمّان بصفتها الاستئنافية الحكم بحبس بتاريخ 09/08/2023، على خلفية دعوى رفعها ضدّه «الحقّ العام»، وتعود القضية إلى منشور كتبه الزعبي على صفحته على منصات التواصل الاجتماعي إبان إضراب الشاحنات، نهاية عام 2022، وجاء هذا القرار بعدما كانت محكمة الصلح قد قرّرت حبس الزعبي مدة شهرين، لكنّ النيابة العامة طعنت في الحكم، وتمّ قبول الطعن و»تغليظ العقوبة» على الزعبي، وقد جاء في المنشور الذي كتبه الزعبي (نقلا عن قرار المحكمة للقضية رقم 2694/2023) «كم تحتاجون من دماء أبنائنا حتى ترتوون؟ (لو بنزل الدم ما بنزل البترول) قد نزل الدم يا معالي الوزير، نحن الحطب لمدافئكم»، وقد تم توجيه تهمتين للكاتب الزعبي هما «القيام بفعل أدى إلى إثارة النزاع بين عناصر الأمة»، و»التحريض على الكراهية»، وقضت محكمة الجنايات في عمان، بتاريخ 16 يناير/ كانون الثاني 2025، باستبدال ما تبقى من مدة حكم الزميل أحمد حسن الزعبي بعقوبة مجتمعية قبل انتهاء مدة محكوميته بشهرين، ومما يذكر أن الحكم القضائي الصادر بحق الزميل الزعبي كان على خلفية نشره «منشورا» على منصات التواصل الاجتماعي.

وكان مركز حماية وحرية الصحفيين قد نشر بيانا بتاريخ 14/10/2024، ناشد فيه جلالة الملك عبد الله الثاني بإصدار عفو خاص عن الزميل أحمد حسن الزعبي، الذي يقضي عقوبة بالحبس لمدة عام منذ ما يزيد عن المئة يوم، وكذلك الزميلة هبة أبو طه، التي تقضي نفس العقوبة، منوها إلى أهمية الاهتمام بالظروف الصحية للزعبي، وأبو طه.

رابعا: بتاريخ 15/12/2024، قرر مدعي عام عمان حظر نشر أي معلومات تتعلق بواقعة حريق جمعية الأسرة البيضاء للمسنين، وجاء القرار سندا لأحكام المادة 39 من قانون المطبوعات والنشر، والمادة 225 من قانون العقوبات، وقد وجه مدير عام هيئة الإعلام بشير المومني، تعميما للعمل بمضمون القرار القضائي والتقيد التام بعدم نشر أي معلومات تتعلق بواقعة الحريق، ومنع تداول أي صور أو فيديوهات تتعلق بالقضية، وشمل الحظر وسائل التواصل الاجتماعي وفقا لمنطوق القرار.

6. التوصيات

يؤكد مركز حماية وحرية الصحفيين أنه ومنذ إطلاقه لتقرير مؤشر حالة الإعلام في الأردن، منذ أكثر من ٢٠ عاما، حرصه على أن يقدم لصانعي القرار توصيات لتحسين بيئة الإعلام، ويتعمد في كل سنة تكرار بعض التوصيات التي يجد المركز أن من الضروري النظر بها، والتعامل معها كأولوية للتقدم خطوات نحو الأمام.

1. تعديل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، والتخلص من العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية المغلظة.
2. تطبيق البروتوكولات التي أقرتها الحكومةلإنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وضرورة وجود هيئات مكلفة بمراقبة إنفاذ القانون، وآليات المساءلة.
3. تبني الحكومة استراتيجية، وخطط تدعم حرية التعبير والإعلام مرتبطة بمؤشرات قياس وإطار زمني.
4. إلغاء إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين لتعارضها مع المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
5. إنشاء صندوق وطني لدعم وسائل الإعلام.
6. وضع خطة إنقاذ، مرتبطة بفكرة صندوق وطني لدعم الإعلام، لمساعدة وسائل الإعلام في التدريب، والتأهيل للانخراط في حقبة الإعلام الرقمي، وتوفير الإعفاءات الضريبية.
7. تأسيس مرصد للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام، والتعبير، خاصة ما يقع منها على منصات التواصل الاجتماعي.
8. زيادة الاهتمام بتقديم المساعدة، والعون القانوني لضحايا الانتهاكات من الصحفيين والصحفيات، وتوفير هذه الخدمات للنشطاء، والناشطات على منصات التواصل الاجتماعي، والمدافعين عن حرية الإعلام والتعبير.
9. منع الإفلات من العقاب ومساءلة الجهات التي تنتهك حرية الإعلام، والتعبير، ومن ينتهك حقوق الصحفيين والصحفيات المرتبطة بعملهم الإعلامي، والصحفي، وإنصاف كل من يقع بحقه انتهاك نتيجة ممارسته لحرية التعبير، والإعلام.
10. دعوة الحكومة إلى التوقف عن الحد من الوصول إلى الإنترنت بشكل فعال، وممارسة ضغوطات على مزودي خدمات الإنترنت، لإضعاف السرعات في أمكان التوتر، والأزمات، خاصة عبر خاصية البث المباشر.

رد وزارة الاتصال الحكومي على الأسئلة الموجهة من مركز حماية وحرية الصحفيين لغايات التحضير لإعداد وإصدار تقرير حالة الإعلام في الأردن لعام 2024

1. كيف تقيمون مساحة حرية التعبير في الأردن وهل تجدونها بحالة تحسن وتقدم أم ترونها بحالة تراجع أم بقيت تراوح مكانه ما هي وجهة نظركم؟

الإجابة

حرية التعبير في الأردن تعدّ من الثوابت التي تحرص الدولة على ترسيخها وتعزيزها، انطلاقًا من توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي يؤكد دائمًا على أهمية الإعلام المهني والمسؤول، وضرورة توفير بيئة تضمن حرية التعبير ضمن إطار من احترام القانون وأخلاقيات المهنة.

إن التنوع الإعلامي، الذي يشمل الصحافة المكتوبة والإلكترونية، بالإضافة إلى الإذاعات والقنوات التلفزيونية، يعكس حيوية المشهد الإعلامي الأردني، ويعدّ مؤشراً على التزام الدولة بتكريس التعددية وحرية التعبير ضمن إطار يحترم القوانين والضوابط المهنية.

في السنوات الأخيرة، شهدنا تقدمًا في مجال حرية التعبير، سواء من خلال التعديلات التشريعية التي تهدف إلى ضمان حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات، أو من خلال الجهود المستمرة لتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية، مما يساعد على ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح. كما تم الموافقة على السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي، وتكليف وزارة الاتّصال الحكومي بالسير في الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء فيها بالتنسيق مع الجهات المعنيَّة، وتتضمن السياسة ثمانية محاور رئيسة.. (الاتصال مع الجمهور ووسائل الإعلام، والتشريعات الإعلامية، ووسائل الإعلام، ووسائل التَّواصل الاجتماعي، والتحديث السّياسي، والتَّحديث الاقتصادي والإداري، والتَّقارير المعنيَّة بالحريَّات الإعلامية، والإعلام التَّنموي، وسيتمُّ ضمن كلّ محور من هذه المحاور تنفيذ عدد من الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوّة)، بالإضافة إلى الخطط الاستراتيجية لمؤسسات الإعلام الرسمي والتي تسهم في تطوير المشهد الإعلامي عبر التحول الرقمي، وتعزيز المهنية، ودعم المحتوى المحلي، مما يرفع من جودة الإنتاج الإعلامي ويساهم في تعزيز المصداقية، وتمكين الحوار البناء، ودعم حرية التعبير المسؤولة.

ولضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ودعمها، وضمان ديمومتها وتطورها، ومواكبة التطوُّر التّقني اقر مجلس الوزراء مشروع نظام معدّل لنظام رُخص البثّ وإعادة البثّ الإذاعي والتلفزيوني بتخفيض الرُّسوم المستوفاة عنها إلى النصف، وذلك لغايات دعم تشجيع الاستثمار، ومواكبة التطوُّر التّقني في مجال البثّ وإعادة البثّ.

كذلك، تم سابقاً اتخاذ خطوة مهمة بزيادة سعر الإعلان الحكومي، بحيث يُمكن للوسائل الإعلامية الحصول على موارد إضافية تدعم استدامتها وتوفر لها فرصة لتغطية تكاليف الإنتاج وتطوير المحتوى.

كما صادق وزير الاتصال الحكومي على التعليمات الخاصة بتشكيل لجنة دائمة (للحريات وحقوق الإنسان الإعلامية)، لضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وضمان الحرية والحيز المتاح لهم، اللجنة ستنهض بمهام نوعية في ميدان الحريات وحقوق الإنسان الإعلامية وتعزيزها.

2. ما أبرز التحديات التي تواجه الإعلام، وما هي برأيكم خارطة الطريق للنهوض؟

الإجابة

لا يمكن إنكار التحديات التي يواجهها المشهد الإعلامي، سواء على مستوى التحولات الرقمية أو مواجهة المعلومات المضللة والكاذبة، او التحديات في المشهد الاعلامي بسبب الحروب وعدم الاستقرار في المنطقة وهو ما يستدعي توازناً دقيقاً بين الحرية والمسؤولية. نحرص على توفير بيئة تتيح للصحفيين العمل بحرية مع مراعاة المعايير المهنية، كما نسعى لتعزيز الشراكة مع المؤسسات الإعلامية بأطيافها المختلفة.

ونؤمن بأن حرية التعبير هي ركيزة أساسية لأي مجتمع ديمقراطي، ونعمل بشكل مستمر على تطوير السياسات التي تحافظ عليها وتعززها، بما ينسجم مع رؤية الأردن لمستقبل إعلامي متطور ومنفتح.

وفيما يتعلق بخارطة الطريق للنهوض بالإعلام، تعكف

الحكومة حاليا على التحضير لتصور حول الإجراءات المطلوبة لتعزيز النهوض بقطاع الإعلام، وتمكينه من تعزيز حضوره الرقمي، فالحكومة معنية بتعزيز دور الإعلام المهني والموضوعي، ومنفتحة على النقد البناء الذي يخدم المصلحة العامة، ومواكبة التطورات في قطاع الإعلام، لتشجيع وسائل الإعلام على تطوير أدواتها للتحول الرقمي، وستعمل بشكل تشاركي مع الجهات المعنية.

عقدت وزارة الاتصال الحكومي سلسلة لقاءات دورية تواصلية مكثفة مع مختلف أطياف الجسم الإعلامي في المملكة، لوضع تصور مستقبلي للمشهد الإعلامي الوطني خلال السنوات المقبلة؛ للنهوض بالإعلام وتعزيز دوره وأدواته.

هذا التصور المستقبلي يتضمن 3 مراحل وعلى النحو التالي:

- المرحلة الاولى: عقد لقاءات تواصلية مع مختلف أطياف الإعلام في المملكة، والوزارة انتهت من هذه اللقاءات التي تهدف للتشاور والتحاور حوّل التحديات التي تواجه المشهد الإعلامي الوطني.
- المرحلة الثانية: تشكيل فرق عمل متخصصة من القطاعات الإعلامية لوضع تصوراتهم الواقعية حول التحديات التي تواجه عملهم.

المرحلة الثالثة: سيجري إعداد وثيقة حوّل التصور الإعلامي المستقبلي تتضمن أدوات قياس محددة زمنياً وقابلة للتنفيذ، من المتوقع أن يُعلن هذا عنه في منتصف العام الحالي 2025، هذا التصور سيكون خطوة بالاتجاه الصحيح للنهوض بواقع الإعلام الوطني والتحديات التي يواجهها، ووضع اقتراحات لتطويره وتعزيز دوره.

- 3. ما هي أبرز قصص النجاح التي حققها الأردن في ميدان الإعلام؟

الإجابة

الإعلام الأردني مثّل سردية عظيمة في تفنيد رواية الاحتلال الاسرائيلي على مدى ما يزيد عن 471 يوم من حرب الإبادة الاسرائيلية على غزة وساهم الإعلام الأردني بشقيه الرسمي والخاص بنقل معاناة الشعب الفلسطيني التي سببتها آلة الحرب الإسرائيلية وتقديم تغطية شاملة لمعاناة الأطفال والنساء والمرضى في ظل حصار يطبق على قطاع غزة ونقل صورة الظلم الواقع عليهم من الاحتلال إلى العالم.

- كما حقق الأردن العديد من قصص النجاح في ميدان الإعلام، مستندًا إلى رؤية وطنية تدعم حرية الصحافة وتمكين الإعلاميين وتعزيز الشفافية. ومن أبرز هذه النجاحات «إعلان عمان» والذي صدر في ختام فعاليات الأسبوع الثالث عشر للدراية الإعلامية والمعلوماتية» والذي عقد في الاردن، هذا الاعلان تضمن التأكيد على التزام الأردن بتعزيز الثقافة الإعلامية والمعلوماتية كأداة رئيسية في دعم حرية التعبير، الإعلان يدعو الحكومات للالتزام بتهيئة بيئة تعزز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ويمثل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات الأفراد والمجتمع في التعامل مع المعلومات بوعي ومسؤولية، خاصة في ظل التحديات الرقمية والتدفق الكبير للمعلومات عبر الوسائل المختلفة.
- كما أن اختيار الأردن لعقد المؤتمر الثالث عشر للأسبوع العالمي للتربية الإعلامية والمعلوماتية والذي صدر عنه «إعلان عمان» يؤكد على مكانة الأردن وتقدمها وتطورها وريادتها في هذا المجال.
- وفي دراسة أعدها معهد الإعلام الأردني حول حالة الدراية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن، في ضوء الخطة الوطنية لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية (2020-2023)، اشارة الدراسة إلى أن الأردن أنهى السيناريو الثالث وأصبح على أعتاب السيناريو الرابع من سيناريوهات التربية الإعلامية والمعلوماتية بحسب تصنيف اليونسكو، والذي يدل على أن الدراية الإعلامية منتشرة على نطاق واسع، وتوجد سياسة وطنية للدراية الإعلامية والمعلوماتية، ويستطيع معظم المواطنين الوصول إليها.
- إقامة النسخة الأولى من منتدى الأردن للإعلام والاتصال الرقمي والذي هدف إلى تعزيز الحوار والتبادل الفكري بين الإعلاميين، ومناقشة القضايا والتحديات التي تواجه صناعة الإعلام، وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز أخلاقيات المهنة وحرية الإعلام ومواكبة التطورات في مجال الإعلام والاتصال الرقمي (تضمن المنتدى ثماني جلسات، شارك فيها أكثر من 30 متحدثا محليا وعربيا وعالميا، بالإضافة إلى حضور قيادات إعلامية من دول عربية وأجنبية. وخبراء لمناقشة واقع الإعلام في الأردن والدول العربية وأبرز التحديات التي تواجه

الصحفيين، مع التركيز على تطوير المحتوى الإعلامي وتعزيز حرية الصحافة).

- إطلاق منتدى الإعلام الحكومي الذي يشكل منصة حوارية تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومة ووسائل الإعلام، بما يضمن تدفق المعلومات بشفافية، ويمكّن الصحفيين من أداء دورهم بحرية ومسؤولية.
- اقرار القانون المعدل لقانون حق الحصول على المعلومات 2024 والذي تضمن العديد من الممارسات الفضلى.
- صادق وزير الاتصال الحكومي على التعليمات الخاصة بتشكيل لجنة دائمة (للحريات وحقوق الإنسان الإعلامية)، لضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وضمان الحرية والحيز المتاح لهم، اللجنة ستنهض بمهام نوعية في ميدان الحريات وحقوق الإنسان الإعلامية وتعزيزها، وبموجب التعليمات الخاصة باللجنة المشكلة في هيئة الإعلام تضطلع اللجنة بعدد من المهام منها:
- تقديم التوصيات والاقتراحات لتطوير حقوق الإنسان الإعلامية بما يتفق مع أحكام الدستور والتشريعات والمعايير الدولية والممارسات الفضلى.
- المساهمة مع الشركاء في المجال الإعلامي الحقوقي بالنهوض في الحريات وحقوق الإنسان الإعلامية.
- خلق بيئة ومناخ نوعي يمكن الإعلام والصحفيين من النهوض بأداء رسالتهم السامية.
- كما إن التعليمات إضافة لكونها سابقة وذات مفاهيم تقدمية، فإنها نصت صراحة على بناء ميثاق للحريات وحقوق الإنسان الإعلامية والعمل مع وسائل الإعلام المرخصة تحقيق معايير حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي يعزز من القدرات وعمليات التمكين الإعلامي.

هذه النجاحات تعكس التزام الأردن بدعم حرية الصحافة، وتعزيز دور الإعلام كركيزة أساسية في العملية الديمقراطية والتنمية المستدامة.

4. بعد مضي أكثر من عام على تعديلات قانون الجرائم الإلكترونية.. هل تعتقدون انه بحاجة للتعديل خاصة على ضوء كلام الملك خلال اجتماعه مع المركز الوطني لحقوق الإنسان» إذا وجدنا أن القانون يقيد الحقوق والحريات سنعدله»، وطلب منهم دراسة الأثر التشريعي له؟ مع التذكير أن الدولة الأردنية وافقت خلال الاستعراض الدوري الشامل على توصيات تطلب مراجعة وتعديل القانون؟

الإجابة

قانون الجرائم الإلكترونية جاء في إطار تحديث المنظومة التشريعية لمواكبة التطورات التكنولوجية، وحماية المجتمع من الجرائم الرقمية التي باتت تشكل تحديًا عالميًا متسارعاً، مع الحرص على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وضمان حرية التعبير.

تؤكد الحكومة على التزامها المستمر بمراجعة التشريعات وتؤكد أن هناك مساحة للحوار والتقييم المستمر لضمان تحقيق القانون لأهدافه دون المساس بحرية التعبير أو تقييدها.

5. هناك معلومات أن قانون الجرائم الإلكترونية تسبب بتوقيف أعداد كبيرة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العام الماضي.. هل لديكم احصائيات عن عدد الذين تم محاكمتهم و/أو أوقفوا، و/ أو صدرت بحقهم قرارات بالحبس بسبب آراء كتبت في وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي؟ هل ترون أن قانون الجرائم الإلكترونية قد ساهم في تقليص جرائم القدح والذم والإشاعات والأخبار الكاذبة؟ وهل لديكم أي دراسات أو تحليل محتوى يجيب على ذلك؟

الإجابة

المعلومات والإحصائيات المتعلقة بعدد الأشخاص الذين تم توقيفهم أو محاكمتهم بموجب قانون الجرائم الإلكترونية هي من اختصاص الجهات القضائية والأمنية المعنية، وهي المخولة بتقديم البيانات الدقيقة حول هذه القضايا.

ما يمكن التأكيد عليه هو أن القانون يهدف إلى حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية، مثل خطاب الكراهية والتشهير والابتزاز والاحتيال الرقمي، وليس تقييد حرية التعبير كما أن الحكومة ملتزمة بمبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، الذي يضمن أن جميع الإجراءات تتم وفقًا للأطر القانونية المعتمدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الملكية بضرورة مراجعة أي تشريع إذا ثبت أنه يقيّد الحقوق والحريات.

أما الارتفاع الكبير فقد لاحظت مديرية الأمن العام

أن الزيادة بالتحديد كانت في عدد قضايا الاحتيال المالي الإلكتروني وبمقدار الضعف تقريبا وذلك نظرا لازدياد المنصات والتطبيقات الرقمية العالمية والمحلية المستخدمة في التعاملات المالية، مما فتح الباب للمجرمين لاستخدامها لأهداف احتيالية للإيقاع بالضحايا خاصة ممن ينقصهم المعرفة والدراية اللازمة لحمايتهم وأجملت اهم الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع منها:

- التطور التكنولوجي المتسارع، وفر أدوات ووسائل جديدة لاستغلال الثغرات الأمنية وسرقة البيانات واستخدامها للإيقاع بالضحايا خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الإنترنت والأجهزة الذكية وازدياد في اعداد مستخدمي الوسائل وازدياد حجم المعلومات المتاحة، مما زاد من فرص استهداف الأفراد والشركات، وذاد معها تسجيل الجرائم الإلكترونية.
- الحملات الإعلامية التي تزامنت مع تعديلات القانون الجديد حول حقوق الأفراد والمؤسسات القانونية في مجال الجرائم الالكترونية، ساهمت في تعزيز الوعي لدى الأفراد المؤسسات بقدرتهم على التقاضي والتشاكي لتحصيل حقوقهم، خاصة مع قيام مديرية الأمن العام بتعزيز قدراتها التحقيقية، الأمر الذي زاد عدد القضايا المسجلة بشكل فعلي، والتي كانت تحدث سابقاً دون الإبلاغ عنها.
- ضعف المعرفة الرقمية والتحصين من مخاطر الأمن السيبراني، لدى الأفراد الذين أصبحوا عرضة للجرائم الإلكترونية بسبب عدم مواكبة المعرفة الرقمية أو مهارات ووسائل حماية بياناتهم، إضافة للإغراءات المقدمة للضحايا والوعود بتحقيق الأرباح وحصد الجوائز من خلال روابط وهمية.

7. مؤشر حالة الإعلام توصل لنتائج واستخلاصات أن الانتهاكات الجسيمة تراجعت، وحلت بدلا منها الانتهاكات غير الجسيمة مثل زيادة الرقابة الذاتية الرقابة المسبقة من إدارات وسائل الإعلام لأسباب غير مهنية تدخلات مباشرة من الحكومة والأجهزة الأمنية حجب معلومات أوامر منع نشر.. هل توافقون أم تعارضون هذه المؤشرات.. وكيف تفسرون ذلك؟

الإجابة

تولي الحكومة أهمية كبيرة للحفاظ على بيئة إعلامية حرة ومسؤولة تضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وللإعلاميين أداء دورهم الرقابي والمسائل بشكل مهني. هناك وعي متزايد لدى وسائل الإعلام والصحفيين بضرورة الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية، ونؤكد على ضرورة وجود توازن بين حق الإعلاميين في التعبير عن آرائهم بحرية وبين ضرورة مراعاة المهنية الأعلامية.

قرار منع النشر يصدر من الجهات القاضية ويعقد اختصاصا لها، ولا علاقة لهيئة الإعلام بما يصدر من اوامر منع النشر.

8. قرارات الحبس القطعية بحق الصحفيين سابقة لم تحدث من قبل في الأردن، وهنا لدينا حالتي احمد حسن الزعبي، وهبه ابو طه ألا ترون أنها ستؤثر بشكل كبير على صورة الأردن ومكانته في المؤشرات الدولية؟

الإجابة

نؤكد أن القضاء الأردني هو قضاء مستقل ونزيه، وهو الذي يحدد المسؤولية وفقًا للأطر القانونية والتشريعية المعتمدة. وتُعتبر المحاكم الأردنية هي الجهة المختصة في البت بأية دعاوى او شكاوى، فالقرارات القضائية التي تتخذها المحاكم في مثل هذه القضايا هي قرارات محكومة بالقانون ووفقًا للتشريعات المعمول بها في المملكة. ومنسجمة مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي كفلت حق التعبير وأجازت تقييده بقيود محددة بنص القانون في حال ان تكون ضرورية لحماية الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة.

لا يتم توقيف أي إعلامي وصحفي إلا بناءً على أمر قضائي، علما ان هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تراقب الانتهاكات - إن وجدت - ومدى استجابة الحكومة لذلك وتؤخذ تقارير هذه المنظمات بعين الاعتبار ويتم الرد الرسمي على ما ورد فيها، وان الجهود الحكومية مستمرة في تدريب أجهزة إنفاذ القانون على المعايير الدولية للحق في حرية الرأي والتعبير، من خلال المشاركة الفاعلة في ورشات عمل ومؤتمرات حقوق الإنسان والتي تؤكد على حق التعبير عن الرأي وضرورة تنفيذ التعليمات على أرض الواقع.

إن النظام القضائي الأردني يظل دائمًا حاميًا للحقوق والحريات، ونحن نؤمن بأن أي قضية يتم معالجتها بشكل

عادل وشفاف سيكون لها الأثر الإيجابي على تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة ودورها في ضمان العدالة والمساواة لجميع المواطنين، بما في ذلك الصحفيين.
كما إن قانون الجرائم الإلكترونية ليس قانوناً تعسفياً بل قانون حاجة نظمته معظم الدول في العالم وتعاطت مع الاختلالات الناشئة عن استخدام ادوات التكنولوجيا ولا يرد القول بوجود اغراض سياسية او دوافع كيدية في تطبيقه لا سيما ان القضاء الاردني هو سلطة مستقلة وتحكم وفق قواعد الادلة والاثبات بنزاهة وحيادية

9. تواجه وسائل الإعلام أزمة موارد متعاظمة، وتفكير الحكومة ينصب على تقديم الدعم بشكل مباشر أو غير مباشر للصحف اليومية، ولم يكن هناك خطط لدعم وسائل الإعلام المستقلة.. ما هي خطتكم لدعم وسائل الإعلام باعتبارها منصات للمعرفة وقنوات للمساهمة في الإصلاح والمشاركة السياسية. وهل تؤيدون وجود صندوق مستقل لدعم الإعلام؟

الإجابة

ندرك تمامًا التحديات الكبيرة التي تواجهها وسائل الإعلام في الأردن، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالكثير من الصحف ووسائل الإعلام، ما يؤثر على قدرتها في تقديم منتجاتها. وضرورة تهيئة بيئة امنه ومستدامة لضمان توفير مناخات تشريعية تشجع الاستثمارات الإعلامية؛ ولضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ودعمها، وضمان ديمومتها وتطورها، ومواكبة التطوُّر التّقني اقر مجلس الوزراء مشروع نظام معدّل لنظام رُخص البثّ وإعادة البثّ الإذاعي والتلفزيوني بتخفيض الرُّسوم المستوفاة عنها إلى النصف، وذلك لغايات دعم تشجيع الاستثمار، ومواكبة التطوُّر التّقني في مجال البثّ وإعادة البثّ.
كذلك، تم سابقاً اتخاذ خطوة مهمة بزيادة سعر الإعلان الحكومي، بحيث يُمكن للوسائل الإعلامية الحصول على موارد إضافية تدعم استدامتها وتوفر لها فرصة لتغطية تكاليف الإنتاج وتطوير المحتوى.
إن إنشاء صندوق مستقل لدعم الإعلام هو مقترح طُرح خلال الجلسات التشاورية التي عقدتها وزارة الاتصال الحكومي مع الجهات المعنية لتطوير المشهد الإعلامي، وهو يعكس حرص الأطراف المعنية على تعزيز استدامة الإعلام المهني ودعمه ماليًا في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهه.
ومن شأن تنفيذ هذا المقترح ان يساهم بتوفر تمويلًا مستدامًا لوسائل الإعلام، والمساعدة في تطوير المحتوى الإعلامي، ودعم الصحافة الاستقصائية، وتعزيز الابتكار الرقمي في المجال الإعلامي ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الفكرة يحتاج إلى دعم مالي قوي يتناسب مع طموح وأهداف الصندوق، بحيث يكون قادرًا على تقديم مساهمات حقيقية وفعالة للقطاع الإعلامي، وليس مجرد آلية شكلية. كما يتطلب الأمر دراسة متأنية لنموذج التمويل وآليات توزيع الموارد لضمان تحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة في الدعم، بحيث يستفيد منه الإعلام بمختلف اطيافه.

10. هل ترون أن الحكومة تتدخل بوسائل الاعلام، وأحيانا تفرض توجهاتها باستخدام الإعلانات الرسمية

الإجابة

(الكلمة) والاعلانات القضائية؟
لا تدخل في عمل المؤسسات الإعلامية، العمل الاعلامي يتمتع بالاستقلالية، ولكن نقدم أفكارًا وتعاونًا مهنيًا مع تلك المؤسسات الأمر لا يتعلق بإملاء توجيهات على أية جهة إعلامية، بل بدمج مهني يضمن تعزيز العلاقة مع الإعلام للتواصل وايصال المعلومات إلى المواطنين. والحكومة الأردنية تؤمن بأهمية الاشتباك مع وسائل الإعلام باعتبارها شريكًا أساسيًا في تعزيز الحوار الوطني، وتفعيل المشاركة السياسية، وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية.
كما أشير هنا إلى مشروع قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2025. حيث يهدف مشروع التعديل لتعزز استقلالية المؤسسات الإعلامية الرسمية ودعم جهودها للنهوض بالرسالة الإعلامية للدولة.
والتعديلات الواردة تتماشى مع الممارسات الفضلى حول استقلالية الإعلام. التعديل سمح بأن لا يقتصر تولي رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية (بترا) على وزير الاتصال الحكومي وذلك بالسماح بأن يتولى هذين الموقعين وزير الاتصال الحكومي أو من يسميه رئيس الوزراء.
ولابد من الإشارة إلى أن قرار مجلس الوزراء رفع سعر

الإعلان الحكومي في الصحف اليومية الورقية، هذا القرار يأتي في سياق زيادة الدعم الحكومي للصحف اليومية التي تواجه تحديات مالية كبيرة، ويسهم في تمكينها من إيجاد حلول وإيرادات مستدامة. رفع سعر الإعلان الحكومي يهدف إلى تعزيز قدرة الصحف على مواجهة التحديات المالية، وحماية حقوق العاملين فيها، بالإضافة إلى تحسين قدرتها التنافسية مع باقي وسائل الإعلام، سواء التقليدية أو الرقمية.

من المهم التأكيد على أن هذا الدعم يأتي في إطار مساندة الإعلام الوطني المستقل، ويركز على إقامة شراكة مهنية تهدف إلى تحسين العلاقة مع الإعلام وتسهيل وصول المعلومات إلى الجمهور. ويسهم في توفير بيئة صحفية قادرة على أداء دورها بكفاءة، في الوقت الذي نحرص فيه على ضمان استقلالية وسائل الإعلام، وحمايتها من أي تدخلات قد تؤثر على مصداقيتها."

11. هل تتكرموا بتزويدنا بأرقام عن قيمة الإعلانات الرسمية للصحف عام 2024، والإعلانات القضائية، وقيمة الاشتراكات؟

الإجابة

البيانات التفصيلية حول قيمة الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات لعام 2024 هي من اختصاص الجهات المعنية مباشرة بهذا الشأن، كدائرة المشتريات الحكومية ووزارة المالية، وزارة العدل، ومجالس إدارة الصحف، ويمكن الحصول عليها من خلال المؤسسات ذات العلاقة.

نؤكد على التزام الحكومة بمبدأ الشفافية، وأن المعلومات المتعلقة بهذه الملفات متاحة من خلال القنوات الرسمية المختصة

12. في عام 2024 استمرت حرب الإبادة على غزة، وجرت الانتخابات النيابية، وسقط نظام بشار الأسد في سوريا.. إلى أي درجة كان هناك تدخلات حكومية في تعامل وسائل الإعلام مع هذه الأحداث، وكيف تقيمون تعامل وسائل الإعلام معها، والمساحات المتاحة لها؟

الإجابة

في تقييمنا لتعامل وسائل الإعلام مع هذه الأحداث، يمكن القول إن معظم وسائل الإعلام الوطنية قد أظهرت مستوى عالٍ من المسؤولية، وقامت بتقديم تغطية شاملة ومتنوعة، مع الحفاظ على المهنية والالتزام بالقيم الوطنية. لقد تمكنت وسائل الإعلام من تقديم مساحات كافية من النقاش والتحليل لهذه القضايا، مع الحفاظ على التوازن في تقديم المعلومات والآراء المتنوعة، مما يعكس نضج الإعلام الأردني وحرصه على تقديم رؤية متعددة الأطراف. نحن في الحكومة نؤمن أن الصحافة الحرة والمستقلة هي حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي، ونحن ملتزمون بتوفير البيئة التي تسمح لوسائل الإعلام بالعمل بحرية ضمن الأطر القانونية، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني.

13. يعتبر الأمان الوظيفي للصحفيين من أهم التحديات، وقد يكون سببا في تراجع الحالة المهنية، وتزايد ظاهرة الاحتواء.. هل للحكومة تصورا للحد من طغيان مخاوف الصحفيين عن مستقبلهم المهني في ضوء تراجع الوضع الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية؟

الإجابة

ندرك تمامًا التحديات الكبيرة التي تواجهها وسائل الإعلام في الأردن، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالكثير من الصحف ووسائل الإعلام، ما يؤثر على قدرتها في تقديم منتجاتها وتطويرها وضرورة تهيئة بيئة امنه ومستدامة لضمان توفير مناخات تشريعية تشجع الاستثمارات الإعلامية؛ ولضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ودعمها، وضمان ديمومتها وتطورها، ومواكبة التطوُّر التّقني اقر مجلس الوزراء مشروع نظام معدّل لنظام رُخص البثّ وإعادة البثّ الإذاعي والتلفزيوني بتخفيض الرُّسوم المستوفاة عنها إلى النصف. وذلك لغايات تشجيع الاستثمار ومواكبة التطوُّر التّقني في مجال البثّ وإعادة البثّ، وصدور قرار مجلس الوزراء برفع سعر الإعلان الحكومي ومنها إعلانات العطاءات الحكومية في الصحف اليومية الورقية، وهذا القرار يأتي في سياق زيادة الدعم الحكومي للصحف اليومية التي تواجه تحديات مالية كبيرة، ويسهم في تمكينها من إيجاد حلول وإيرادات مستدامة.

14. رفع سعر الإعلان الحكومي يهدف إلى تعزيز قدرة الصحف على مواجهة التحديات المالية، وحماية حقوق العاملين فيها، بالإضافة إلى تحسين قدرتها التنافسية مع باقي وسائل الإعلام، سواء التقليدية أو الرقمية.

14- هل توجد صناعة إعلام في الاردن، وما هي التحديات التي تواجهها، هل هو نقص في التمويل، ضعف في كفاءة الموارد البشرية، أم ضعف في توظيف التكنولوجيا؟

الإجابة

الإعلام الأردني يتمتع بتاريخٍ طويل من المهنية والتأثير، وهو يُشكّل جزءًا أساسيًا من المشهد الإعلامي العربي. ومع ذلك، فإن التحوّلات التكنولوجية والتحديات الاقتصادية تفرض واقعًا جديدًا يتطلب تطويرًا مستمرًا في البنية الإعلامية لتعزيز تنافسيتها وقدرتها على الاستدامة. صناعة الإعلام في الأردن تمتلك أسسًا قوية لكنها بحاجة إلى التطوير المستمر لمواكبة التحولات العالمية. ندرك أهمية تحقيق استدامة الإعلام، وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا، ورفع كفاءة الكوادر الإعلامية، وتسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال سياسات وبرامج داعمة تضمن أن يبقى الإعلام الأردني مهنيًا، مستقلًا، ومستدامًا في مواجهة التحديات المتغيرة.

15. نقاش واسع وجدل عن دور الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام وتأثيراته، هناك من يحذر من أثره على تقليص الاعتماد على الصحفيين والفنيين، وكذلك تزايد مخاطر التزوير والأخبار الكاذبة والزائفة، في حين هناك من يرى أنه سيسهم في تحسين جودة المواد الإعلامية. هل بلورت وزارة الاتصال الحكومي تصورا، ولديها خطة للتعامل مع هذا التحول الكبير القادم؟

الإجابة

مستقبل الإعلام مرتبط بالالتزام الإعلامي بالمواثيق الأخلاقية، والمعايير المهنية، لضمان أداء الرسالة الإعلامية على أكمل وجه في مواجهة التطورات التكنولوجية المتسارعة على هذا القطاع، إضافة إلى دور الصحفيين والإعلاميين في النهوض بالعمل الإعلامي بما يتماشى مع هذا التطور.

ولا بد من الاشارة إلى الجهود التي قادها الأردن في مجلس وزراء الإعلام العرب للتفاوض جماعياً مع شركات الإعلام الدولية بما يعزز من المشهد الإعلامي في المنطقة ويحمي المحتوى العربي وحقوق الشركات والمؤسسات الإعلامية والصحفية العربية، فنحن نقف أمام تحد تفرضه تقنيات الذكاء الاصطناعي وأن ما ينتج باستخدام هذه التقنيات قد يعزز من انتشار الإشاعات التي تمس الأمن المجتمعي، واعتداء على خصوصية الأفراد وبث خطاب الكراهية وهذا يتطلب من الإعلام الشفافية والسرعة في إيضاح أي حدث قبل أن يتحول إلى إشاعة، ولابد من الاشارة إلى جهود الوزارة والجهات الشريكة في ملف التربية الاعلامية والمعلوماتية إضافة إلى أهمية مفاهيم التربية الإعلامية في المدارس والجامعات وبين جميع شرائح المجتمع.

16. قامت الحكومة بحجب تطبيق « تيك توك» وما زال الحجب مستمرا، هل تنوون إزالة الحجب أو مراجعة القرار؟

الإجابة

إن قرار حجب تطبيق «تيك توك» جاء في إطار الحفاظ على الأمن المجتمعي وحماية المصلحة العامة، وذلك بعد رصد استخدامات غير مسؤولة للمنصة ساهمت في نشر محتوى مضلل وتحريض على انتهاك القوانين، مما شكل تهديدًا للسلم المجتمعي، مع التأكيد على ان القرارات المتعلقة بتنظيم الفضاء الرقمي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحريات والمسؤوليات.

أما فيما يتعلق بمراجعة القرار أو إمكانية رفع الحجب، سيكون مرهونًا بتنفيذ التعديلات المطلوبة من الشركة المشغلة للتطبيق، والتي تشمل ضمان منع إساءة استخدام المنصة من قبل المستخدمين، مثل تمجيد أعمال العنف، دعوات الفوضى، وترويج الفيديوهات المزورة من خارج المملكة التي قد تؤثر على مشاعر المواطنين او تساهم في التضليل ونشر المعلومات الزائفة.

17. أكثر من تم مقابلتهم لغايات إعداد تقرير حالة الإعلام يجدون أن وزارة الاتصال الحكومي لم تحدث أثرا، ولا ضرورة لوجودها، ويمكن الاكتفاء بالوزير كناطق رسمي، ويمكن تحويلها لمكتب للاتصال الحكومي في رئاسة الوزراء.. كيف تنظرون لهذه الآراء، وما الذي قدمته وزارة الاتصال الحكومي برأيكم؟

الإجابة

وزارة الاتصال الحكومي هي مؤسسة تعمل على تعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين، وضمان وصول

المعلومات بدقة وشفافية، وتعزيز البيئة الإعلامية الوطنية.

نحترم جميع الآراء، لكن من الضروري التذكير بأن الوزارة لم تُنشأ فقط لأغراض الإعلام الحكومي، وإنما لتكون ذراع الحكومة الاتصالي والاعلامي مع المجتمع والعالم، ولتنفيذ سياسات واستراتيجيات إعلامية تعزز من التربية الإعلامية والمعلوماتية، وتدعم حرية الصحافة، وتوفر بيئة إعلامية متطورة قائمة على التفاعل والانفتاح وتنهض بالمشهد الاعلامي وتساهم في تطويره.

ولوزارة الاتصال الحكومي بموجب نظام التنظيم الإداري مهام رئيسية هي:

وضع سياسة عامة للإعلام والاتصال الحكومي ترتكز على المبادئ التالية:

- الالتزام بنصوص الدستور ضماناً لحرية التعبير عن الرأي وتعزيزاً للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية.
- تعزيز دور الإعلام الوطني في الدفاع عن المصالح العليا للدولة والتمسك بالقيم الأصيلة للمجتمع الأردني.
- حماية تعددية وسائل الإعلام وتنوعها وتعزيز دورها وفقاً للتشريعات النافذة.
- تعزيز حق الجمهور بوسائل إعلام مهنية وموضوعية تحترم العقل والحقيقة وكرامة الإنسان و حر يته .
- تنمية وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتعزيز مبادئ المساواة والعدل وسيادة القانون.
- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي والإشراف عليها و متا بعتها .
- توفير المعلومات الأساسية المتعلقة بالحكومة ومؤسسات الدولة لوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وتوثيق علاقات التعاون معها.
- إعداد المواد الإعلامية المتعلقة بأنشطة الحكومة والمناسبات الوطنية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات الإعلام الحكومي.
- تقديم الدعم الفني للناطقين الإعلاميين في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، وبناء قدراتهم ورفع مستوى أدائهم.
- نشر التربية الإعلامية والمعلوماتية.
- التصدي للإشاعات وخطاب الكراهية وانتهاك حرمة الحياة الخاصة.
- نقل صورة إيجابية عن المملكة للخارج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- تنظيم الفعاليات الإعلامية الحكومية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- متابعة الدراسات والتقارير والبحوث المتعلقة بالمملكة واقتراح كيفية التعامل الإعلامي معها.
- إطلاع الجمهور على سياسات الحكومة وخططها وبرامجها وتوجهاتها والتشريعات التي تعدها، وتشجيع إبداء الرأي والحوار الهادف بشأنها.

18. يتعرض الإنترنت للحجب خلال أحداث معينة الاحتجاجات (مثلا)، وأحيانا أخرى كان يتم إضعاف السرعات حتى يتعذر على المستخدمين استخدام خاصية البث المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي، ألا ترون أنه هذه الممارسات تتعارض مع حرية الإنترنت؟

الإجابة

إن حرية استخدام الإنترنت مبدأ أساسي تلتزم به الحكومة الأردنية، وهو جزء من نهجها في دعم حرية التعبير وضمان انسيابية المعلومات. ومع ذلك، فإن تنظيم الإنترنت خلال بعض الظروف الاستثنائية يهدف إلى الحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي، خاصة في الحالات التي قد يكون فيها خطر على السلامة العامة أو استغلال المنصات الرقمية لنشر خطاب الكراهية أو التحريض على العنف.

إن القرارات المتعلقة بإدارة الشبكات الرقمية خلال فترات معينة تُتخذ بناءً على تقديرات أمنية وفنية من الجهات المختصة، وليس بغاية تقييد الحريات، بل لضمان عدم استغلال المنصات لنشر الفوضى أو الأخبار المضللة التي قد تؤثر على أمن واستقرار المجتمع.

19. تقدم الحكومة لإدارة منصات التواصل الاجتماعي طلبات حجب لبعض الحسابات، أو معلومات عن أصحابها؛ ألا ترون أن مثل هذه الإجراءات مخالفة لحرية التعبير، وتحد منها؟

الإجابة

نؤمن بأن التكنولوجيا يجب أن تكون أداة لتعزيز الحوار والتواصل البناء، ونعمل بشكل مستمر على التوازن بين

حرية الإنترنت والمسؤولية في استخدامه، بما يضمن عدم المساس بالحقوق الرقمية للمواطنين، وفي الوقت ذاته عدم السماح باستغلال الفضاء الرقمي للإضرار بالأمن والاستقرار.

حرية التعبير في الأردن مصونة ومحترمة في إطار القانون، والحكومة ملتزمة بالحفاظ على هذا المبدأ وفقًا للدستور والتشريعات الوطنية، وبما ينسجم مع المواثيق الدولية التي تؤكد على أن حرية التعبير التي يجب أن تمارس بمسؤولية، دون المساس بالأمن الوطني أو الحقوق الفردية أو النظام العام.

فيما يخص طلبات الحجب أو طلبات المعلومات من منصات التواصل الاجتماعي، فإن الحكومة تتخذ هذه الإجراءات في حالات محددة جدًا، وعند وجود مخالفات واضحة للقوانين، وبما يتماشى مع المعايير الدولية، مع التأكيد على أن الأردن يواصل تطوير بنيته الرقمية لتعزيز حرية الوصول إلى المعلومات، مع الالتزام بالمسؤولية القانونية والأخلاقية في استخدامها والتي يجب ات تراعي عدم:

- التحريض على العنف أو الكراهية.
- الترويج للأخبار المضللة والمغلوطة التي تهدد السلم المجتمعي.
- المساس بالأمن الوطني أو نشر معلومات تضر بالمصلحة العامة.

20. هل تعتقدون أن قانون ضمان حق الوصول للمعلومات سيسهم في تدفق المعلومات للإعلاميين والجمهور بشكل منتظم؟ هل ترون أن المشكلة ليست فقط تشريعية وإنما في الممارسات والسياسات في المؤسسات العامة، التي تتسم بحجب المعلومات فلا يوجد إجراءات مؤسسية تضمن إفصاحا استباقيا عن المعلومات؟

الإجابة

التعديلات الأخيرة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات جاءت لتعزيز مبدأ الشفافية والانفتاح الحكومي، ولضمان تدفق المعلومات للإعلاميين والجمهور بشكل أكثر انتظامًا وسهولة هذه التعديلات لم تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل ركزت أيضًا على تحسين الممارسات الفضلى التي تضمن تطبيق القانون بفاعلية وانفاذه بشكل عملي.

أبرز التعديلات التي عززت الوصول إلى المعلومات:

1. إلزام المؤسسات الرسمية بالإفصاح الاستباقي عن المعلومات ذات الاهتمام العام، مما يقلل من الحاجة إلى تقديم طلبات رسمية للحصول عليها، حيث وأوجب القانون على الدائرة أن تنشر وبشكل دوري، المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للدائرة والمهام المنوطة بها وآلية عملها والتشريعات المتعلقة بها، والمعلومات المتعلقة بموازنة الدائرة وتفاصيلها وبنودها،
2. تقليص مدة الاستجابة للطلبات، لضمان حصول الصحفيين والمواطنين على المعلومات في الوقت المناسب حيث الزم القانون المسؤول إجابة طلب الحصول على المعلومة أو رفضه خلال خمسة عشر يوم عمل من اليوم التالي لتاريخ تقديمه، ويجوز تمديد هذه المدة إلى عشرة أيام أخرى ولمرة واحدة فقط ولأسباب مبررة.
3. توسيع نطاق القانون ليشمل المزيد من المؤسسات العامة ذات العلاقة بالمصلحة العامة.
4. توسيع عضوية مجلس المعلومات لتشمل أمين عام وزارة الاتصال الحكومي والمفوض العام لحقوق الإنسان، ونقيب الصحفيين الأردنيين، ونقيب المحامين الأردنيين، وممثلين اثنين عن مؤسسات المجتمع المدني المختصة يسميهما رئيس الوزراء لمدة سنتين.
5. تطوير الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية لتمكين الأفراد من طلب المعلومات بسهولة أكبر.
6. نص القانون على أنه لكل شخص أردني طبيعياً كان أو اعتبارياً وله مصلحة مشروعة أو سبب مشروع الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكامه، مثلما يحق للشخص الطبيعي أو الاعتباري غير الأردني المقيم الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع شريطة المعاملة بالمثل.

كما يحرص مجلس المعلومات ودائرة المكتبة الوطنية على عقد سلسة كبيرة من الورشات التدريبية والتوعوية داخل المؤسسات حول أهمية الشفافية والإفصاح الاستباقي وعقد أكثر من 50 ورشة تدريبية للموظفين المسؤولين عن انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في المؤسسات، لضمان تفعيل القانون والاستفادة منه بالشكل الأمثل.

21. يتم الحديث بشكل موسع عن شبكة الناطقين الرسمين في الوزارات والمؤسسات العامة، لكن الملاحظ أن أكثرهم لا ينطق) ولا يقدم المعلومات للصحفيين أو الجمهور، وأن عملهم ليس مؤسسياً.. كيف ستحلون هذه المشكلة؟

الإجابة

إن تعزيز دور الناطقين الرسميين في الوزارات والمؤسسات العامة يُعد جزءًا أساسيًا من السياسة العامة للإعلام والاتصال، التي تهدف إلى تطوير الاتصال الحكومي وضمان تدفق المعلومات بشفافية ودقة وقد أولت وزارة الاتصال الحكومي اهتمامًا كبيرًا بهذا الجانب من خلال نظامها الإداري وبرامجها التدريبية والتطويرية.

بالاستناد إلى نظام التنظيم الإداري لوزارة الاتصال الحكومي، تم إنشاء مديرية التخطيط والتنسيق والناطقين الإعلاميين، والتي تتولى:

- تنظيم وتطوير عمل الناطقين الرسميين في مختلف المؤسسات الحكومية.
- التنسيق بين الناطقين الإعلاميين وتوحيد الرسائل الحكومية لضمان دقة المعلومات وسرعة وصولها إلى الإعلام والجمهور.
- متابعة التزام الناطقين الرسميين بالسياسة العامة للإعلام والاتصال لضمان أداء مؤسسي منظم و متا سق .
- دعم ورفع قدرات الناطقين الاعلاميين من خلال تدريبهم على مهارات التواصل الفعّال، إدارة الأزمات الإعلامية، وصياغة الرسائل الحكومية وفق أفضل الممارسات. ودورات متخصصة في الإعلام الرقمي، تحليل البيانات، وأدوات التواصل الحديثة لتعزيز قدرتهم على التعامل مع المشهد الإعلامي المتطور. والتدريب الاذاعي والتلفزيوني المتقدم.
- كما اكدت السياسة العامة للإعلام والاتصال على مبدأ الشفافية والانفتاح على الإعلام والجمهور من خلال آليات واضحة تلزم الناطقين الرسميين بتوفير المعلومات بانتظام.
- تعزيز تدفق المعلومات الاستباقية بدلاً من الاقتصار على الرد على الاستفسارات فقط، لضمان تقديم صورة دقيقة وموضوعية حول القضايا العامة.
- عقد لقاءات دورية مع الناطق الرسمي باسم الحكومة لضمان استجابتهم الفعالة لمتطلبات المشهد الإعلامي الحديث، بما يعزز الثقة ويسهم في تقديم صورة دقيقة وواضحة عن السياسات الحكومية ويعزز التواصل.

22. كيف تقيمون أثر منصات التواصل الاجتماعي على وسائل الإعلام المحترفة. هل ترون أن تأثيراتها سلبية أم إيجابية، وكيف تستخدم وتوظف وزارة الاتصال هذه المنصات لغايات إيصال رسالة الدولة الأردنية؟

الإجابة

إن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت جزءًا أساسيًا من المشهد الاتصالي الحديث، وأثرت بشكل مباشر على وسائل الإعلام المحترفة لا يمكن تصنيف تأثيرها بأنه سلبي بالكامل أو إيجابي بالكامل، بل هو تحدٍّ وفرصة في آنٍ واحد. نؤكد على استمرار النهوض بأدوات الحكومة الإعلامية الرقمية وتفعيلها، وتعزيز حضورها بشكل فاعل في المشهد الرقمي، لذلك ذهبت وزارة الاتصال الحكومي باتجاه استخدام الرقمنة كأداة مهمة لإيصال رسائلها للمجتمع بشكل أسرع وأوسع انتشاراً، فلقد أصبح من الواجب علينا، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يعيشه العالم، أن تصبح أدواتنا الرقمية فاعلة ومقنعة وفي الواجهة الأمامية من المشهد الإعلامي، وأن يتمتع إعلامنا وسرديتنا بأعلى درجات الاحترافية والفعالية، سعياً للتغلب على التحديات والعقبات التي تواجهنا، وإيجاد حلول شاملة وفاعلة للنهوض بأدواتنا الرقمية.

كما جرى عقد لقاءات مع مسؤولي الإعلام الرقمي في المؤسسات الحكومية للوقوف على واقع الحال بدقة وتقييمه بطريقة موضوعية، وإيجاد حلول رائدة لعمليات تطوير المحتوى على الوسائل الرقمية، ومواكبة عصر التطور التكنولوجي والرقمي، والابتعاد عن الطرق التقليدية في نشر الأخبار من خلال إنتاج المحتوى الرقمي النوعي، ويتم التباحث حول اعداد خطط مستقبلية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي للعمل في إطار تفعيل منصات الإعلام الرقمي الحكومية.

مؤشر حالة الإعلام في الأردن 2024

منهجية المؤشر

صمم مركز حماية وحرية الصحفيين مؤشره الرقمي لقياس حالة حرية الإعلام في الأردن منذ عام 2020، واستمر كذلك في عامي 2021، و2022، إلى أن ارتأى إعادة النظر باستمارة المؤشر، وماذا تقيس، بعد مراجعات علمية، ومنهجية، واجتماعات مع خبراء، وباحثين، وقادة إعلاميين، بهدف قياس حالة الإعلام في الأردن.

وعليه؛ ومنذ عام 2023 تبيّن للمركز يقينا بأنه لا يمكن قياس حرية الإعلام بمعزل عن العوامل الأخرى التي توثر على العمل الإعلامي، كالتحولات الرقمية والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، ومنصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى المستجدات والمتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل الإعلامي، والأمان المعيشي، والوظيفي للصحفيين.

واستمر مركز حماية وحرية الصحفيين بالعمل على تطوير مؤشر ضمن تقريره لعام 2024، حيث راجع مركز حماية وحرية الصحفيين استمارة مؤشر حالة الإعلام في الأردن، والذي تناول خمسة محاور؛ المحور الأول "حرية الإعلام"، ويشتمل على 20 سؤالا، يقيس انطباعات الصحفيين وآرائهم حول قضايا ومواضيع رئيسية تؤثر على حرية الإعلام والتعبير في الأردن.

وأجرى على المحور الثاني "مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024"، والذي يشمل 7 أسئلة، تغييرا، وتطويرا ليقيس ما طرأ على بيئة العمل الإعلامي، وأثر بها خلال عام إعداد المؤشر 2024، أما المحور الثالث فهو "تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام" تضمن 7 أسئلة تقيس انطباعات الصحفيين على مدى تأثير التكنولوجيا، والتطور الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والانتشار والاستخدام الواسعين لمنصات التواصل الاجتماعي.

وفي المحور الرابع "الأمان الوظيفي للصحفيين/ات" قاس انطباعات الصحفيين والصحفيات عن الأمان الوظيفي والمعيشي الذي يمر به الصحفيون والصحفيات، وتأثير تراجع الأوضاع الاقتصادية لوسائل الإعلام، وعامليها على حرية الإعلام، وحرفية ومهنية الصحفيين والصحفيات.

وأخير؛ المحور الخامس يقيس الوقائع "المضايقات والانتهاكات" ويرصد ويتتبع ما وقع من انتهاكات ضد الصحفيين والصحفيات في عام 2023، وتجدر الإشارة إلى أن المحور الأخير لا يدخل في الحساب الرقمي للمؤشر ودرجاته لأنه يتقصى الوقائع ويوثقها.

درجات المؤشر الكلية لعام 2024، تبلغ (200) درجة موزعة على (40) سؤال بواقع (5) درجات لكل سؤال في المحاور الأربعة الأولى - وهي الخاضعة للقياس الرقمي-، حيث كانت الدرجة (1) دائما هي التي تُعبّر عن "الأسوأ"، و(5) هي الدرجة التي تُعبّر عن "الأفضل".

وقُسمت درجات المؤشر الكلية الـ (200) إلى خمسة مراتب وصفية، وزن كل منها (40) درجة، وتفاصيلها كالآتي:

1. وتعني: أن حالة الإعلام "سيئة جدا".
2. (41 - 80) وتعني: أن حالة الإعلام "سيئة"
3. (81 - 120) وتعني: أن حالة الإعلام "مقبولة".
4. (121-160) وتعني: أن حالة الإعلام "جيدة".
5. (161-200) وتعني: أن حالة الإعلام "ممتازة".

منهجية العينة

الإطار: استندت عينة الدراسة على الإطار الذي توفره قاعدة بيانات مركز حماية وحرية الصحفيين المتعلقة بحالة الإعلام لعام 2024، حيث تضمن الإطار على قائمة بأعداد الصحفيين البالغ 1169 صحفي وصحفية، بالإضافة إلى أسمائهم، وقطاع العمل، ومكان العمل، والجنس، وأرقام الهواتف، ومعلومات تفصيلية أخرى.

تقدير حجم العينة: تم اعتماد قطاع العمل (حكومي، خاص، عمومي، مستقل) كمعيار لتقدير حجم العينة المستهدفة، حيث تم اعتبار كل قطاع طبقة مستقلة، وقد شملت العينة كافة الصحفيين في القطاعات الأربع، حيث بلغ حجم العينة الإجمالي 300 صحفي وصحفية.

تصميم العينة: تم تصميم عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، حيث تم اعتبار كل قطاع (حكومي، خاص، عمومي، مستقل) طبقة مستقلة، ومثلت القطاعات الأربع ككل بمستوى ثقة 95%، وهامش خطأ وصواب (± 4.88 %)، بالإضافة إلى ذلك، تم تمثيلها على مستوى الطبقة المستقلة بمستوى ثقة 95%، وهامش خطأ وصواب تراوح بين (± 9.10 %) و(± 9.52)، وتم توزيع العينة المقدرة بـ 300 صحفي وصحفية على الجنس وفقًا لوزن كل منهما.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع العينة حسب القطاع والجنس:

القطاع	#	الجنس		المجموع	هامش الخطأ
		ذكر	أنثى		
حكومي	عدد الصحفيين	244	131	375	9.5
	٪	65.1	34.9	100	
	العينة	55	29	84	
	المنجز من العينة	55	28	83	
	٪	66.3	33.7	100	
خاص	عدد الصحفيين	344	158	502	9.12
	٪	68.5	31.5	100	
	العينة	62	28	90	
	المنجز من العينة	62	32	94	
	٪	66.0	34.0	100	
عمومي	عدد الصحفيين	86	46	132	8.56
	٪	65.2	34.8	100	
	العينة	40	22	62	
	المنجز من العينة	42	24	66	
	٪	63.6	36.4	100	
مستقل	عدد الصحفيين	132	28	160	9.90
	٪	82.5	17.5	100	
	العينة	53	11	64	
	المنجز من العينة	44	15	59	
	٪	74.6	25.4	100	
المجموع	عدد الصحفيين	806	363	1169	4.84
	٪	67.3	32.7	100	
	العينة	210	90	300	
	المنجز من العينة	203	99	302	
	٪	67.2	32.8	100	

أسلوب سحب العينة:

تم ترتيب أسماء الصحفيين والصحفيات المشمولين بالدراسة حسب القطاع والجنس، وتم اختيارهم من القوائم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، بالإضافة إلى سحب بديل من العينة بنفس الأسلوب.

وفي سبيل الحصول على أدق الإجابات من الصحفيين والصحفيات؛ اعتُمد أسلوب الاتصال المباشر عبر الهاتف لتعبئة الاستمارة، ونفذ هذه الاتصالات 3 باحثات يمتلكن خبرات كافية في مجال تعبئة الاستبانات، وخضعن لـ 8 ساعات تدريبية على تعبئة استمارة المؤشر المتخصصة في المجال الإعلامي، ولم يكتفِ المركز بذلك، بل أنه كان يراجع الاستمارات المعبأة أولا بأول ويدقق بالإجابات، ونتيجة لذلك لم يتم استبعاد أي استمارة نتيجة خطأ من الباحثات، أو سوء فهم للأسئلة من قبل المستطلع آراؤهم.

وشهدت العينة المستجيبة لاستمارة المؤشر خلال السنوات القليلة الماضية نموا في عدد المستجيبين/ات ففي عام 2024، بلغت 302 صحفي وصحفية، مرتفعة عن عينة عام 2023 التي كانت 254 صحفيا وصحفية، والسنوات الثلاثة التي سبقتها، حيث كانت العينة 210 صحفي وصحفي عام 2022، و150 لعام 2021، وعام 2020 كان عدد العينة 110 صحفي وصحفية

نتائج المؤشر الرقمية

- تقدمت حالة الإعلام في الأردن لعام 2024، بمقدار 13.7 درجة عن العام الماضي 2023، حيث حاز الأردن على (104.7) لعام 2024 من مجموع درجات المؤشر الكلي البالغة (200) درجة، لكن حالة الإعلام ظلت ضمن تصنيف "مقبولة" حسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشر.
- ويعتبر الباحثون في المركز أن هذا الارتفاع أمر لافت، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن العينة التي استجابت للمؤشر ارتفعت بمقدار48 صحفي وصحفية عن السنة الماضية 2023، وبلغت نسبة المستطلع آراؤهم (العينة) 25.8% من مجتمع الدراسة (الصحفيين والصحفيات) التي استقرت معلوماتهم في قاعدة بيانات مركز حماية وحرية الصحفيين والبالغ عددهم (1169).
- **وفي تفاصيل المؤشر لعام 2024، وقراءة كل محور على حدة، فقد تقدمت كل درجات كل المحاور على النحو الآتي:**

سجل محور "حرية الإعلام" تقدما بمقدار 8.2 درجة، مسجلا (50.2) درجة مقابل (42) درجة العام الماضي 2023، مع ثباته في تصنيف "مقيدة جزئيا"، وهذه أعلى نتيجة يسجلها المؤشر منذ البدء بتنفيذه عام 2020.

تقدم محور "مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024" بمقدار 3.3 درجة، بعد أن حاز (24) درجة لعام 2024 وهو ما أعطي وصف "جيد"، مقابل (21.7) العام الماضي 2023.

وكذا الأمر فإن نتيجة المحور الثالث "تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام" بلغت (17.3) موصوفة بـ "مقبول"، وبارتفاع 0.8 من الدرجة عن العام الماضي حين سجلت (16.5) درجة.

وحاز محور الأمان الوظيفي للصحفيين والصحفيات على (13) درجة بتقدم بلغ 1.3 عن العام الماضي 2023 حين حاز على (11.7)، وبقي ضمن تصنيف "مقبول".

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

النتيجة العامة: مؤشر حالة الإعلام في الأردن	(40 - 1) سيئة جدا	(80 - 41) سيئة	(120 - 81) مقبولة 104.7	(160 - 121) جيدة	(200 -161) ممتازة	1: أدنى درجة 200: أعلى درجة
المحور الأول: حرية الإعلام	(20 - 1) غيرة حرة	(40 - 21) مقيدة	(60 - 41) مقيدة جزئيا 50.2	(80 - 61) حرة جزئيا	(100 -81) حرة	1: أدنى درجة 100: أعلى درجة
المحور الثاني: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024	(7 - 1) سيئة جدا	(14 - 8) سيئة	(21 - 15) مقبولة	(28 - 22) جيدة 24	(35 -29) ممتازة	1: أدنى درجة 35: أعلى درجة
المحور الثالث: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام	(7 - 1) سيئة جدا	(14 - 8) سيئة	(21 - 15) مقبولة 17.3	(28- 22) جيدة	(35 -29) ممتازة	1: أدنى درجة 35: أعلى درجة
المحور الرابع: الأمان الوظيفي للصحفيين/ات	(6 - 1) سيء جدا	(12 - 7) سيء	(18 - 13) مقبول 13	(24 - 19) جيد	(30 -25) ممتاز	1: أدنى درجة 30: أعلى درجة

وحلل مركز حماية وحرية الصحفيين لإجابات الصحفيين والصحفيات "عينة المؤشر" على أسئلة استمارة مؤشر 2024 البالغة 40 سؤالا، للوقوف على أبرز، وأهم النتائج الرقمية، وفيما يلي عرض لنتائج هذا التحليل:

المحور الأول

حـــريـــة الإعـــلام

01 - إلى أي مدى تدعم الحكومة وسائل الإعلام بما يعزز حريتها؟

(حيث 1 تعني أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل كبير)

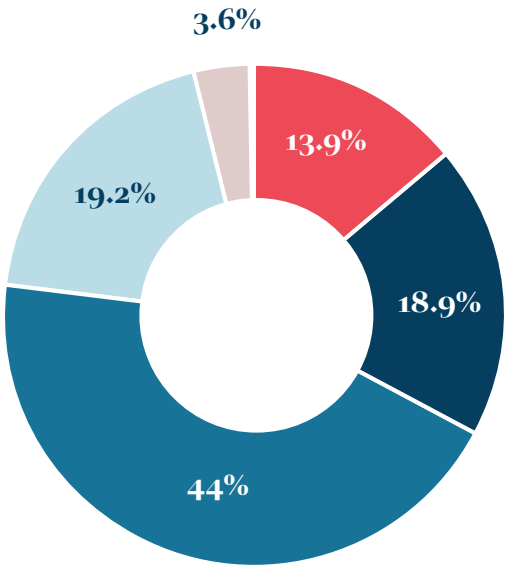

يعتقد 13.9% من الصحفيين والصحفيات أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها إطلاقا، فيما يرى 18.9% منهم أن الحكومة نادرا ما تدعم وسائل الإعلام، مقابل 44% يرون أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها بشكل متوسط، و19.2% يعتقدون أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل جيد، وفقط 3.6% يرونها تدعم بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	42	13.9%	سيء جدا
2	57	18.9%	سيء
3	134	44.4%	متوسط
4	58	19.2%	جيد
5	11	3.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

02 - إلى أي مدى تتدخل الحكومة بعمل وسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن الحكومة تتدخل بعمل وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الحكومة لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام على الإطلاق)

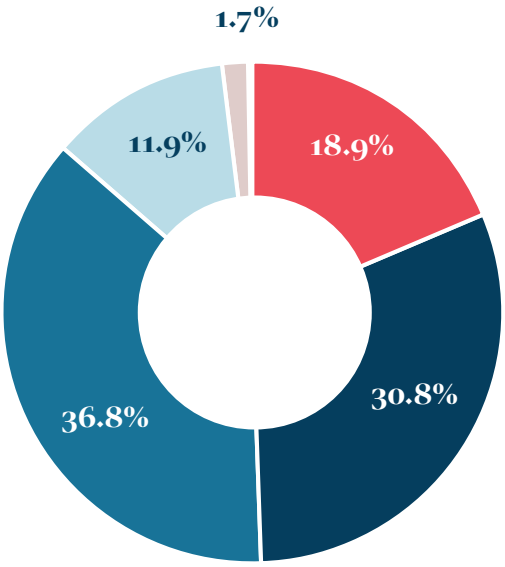

وفقا لإجابات الصحفيين/ات، فإن 18.9% منهم يعتقدون أن الحكومة تتدخل بعمل وسائل الإعلام بشكل كبير، و30.8% منهم يرون أن الحكومة غالبا تتدخل بعمل وسائل الإعلام، بينما يرى 36.8% من المستطلع آراؤهم أن الحكومة تتدخل بعمل وسائل الإعلام ولكن بشكل متوسط، و11.9% يرونها نادرا ما تتدخل بعمل وسائل الإعلام، مقابل 1.7% يعتقدون أن الحكومة لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	57	18.9%	سيء جدا
2	93	30.8%	سيء
3	111	36.8%	متوسط
4	36	11.9%	جيد
5	5	1.7%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

03 - إلى أي مدى تضمن السياسات الرسمية تنوع وسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن السياسات الرسمية لا تضمن تنوع وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أنها تضمن تنوع وسائل الإعلام بشكل كبير)

فقط 10.6% من العينة تعتقد أن السياسات الرسمية لا تضمن نوع وسائل الإعلام على الإطلاق، و10.9% يرون أن السياسات الرسمية غالبا لا تضمن تنوعها، و44.4% يعتقدون أن السياسات الرسمية تضمن تنوع وسائل الإعلام بشكل متوسط، بينما يرى 21.5% أن السياسات تضمن تنوع وسائل الإعلام بشكل جيد، و12.6% يقرون بضمان السياسات لتنوع وسائل الإعلام بشكل كبير.

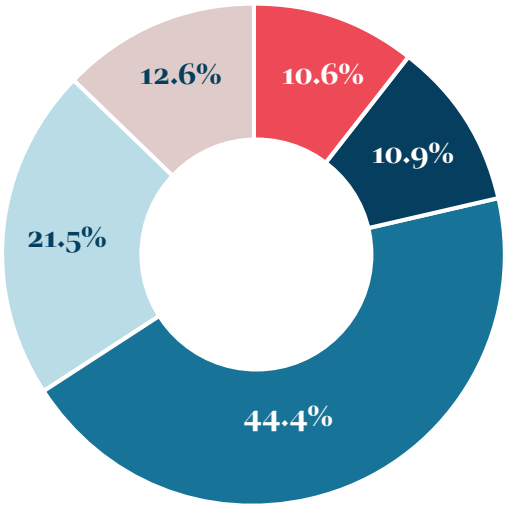

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	32	10.6%	سيء جدا
2	33	10.9%	سيء
3	134	44.4%	متوسط
4	65	21.5%	جيد
5	38	12.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

04 - إلى أي مدى تحرص الحكومة على صون استقلالية وسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن الحكومة تصون استقلالية وسائل الإعلام بشكل كبير)

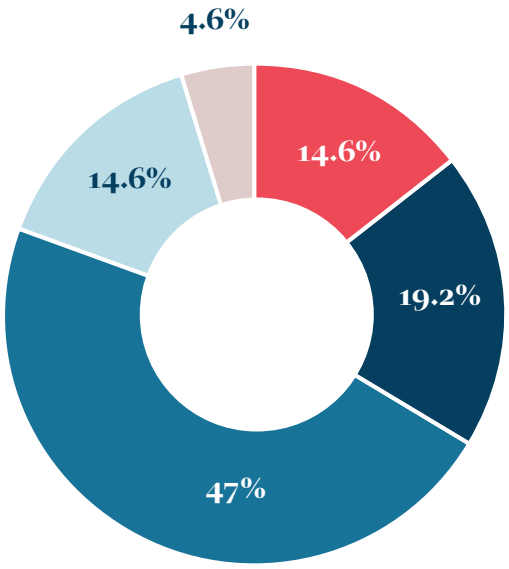

يرى المستطلع آراؤهم أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق بنسبة بلغت 14.6%، و19.2% منهم يرون أن الحومة غالبا لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام، في مقابل 47% يرون أن الحكومة تصون استقلالية وسائل الإعلام بشكل متوسط، و14.6% يرون ذات الأمر بشكل جيد، و4.6% يعتقدون أن الحومة تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	44	14.6%	سيء جدا
2	58	19.2%	سيء
3	142	47%	متوسط
4	44	14.6%	جيد
5	14	4.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

05 - إلى أي مدى تطبق الحكومة والمؤسسات العامة قانون ضمان حق الوصول للمعلومات؟

(حيث 1 تعني أن المؤسسات الحكومية العامة لا تطبق قانون حق الحصول على المعلومات على الإطلاق.. و5 تعني أن المؤسسات الحكومية تطبق القانون بشكل كبير)

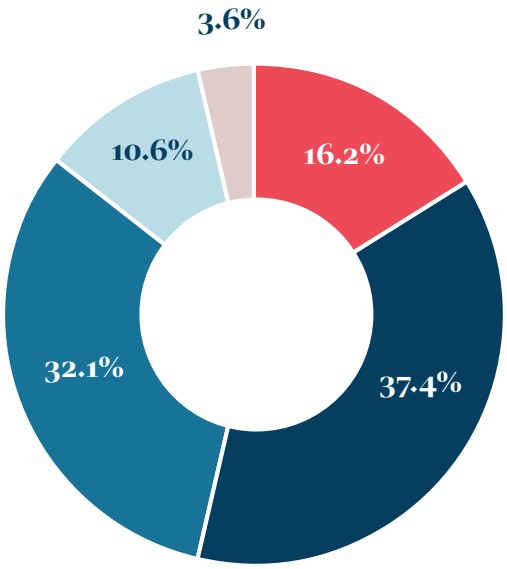

حسب آراء العينة؛ فإن 16.2% يعتقدون أن الحكومة والمؤسسات العامة لا تطبق قانون حقوق الحصول على المعلومات على الإطلاق، و37.4% يعتقدون أن الحكومة والمؤسسات الرسمية نادرا ما تطبق حق الحصول على المعلومات، بينما 32.1% يرون أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبق حق الحصول على المعلومات بشكل متوسط، و10.6% يرونها غالبا ما تطبقه، وفقط 3.6% يرون أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبق قانون حق الحصول على المعلومات بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	49	16.2%	سيء جدا
2	113	37.4%	سيء
3	97	32.1%	متوسط
4	32	10.6%	جيد
5	11	3.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

06 - إلى أي مدى تسهم العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) بسبب العمل الصحفي في الحد من حرية الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن العقوبات السالبة للحرية تسهم في الحد من حرية الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن العقوبات السالبة للحرية لا تسهم في الحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

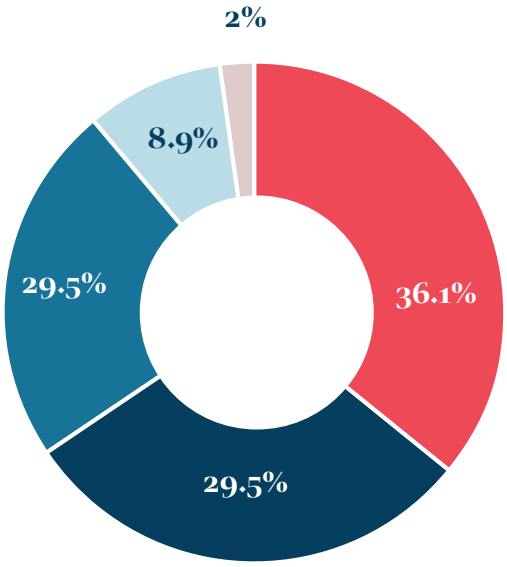

أكثر من ثلث العينة يعتقدون أن العقوبات السالبة للحرية تسهم في الحد من حرية العمل الإعلامي، وبنسبة بلغت 36.1%، و29.5% أيضا يرون أنها غالبا ما تسهم في الحد من حرية العمل الإعلامي، مقابل 23.5% يرون ذات الأمر ولكن بدرجة متوسطو، و8.9% يعتقدون أنها نادرا ما تسهم في الحد من حرية العمل الإعلامي، وفقط 2% يرون أنها لا تسهم في الحد من حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	109	36.1%	سيء جدا
2	89	29.5%	سيء
3	71	23.5%	متوسط
4	27	8.9%	جيد
5	6	2%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

07 - إلى أي مدى يتعرض الصحفيون/ات لرقابة مسبقة من خلال إدارات تحرير وسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات عادة ما يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام على الإطلاق)

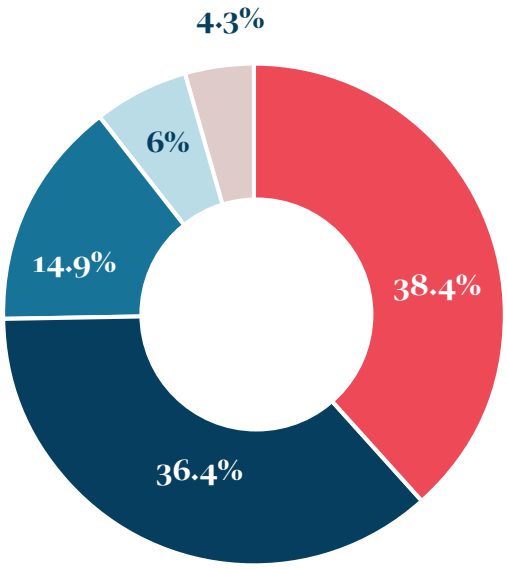

يُقر أكثر من ثلث العينة أن الصحفيين/ات يتعرضون لرقابة مسبقة من قبل إدارات تحرير وسائل الإعلام بشكل كبير، وبنسبة بلغت 38.4%، ومثلهم تقريبا وبنسبة 36.8% يقرون أن إدارات التحرير غالبا ما تفرض رقابة مسبقة على الصحفيين/ات، بينما يرى 14.9% أن الصحفيين/ات يتعرضون لرقابة مسبقة من قبل إدارات التحرير ولكن بشكل متوسط، و6% يعتقدون أنه من النادر تعرض الصحفيين/ات لرقابة مسبقة، و4.3% يعتقدون أن إدارات التحرير لا تفرض رقابة مسبقة على الصحفيين/ات على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	116	38.4%	سيء جدا
2	110	36.4%	سيء
3	45	14.9%	متوسط
4	18	6%	جيد
5	13	4.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

08 - إلى أي مدى تتعرض وسائل الإعلام لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة؟

(حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل الحكومة بشكل كبير.. و5 تعني أن وسائل الإعلام لا تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل الحكومة على الإطلاق)

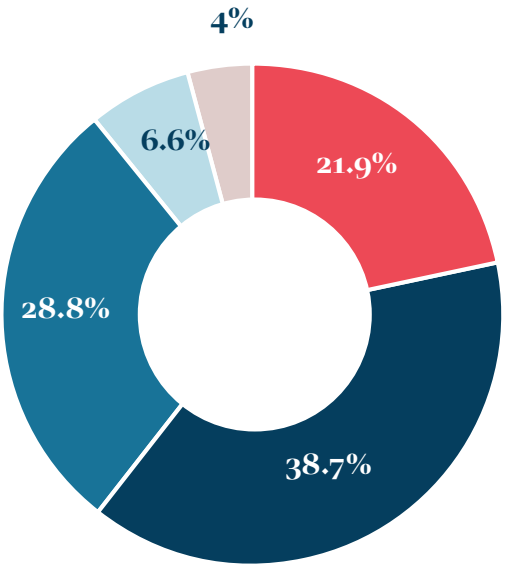

يعتقد الصحفيون/ات أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة بشكل كبير بنسبة 21.9%، ويرى 38.7% أن وسائل الإعلام غالبا ما تتعرض لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة بنسبة 38.7%، و28.8% يرون ذات الأمر ولكن بشكل متوسط، بينما يعتقد 6.6% من المستطلع آراؤهم أن وسائل الإعلام نادرا ما تتعرض لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة، وفقط 4% يعتقدون أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	66	21.9%	سيء جدا
2	117	38.7%	سيء
3	87	28.8%	متوسط
4	20	6.6%	جيد
5	12	4%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

09 - إلى أي مدى يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة؟

(حيث 1 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

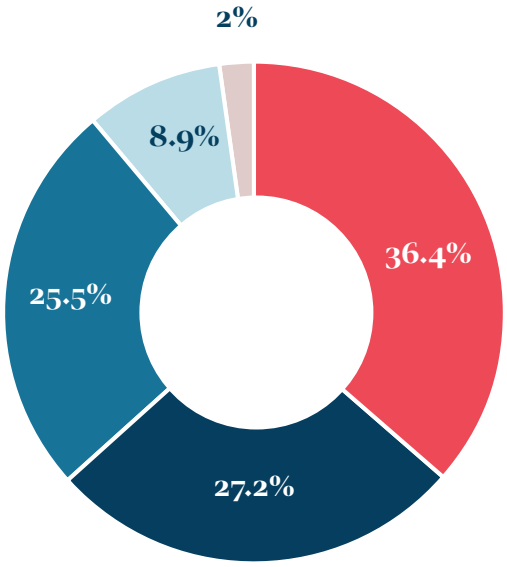

يعتقد الصحفيون/ات وبنسبة 36.4% أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة على الإطلاق، و27.2% يعتقدون أن مجلس النواب نادرا ما يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة، و25.5% يعتقدون أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة بشكل متوسط، و8.9% يرون أن المجلس غالبا ما يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة، وفقط 2% يرون ذلك بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	110	36.4%	سيء جدا
2	82	27.2%	سيء
3	77	25.5%	متوسط
4	27	8.9%	جيد
5	6	2%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

10 - إلى أي مدى يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

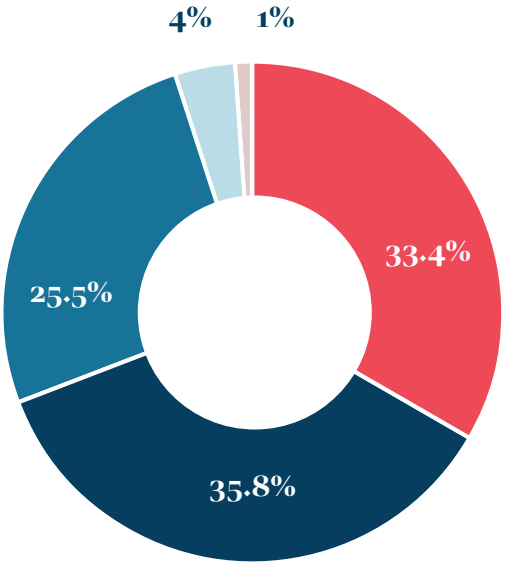

حسب آراء العينة؛ فإن 33.4% يعتقدون أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام على الإطلاق، و35.8% يرون أنه من النادر أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، مقابل 25.8% أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام بشكل متوسط، و4% يعتقدون أن مجلس النواب غالبا ما يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، و1% فقط يرون الأمر ذاته بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	101	33.4%	سيء جدا
2	108	35.8%	سيء
3	78	25.8%	متوسط
4	12	4%	جيد
5	3	1%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

11 - إلى أي مدى تدعم مؤسسات المجتمع المدني حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد؟

(حيث 1 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بشكل كبير)

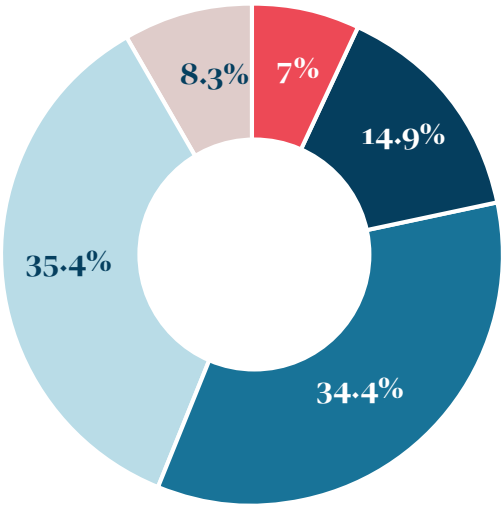

يعتقد 7% أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد على الإطلاق، و14.9% يرون أنه من النادر أن تدعم مؤسسات المجتمع المدني حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد، مقابل 34.4% يرون أم مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد بشكل متوسط، و35.4% يرون أن مؤسسات المجتمع المدني عادة ما تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد، و8.3% يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	21	7%	سيء جدا
2	45	14.9%	سيء
3	104	34.4%	متوسط
4	107	35.4%	جيد
5	25	8.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

12 - إلى أي مدى تدافع نقابة الصحفيين عن حرية الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية وبشكل كبير)

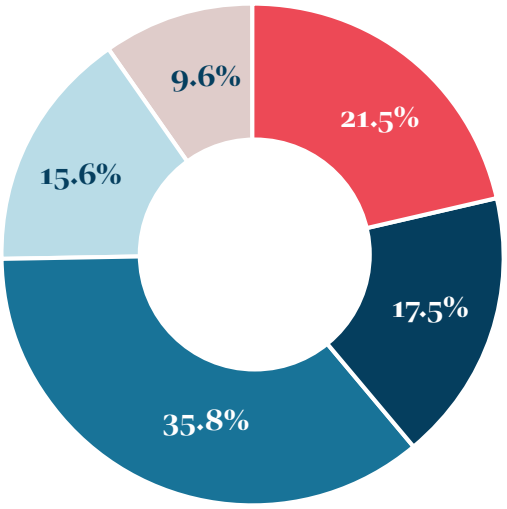

المستطلع آراؤهم يرون أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام على الإطلاق بنسبة 21.5%، و17.5% يرون أن النقابة نادرا ما تدافع عن حرية الإعلام، و35.8% يعتقدون أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بشكل متوسط، و15.6% يعتقدون أنها غالبا ما تدافع عن حرية الإعلام، و9.6% يرونها تدافع عن حرية الإعلام بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	65	21.5%	سيء جدا
2	53	17.5%	سيء
3	108	35.8%	متوسط
4	47	15.6%	جيد
5	29	9.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

13 - إلى أي مدى تستخدم الحكومة (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن الحكومة تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الحكومة لا تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في وسائل الإعلام على الإطلاق)

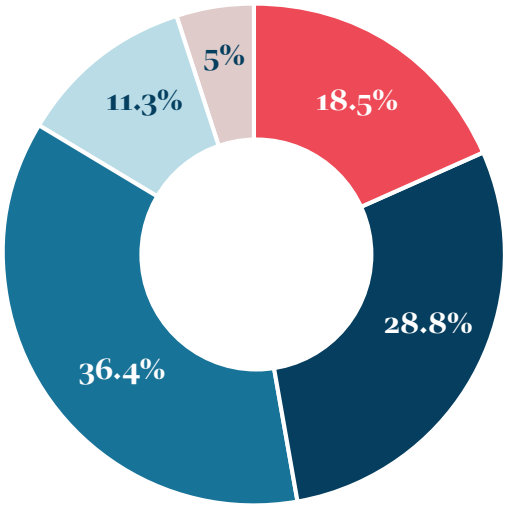

ما نسبته 18.5% من الصحفيين/ات يعتقدون أن الحكومة تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير، و28.8% يعتقدون أن الحكومة غالبا ما تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام، 36.4% يرون أنها تستخدمها بشكل متوسط، و11.3% يرون أن الحكومة نادرا ما تستخدمها، و5% يعتقدون أن الحكومة لا تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	56	18.5%	سيء جدا
2	87	28.8%	سيء
3	110	36.4%	متوسط
4	34	11.3%	جيد
5	15	5%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

14 - إلى أي مدى يفرض الصحفيون/ات رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات عادة ما يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم أثناء قيامهم بواجبهم المهني على الإطلاق)

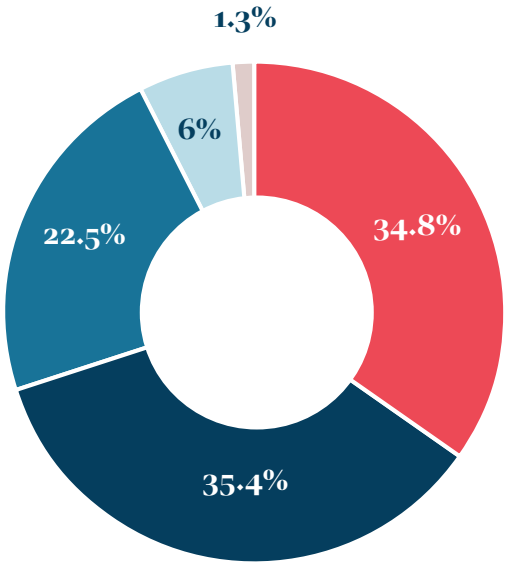

يقر الصحفيون/ات بأنهم يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي بشكل كبير وبنسبة 34.8%، و35.4% يقرون أنهم غالبا ما يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي، و22.5% يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي بشكل متوسط، و6% نادرا ما يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية، مقابل 1.3% فقط قالوا أنهم لا يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	105	34.8%	سيء جدا
2	107	35.4%	سيء
3	68	22.5%	متوسط
4	18	6%	جيد
5	4	1.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

15 - إلى أي مدى يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية على الإطلاق)

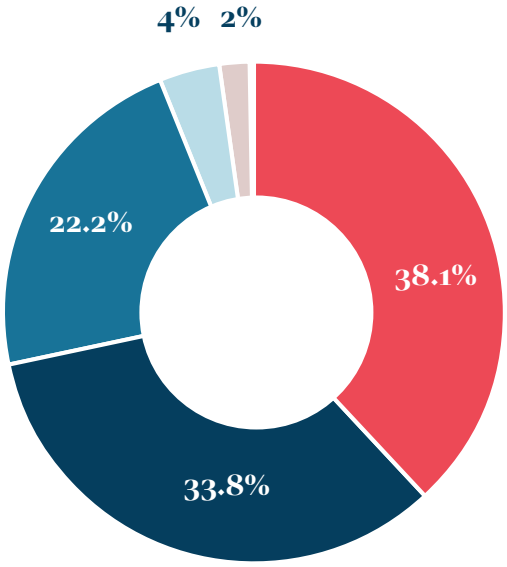

يفرض الصحفيون/ات رقابة ذاتية على أنفسهم أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية بشكل كبير وبنسبة 38.1%، كما ويفرضون غالبا رقابة ذاتية على أنفسهم أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية بنسبة 33.8%، وبدرجة متوسطة يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية بنسبة 22.2%، و4% نادرا ما يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية، وفقط 2% يقولون إنهم لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	115	%38.1	سيء جدا
2	102	33.8%	سيء
3	67	22.2%	متوسط
4	12	4%	جيد
5	6	2%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

16 - إلى أي مدى تحد أوامر منع النشر الحكومية والقضائية (المعلنة وغير المعلنة) من حرية الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن أوامر منع النشر تحد من حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن أوامر منع النشر لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

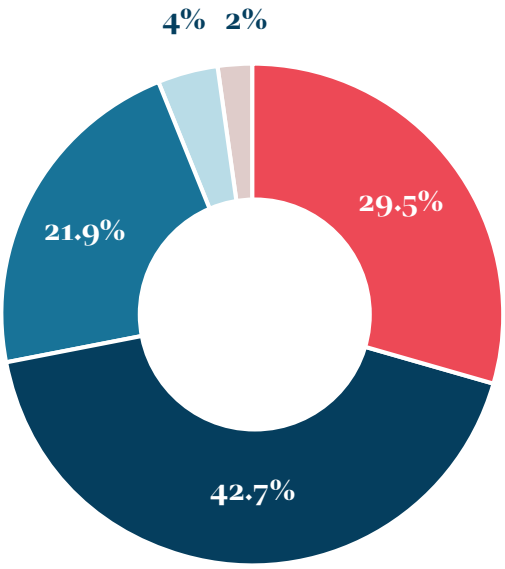

يرى الصحفيون/ات أن أوامر منع النشر الحكومية والقضائية (المعلنة وغير المعلنة) تحد من حرية الإعلام بشكل كبير بنسبة 29.5%، و42.7% يرونها غالبا ما تحد من حرية الإعلام، و21.9% يرون أنها تحد من حرية الإعلام بشكل متوسط، و4% يعتقدون أنها من النادر أن تحد من حرية الإعلام، مقابل 2% يعتقدون أن أوامر منع النشر الحكومية والقضائية (المعلنة وغير المعلنة) لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	89	29.5%	سيء جدا
2	129	42.7%	سيء
3	66	21.9%	متوسط
4	12	4%	جيد
5	6	2%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

17 - إلى أي مدى حرية الإعلام مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟

(حيث 1 تعني أن حرية الإعلام والتعبير غير مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق.. و5 تعني أنها مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير)

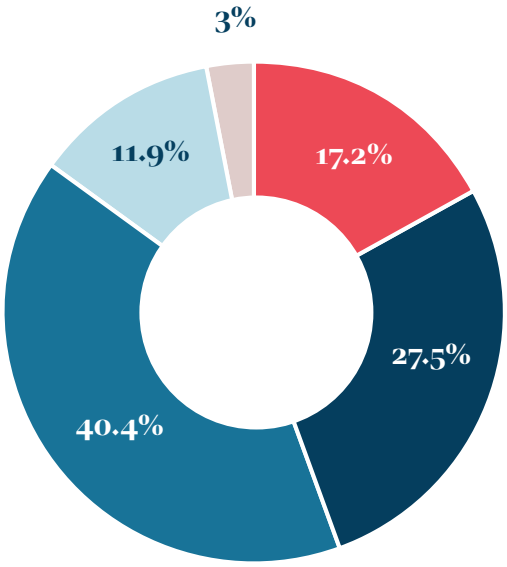

17.2% من العينة تعتقد أن حرية الإعلام غير مصانة على الإطلاق عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، و27.5% يعتقدون أن حرية الإعلام نادرا ما تكزن مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، و40.4% يرونها مصانة بشكل متوسط، و11.9% يرونها غالبا ما تكون مصانة، و3% يرونها مصانة بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	52	17.2%	سيء جدا
2	83	27.5%	سيء
3	122	40.4%	متوسط
4	36	11.9%	جيد
5	9	3%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

18 - إلى أي مدى يشعر الصحفيون/ات بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي؟
(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يشعرون بذلك على الإطلاق)

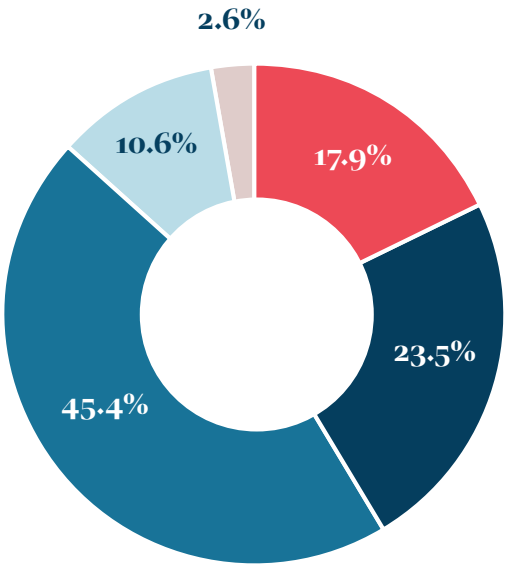

حسب آراء المستطلعين، فإن 17.9% من الصحفيين/ات يشعرون بالقلق بشكل كبير من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي، و23.5% غالبا ما يشعرون بالقلق من ذلك، و45.4% يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي، و10.6% نادرا ما يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي، و2.6% لا يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	54	17.9%	سيء جدا
2	71	23.5%	سيء
3	137	45.4%	متوسط
4	32	10.6%	جيد
5	8	2.6%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

19 - إلى أي مدى تتعرض الصحفيات للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيات يتعرضن للتحرش في بيئة العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيات لا يتعرضن للتحرش في بيئة العمل في الإعلامي على الإطلاق)

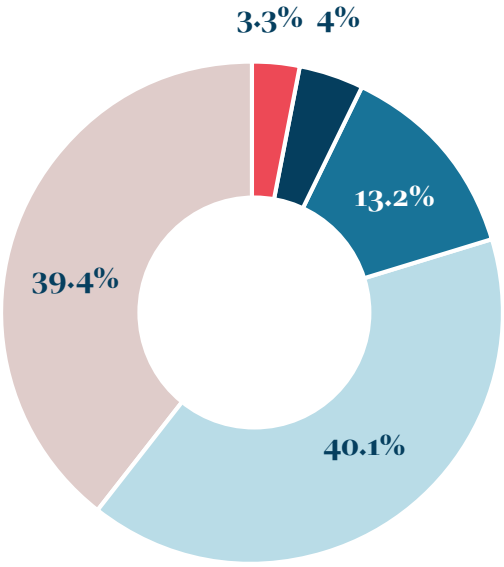

بنسبة بلغت فقط 3.3% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن الصحفيات يتعرضن للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي بشكل كبير، مقابل 4% يعتقدون بأنه غالبا ما تتعرض للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي، و13.2% يعتقدون أن الصحفيات يتعرضن للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي بشكل متوسط، و40.1% يرون أنه من النادر أن تتعرض الصحفيات للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي، وبنسبة 39.4% يعتقد الصحفيون/ات أن الصحفيات لا يتعرضن على الإطلاق للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	10	3.3%	سيء جدا
2	12	4%	سيء
3	40	13.2%	متوسط
4	121	40.1%	جيد
5	119	39.4%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

20 - إلى أي مدى يفضل المسؤولون الحكوميون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم؟

(حيث 1 تعني أن المسؤولين الحكوميين عادة ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم بشكل كبير.. و5 تعني أن المسؤولين الحكوميين لا يفضلون إجراء المقابلات في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق)

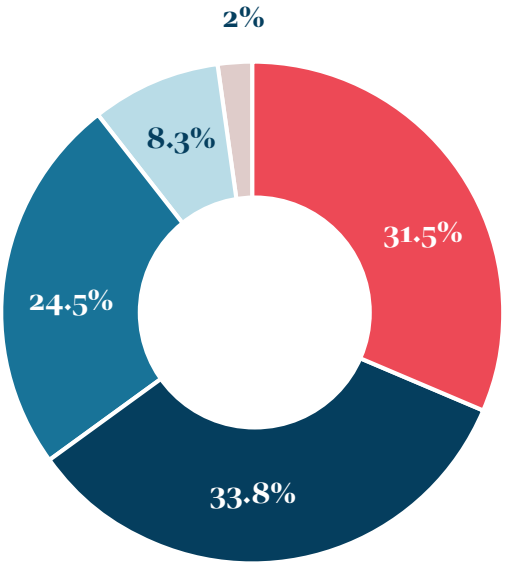

يرى 13.5% من الصحفيين/ات أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية بشكل كبير، و33.8% يرون أن المسؤولين الحكوميين غالبا ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية، 24.5% يعتقدون ذات الأمر بدرجة متوسطة، و8.3% يعتقدون أن المسؤولين الحكوميين نادرا ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية، مقابل 2% لا يعتقدون أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	95	31.5%	سيء جدا
2	102	33.8%	سيء
3	74	24.5%	متوسط
4	25	8.3%	جيد
5	6	2%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

المحور الثاني

مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024

01 - إلى أي مدى يفرض قانون الجرائم الإلكترونية - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير على الإطلاق)

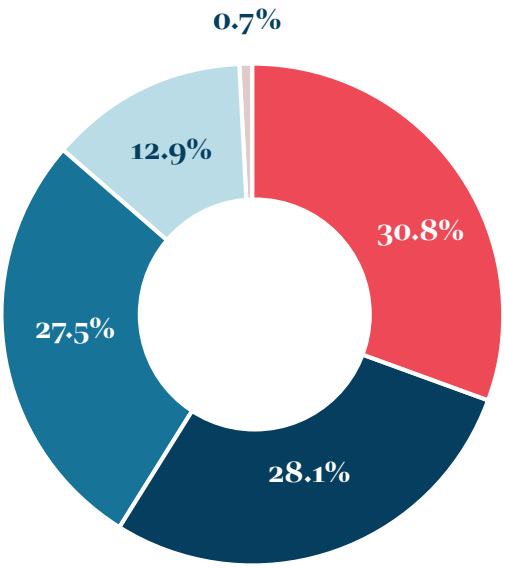

يعتقد 30.8% من المستطلع آراؤهم أن قانون الجرائم الإلكترونية يفرض - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير، و28.1% يرون أن غالبا ما يفرض قانون الجرائم الإلكترونية يفرض - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام، و27.5% يرونه يفرض قيودا على حرية الإعلام بدرجة متوسطة، و12.9% يرونه نادرا ما يفرض قيودا على حرية الإعلام، وفقط 0.7% يرون أن قانون الجرائم الإلكترونية - بعد مرور أكثر من عام على إقراره – لا يفرض قيودا على حرية الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	93	30.8%	سيء جدا
2	85	28.1%	سيء
3	83	27.5%	متوسط
4	39	12.9%	جيد
5	2	0.7%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

02 - إلى أي مدى ساهمت التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لعام 4202 في تعزيز مساحة حرية الإعلام؟

(حيث 1 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لم تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام بشكل كبير)

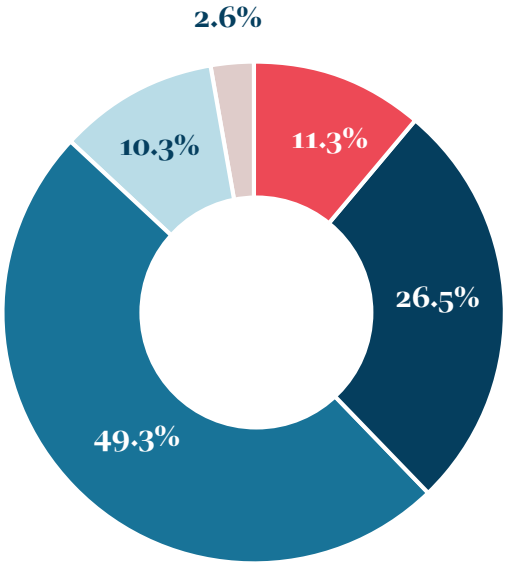

يعتقد 11.3% أن التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2024 لم تساهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق، و26.5% يرون أنها نادرا ما ساهمت في تعزيز مساحة حرية الإعلام، و49.3% يرون أن التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2024 ساهمت في تعزيز مساحة حرية الإعلام بشكل متوسط، و10.3% يعتقدون أنها غالبا ما ساهمت في تعزيز مساحة حرية الإعلام، و2.6% يعتقدون أن التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2024 ساهمت في تعزيز مساحة حرية الإعلام بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	34	11.3%	سيء جدا
2	80	26.5%	سيء
3	149	49.3%	متوسط
4	31	10.3%	جيد
5	8	2.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

03 - إلى أي مدى غطت وسائل الإعلام المحلية الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود؟

(حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام لم تغطِ الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود على الإطلاق... و5 تعني أن وسائل الإعلام غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود بشكل كبير)

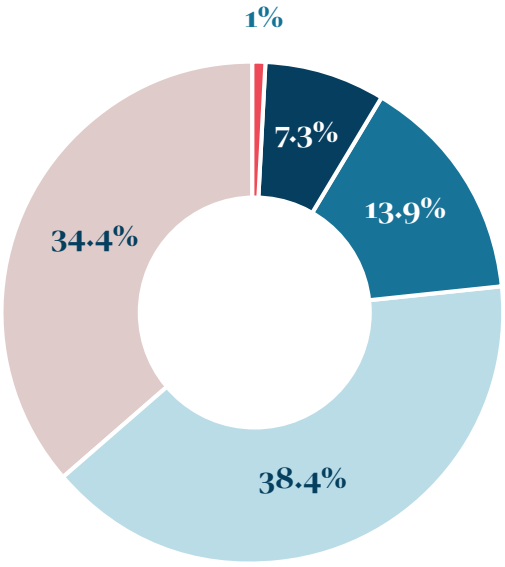

يعتقد فقط 1% أن وسائل الإعلام المحلية لم تغطِ الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود على الإطلاق، و7.3% يرون أنه نادرا ما غطت وسائل الإعلام المحلية الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود، و13.9% أن وسائل الإعلام المحلية غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود بشكل متوسط، و38.4% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية غالبا ما غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود، و34.4% يرون أن غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	3	1%	سيء جدا
2	22	7.3%	سيء
3	57	13.9%	متوسط
4	116	38.4%	جيد
5	104	34.4%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

04 - إلى أي مدى استمرت وسائل الإعلام المحلية بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة خلال عام 2024؟

(حيث أن 0 تعني أن المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

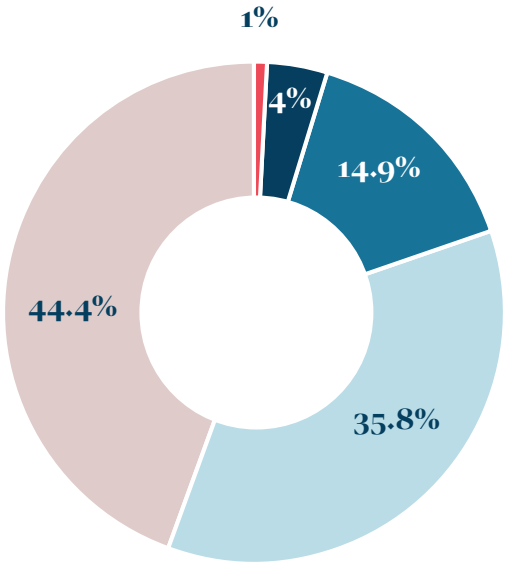

فقط 1% من العينة يرون أن وسائل الإعلام المحلية لم تستمر بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة على الإطلاق، و4% فقط يرون أنه نادرا ما استمرت وسائل الإعلام المحلية بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة خلال عام 2024، و14.9% يرون أن وسائل الإعلام المحلية استمرت بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة خلال عام 2024 بشكل متوسط، و35.8% يعتقدون أنها غالبا استمرت بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة خلال عام 2024، و44.4% يرون أن وسائل الإعلام المحلية استمرت بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	3	1%	سيء جدا
2	12	4%	سيء
3	45	14.9%	متوسط
4	108	35.8%	جيد
5	134	44.4%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

05 - إلى أي مدى استمرت وسائل الإعلام المحلية كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024؟

(حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تستمر كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة على الإطلاق... و5 تعني أنها استمرت كمصدر موثوق وبشكل كبير)

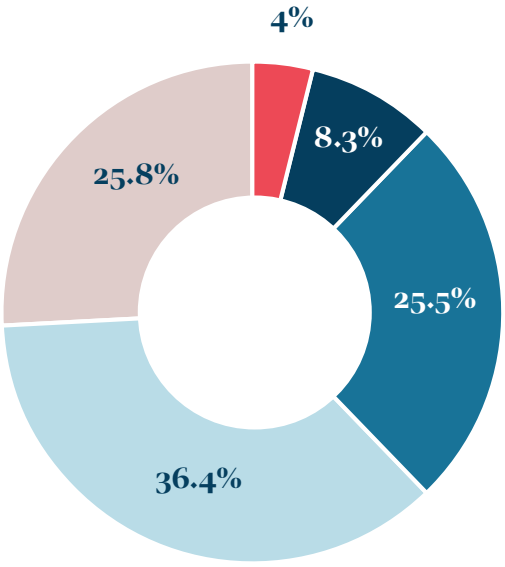

يرى ما نسبته 4% فقط من العينة أن وسائل الإعلام المحلية لم تستمر كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024 على الإطلاق، و8.3% يقولون إنها نادرا ما استمرت كمصدر موثوق، و25.5% يرون أن وسائل الإعلام المحلية استمرت كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024 بدرجة متوسطة، و36.4% يرونها غالبا ما استمرت كمصدر وموثوق، و25.8% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية استمرت كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024 بدرجة كبيرة.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	12	4%	سيء جدا
2	25	8.3%	سيء
3	77	25.5%	متوسط
4	110	36.4%	جيد
5	78	25.8	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

06 - إلى أي مدى غطت وسائل الإعلام المحلية سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود؟

(حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تغطِ سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بحرية ودون قيود على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام غطت سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بشكل كبير)

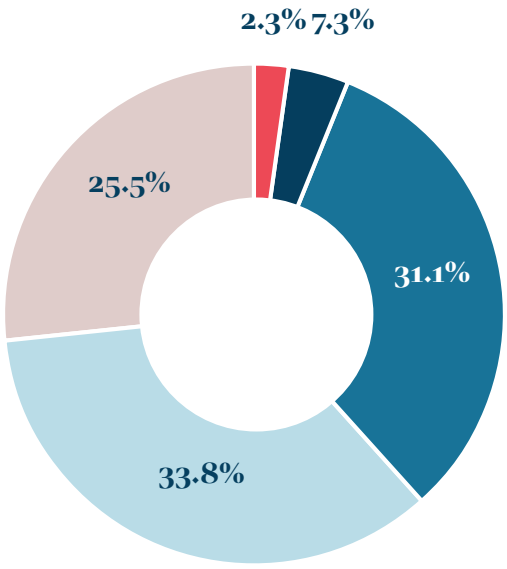

2.3% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية لم تغطِ سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بحرية ودون قيود على الإطلاق، و7.3% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية نادرا ما غطت سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود، 31.1% يرون أن وسائل الإعلام المحلية سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بدرجة متوسطة، و33.8% يرون أن وسائل الإعلام المحلية غالبا ما غطت سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود، ومن يعتقد أن وسائل الإعلام المحلية غطت سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بدرجة كبيرة بلغت نسبتهم 25.5%.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	7	2.3%	سيء جدا
2	22	7.3%	سيء
3	94	31.1%	متوسط
4	102	33.8%	جيد
5	77	25.5%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

07 - إلى أي مدى تحلت وسائل الإعلام المحلية بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية؟

(حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تتحلَ بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام المحلية تحلت بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية بشكل كبير)

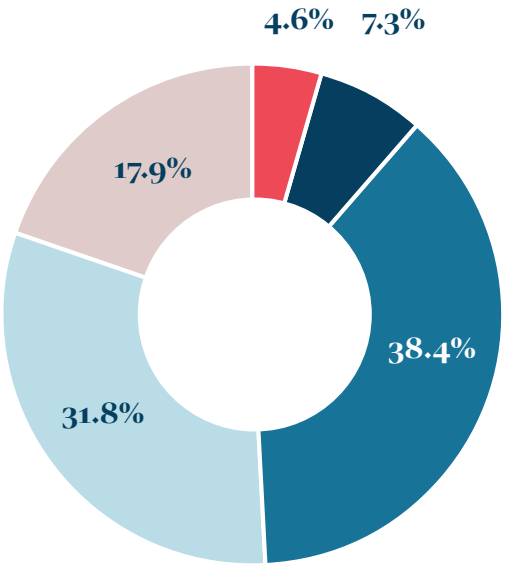

يعتقد 4.6% من العينة أن وسائل الإعلام المحلية لم تتحلَ بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية على الإطلاق، و7.3% يرون أنها من النادر ما تحلت وسائل الإعلام المحلية بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية، بينما يرى 38.4% أن وسائل الإعلام المحلية بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية بدرجة متوسطة، و31.8% يرون أنه غالبا ما تحلت وسائل الإعلام المحلية بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية، 17.9% يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية تحلت بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	14	4.6%	سيء جدا
2	22	7.3%	سيء
3	116	38.4%	متوسط
4	96	31.8%	جيد
5	54	17.9%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

المحور الثالث

تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام

01 - إلى أي مدى ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية الإعلام في الأردن؟

(حيث 1 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على تعزيز حرية الإعلام في الأردن على الإطلاق... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت منصات التواصل الاجتماعي على تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير)

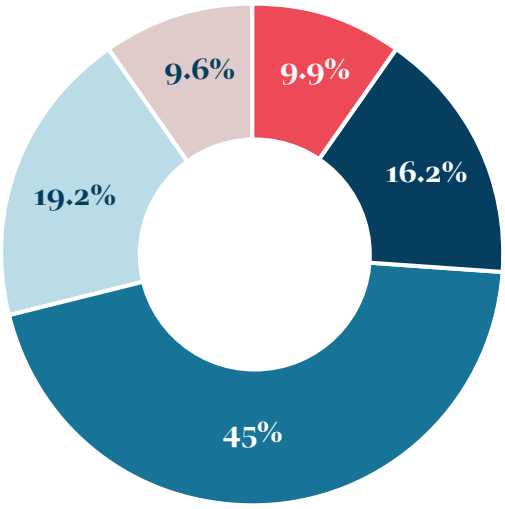

يعتقد 9.9% من العينة أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على الإطلاق في تعزيز حرية الإعلام في الأردن، و16.2% يعتقدون أنها نادرا ما ساهمت في تعزيز حرية الإعلام في الأردن، ولكن 45% يعتقدون أنها ساهمت بتعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل متوسط، و19.2 يرون أنها غالبا ما ساهمت في تعزيز حالة الإعلام، و9.6% يرون أنها ساهمت في تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	30	9.9%	سيء جدا
2	49	16.2%	سيء
3	136	45%	متوسط
4	58	19.2%	جيد
5	29	9.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

02 - إلى أي مدى أثرت منصات التواصل الاجتماعي بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية؟

(حيث 1 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي وكبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تؤثر بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق)

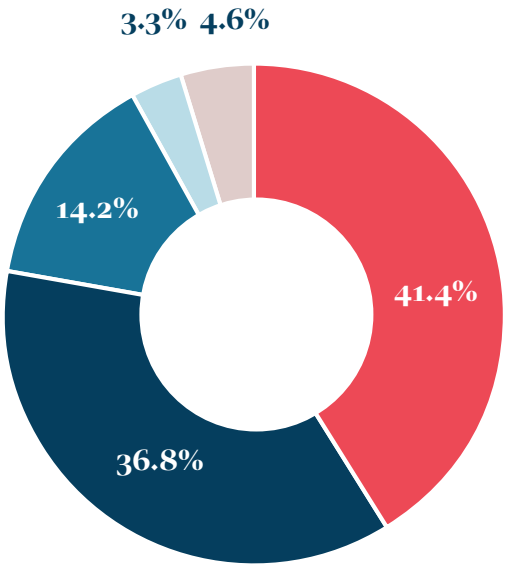

41.4% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت سلبيا وبشكل كبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، و36.8% يعتقدون أنها غالبا قد ساهمت بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، و14.6% يعتقدون بتأثيرها السلبي بدرجة متوسطة، و3.3% يرون أنها نادرا ما أثرت على سلبيا على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، و4.6% لا يرون أنها أثرت على متابعة وسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	124	41.4%	سيء جدا
2	111	36.8%	سيء
3	43	14.2%	متوسط
4	10	3.3%	جيد
5	14	4.6%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

03 - إلى أي مدى أثر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي؟

(حيث 1 تعني أن استخدام الذكاء الاصطناعي أثر بشكل سلبي وكبير على احترافية العمل الإعلامي ... و5 تعني أن استخدام الذكاء الاصطناعي لم يؤثر بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي على الإطلاق)

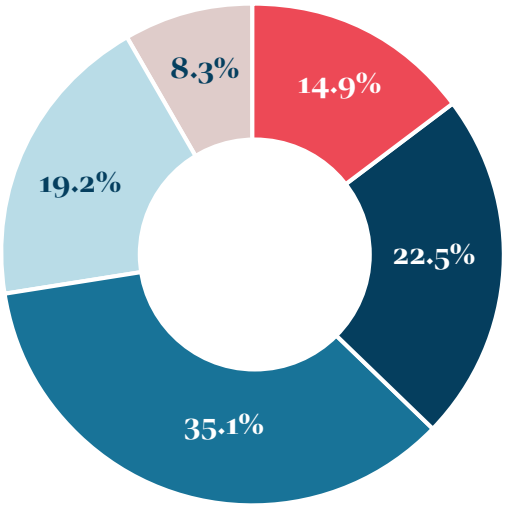

يعتقد ما نسبته 14.9% أن الذكاء الاصطناعي أثر سلبيا وبشكل كبير على احترافية العمل الإعلامي، و22.5% يرون أن الذكاء الاصطناعي غالبا ما أثر بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي، و35.1% يرون أن الذكاء الاصطناعي أثر بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي وبشكل متوسط، بينما يرى 19.2% أنه نادرا ما أثر الذكاء الاصطناعي سلبيا على احترافية العمل الإعلامي، و8.3% يعتقدون أن الذكاء الاصطناعي لم يؤثر بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	45	14.9%	سيء جدا
2	68	22.5%	سيء
3	106	35.1%	متوسط
4	58	19.2%	جيد
5	25	8.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

04 - إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية؟

(حيث 1 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر في تراجع مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير... و5 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق)

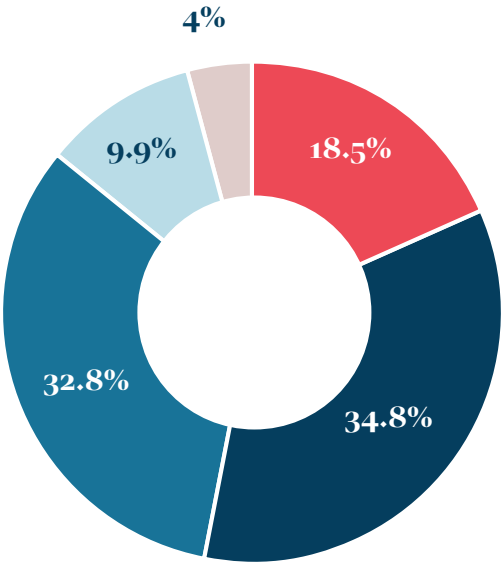

18.5% من الصحفيين/ات يعتقدون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر وبشكل كبير على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، و34.8% يرون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي غالبا ما أثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، و32.8% يعتقدون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل متوسط، و9.9% يرون تأثير التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي نادرا ما أثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، وفقط 4% يعتقدون أنه لم يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	56	18.5%	سيء جدا
2	105	34.8%	سيء
3	99	32.8%	متوسط
4	30	9.9%	جيد
5	12	4%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

05 - إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي؟

(حيث 1 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر في تراجع مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير... و5 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على تراجع مصداقية منصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق)

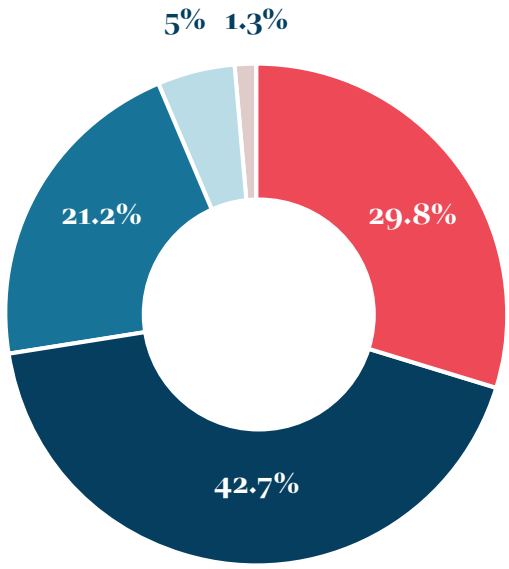

ما نسبته 29.8% من العينة يرون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر بشكل كبير على مصداقيتها، و42.7% يعتقدون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي غالبا ما أثر على مصداقيتها، و21.2% يعتقدون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر على مصداقيتها بشكل متوسط، و5% يرون أن نادر ما أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقيتها، وفقط 1.3% يعتقدون أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على مصداقيتها على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	90	29.8%	سيء جدا
2	129	42.7%	سيء
3	64	21.2%	متوسط
4	15	5%	جيد
5	4	1.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

06 - إلى أي مدى أثر تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور على مكانة وسائل الإعلام المحلية؟

(حيث 1 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثر سلبيا على مكانة وسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر على مكانة وسائل الإعلام على الإطلاق

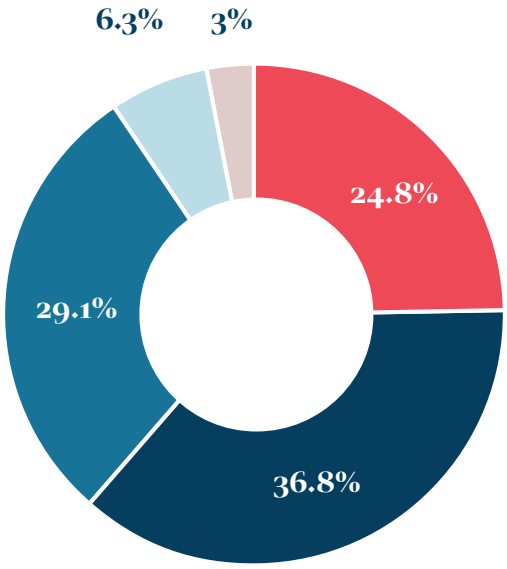

يرى 24.8% أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثر سلبيا على مكانة وسائل الإعلام المحلية وبشكل كبير، و36.8% يرون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور غالبا ما أثر سلبيا على مكانة وسائل الإعلام المحلية، و29.1% يعتقدون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثر سلبيا على مكانة وسائل الإعلام المحلية وبشكل متوسط، و6.3% يرون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور نادرا ما أثر سلبيا على مكانة وسائل الإعلام المحلية، و3% فقط يعتقدون تأن قدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر سلبيا على مكانة وسائل الإعلام المحلية على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	75	24.8%	سيء جدا
2	111	36.8%	سيء
3	88	29.1%	متوسط
4	19	6.3%	جيد
5	9	3%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

07 - إلى أي مدى يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير... و5 تعني أن الصحفيون/ات لا يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق)

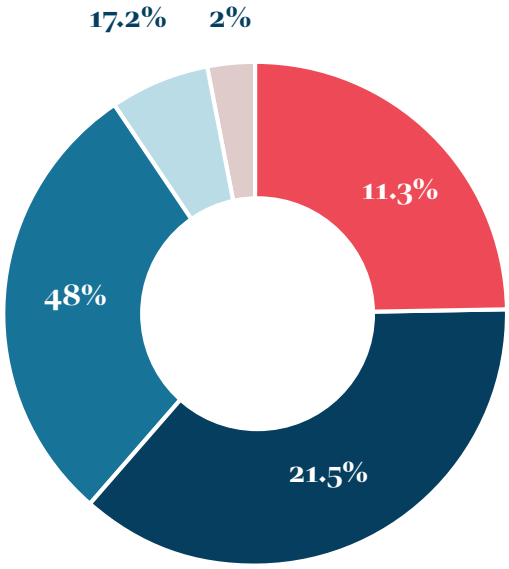

11.3% من العينة يرون أن الصحفيين والصحفيات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير، و21.5% يعتقدون أنه غالبا ما يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي، و48% يرون أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل متوسط، و17.2% يرون أنه نادرا ما يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي، بينما فقط 2% يرون أن الصحفيين/ات لا يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	34	11.3%	سيء جدا
2	65	21.5%	سيء
3	145	48%	متوسط
4	52	17.2%	جيد
5	6	2%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

المحور الرابع

الأمن الوظيفي للصحفيين/ات

01 - إلى أي مدى يشعر الصحفيون/ات بالأمان الوظيفي في العمل الصحفي؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات لا يشعرون بالأمان الوظيفي في العمل على الإطلاق... و5 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بوجود الأمان الوظيفي في العمل بشكل كبير)

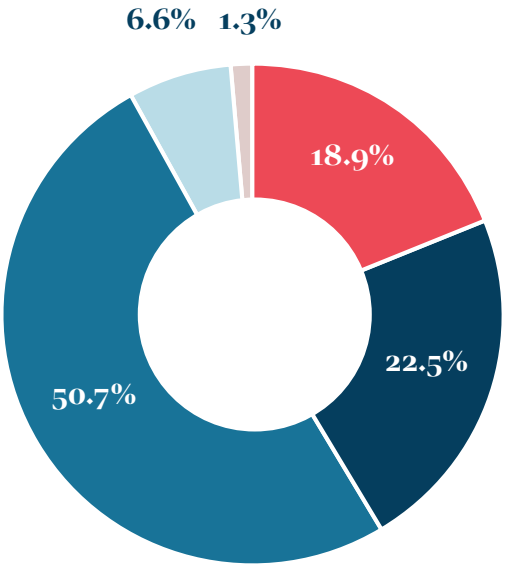

يرى 18.9% أن الصحفيين/ات لا يشعرون بالأمان الوظيفي في العمل الصحفي على الإطلاق، و22.5% يرون أن غالبا لا يشعر الصحفيون/ات بوجود الأمان الوظيفي في العمل الصحفي، وأكثر من نصف العينة 50.7% يرون أن الصحفيين لا يشعرون بالأمان الوظيفي في عملهم الصحفي بدرجة متوسطة، و6.6% يرون أنه نادرا ما يشعر الصحفيون/ات بعد وجود الأمان الوظيفي، و1.3% فقط يقولون إن الصحفيين/ت يشعرون بوجود الأمان الوظيفي في العمل بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	57	18.9%	سيء جدا
2	68	22.5%	سيء
3	153	50.7%	متوسط
4	20	6.6%	جيد
5	4	1.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

02 -إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام؟

(حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق)

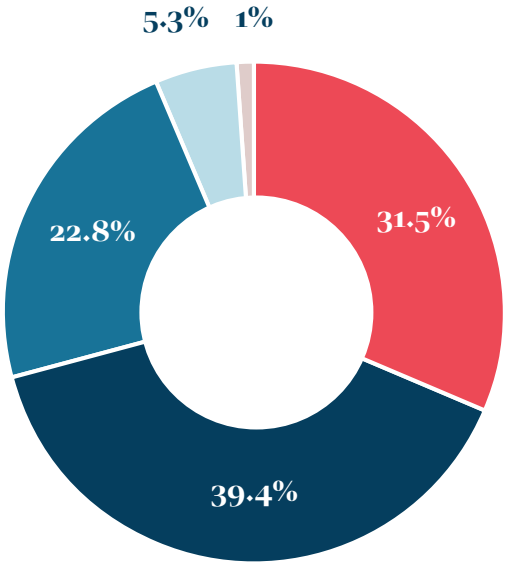

يعتقد 31.5% من الصحفيين/ات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير، و39.4% يرون أنه غالبا ما ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام، و22.8% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل متوسط، و503% يعتقدون أنه نادرا ما ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام، مقابل 1% فقط يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	95	31.5%	سيء جدا
2	119	39.4%	سيء
3	69	22.8%	متوسط
4	16	5.3%	جيد
5	3	1%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

03 - إلى أي مدى أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات بشكل سلبي على حرية الإعلام؟

(حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات أثر بشكل سلبي وكبير على حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر سلبيا على حرية الإعلام على الإطلاق)

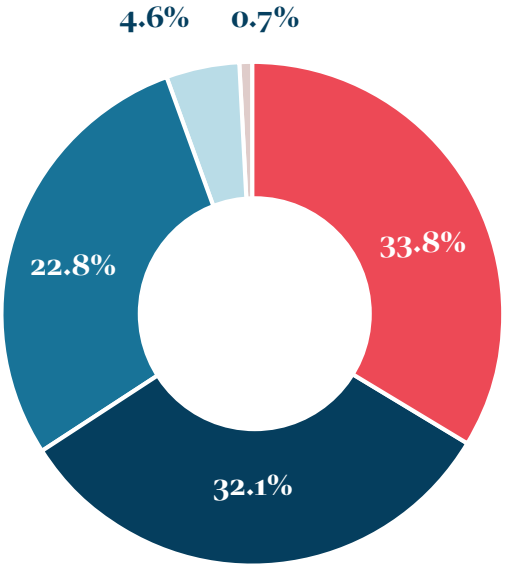

33.8% من العينة يعتقدون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات أثر بشكل سلبي على حرية الإعلام وبشكل كبير، و32.1% منهم يرون أنه غالبا ما أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات بشكل سلبي على حرية الإعلام، و22.8% يعتقدون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات أثر بشكل سلبي على حرية الإعلام وبدرجة متوسطة، و4.6% يرون أنه نادرا ما أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات بشكل سلبي على حرية الإعلام، مقابل 0.7% فقط يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر بشكل سلبي على حرية الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	102	33.8%	سيء جدا
2	97	32.1%	سيء
3	87	28.8%	متوسط
4	14	4.6%	جيد
5	2	0.7%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

04 - إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة؟

(حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق)

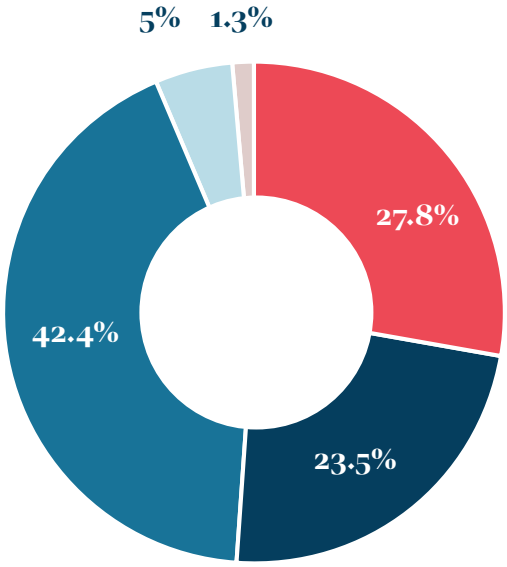

ما نسبته 27.8% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير، و23.5% يرون أنه غالبا ما ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة، 42.4% يعتقدون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل متوسط، و5% يرون أنه نادرا ما ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة، وفقط 1.3% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	84	27.8%	سيء جدا
2	71	23.5%	سيء
3	128	42.4%	متوسط
4	15	5%	جيد
5	4	1.3%	ممتاز
الدرجة	**302**	**100%**	

05 - إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء الصحفيين/ات؟

(حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات على الإطلاق)

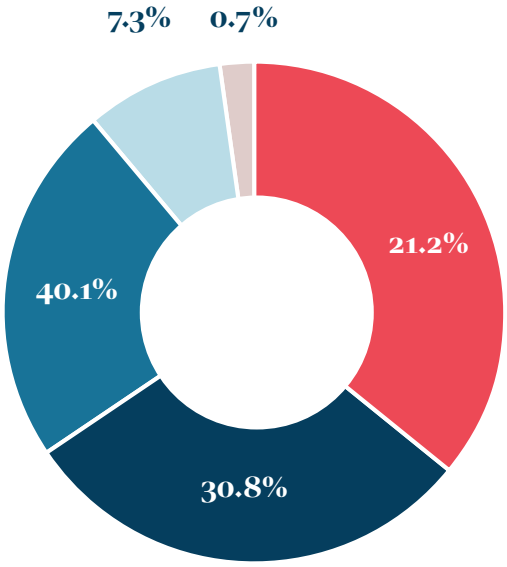

يعتقد ما نسبته 21.2% من العينة أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات بشكل كبير، و30.8% يعتقدون أنه غالبا ما ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء الصحفيين/ات، و40.1% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات بشكل متوسط، و7.3% يرون أنه نادرا ما ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء الصحفيين/ات، و0.7% من العينة يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	64	21.2%	سيء جدا
2	93	30.8%	سيء
3	121	40.1%	متوسط
4	22	7.3%	جيد
5	2	0.7%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

06 - إلى أي مدى يتمتع الصحفيون/ات بمستوى معيشي لائق؟

(حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات لا يتمتعون بمستوى معيشي لائق على الإطلاق... و5 تعني أن الصحفيين/ات يتمتعون بمستوى معيشي لائق بشكل كبير)

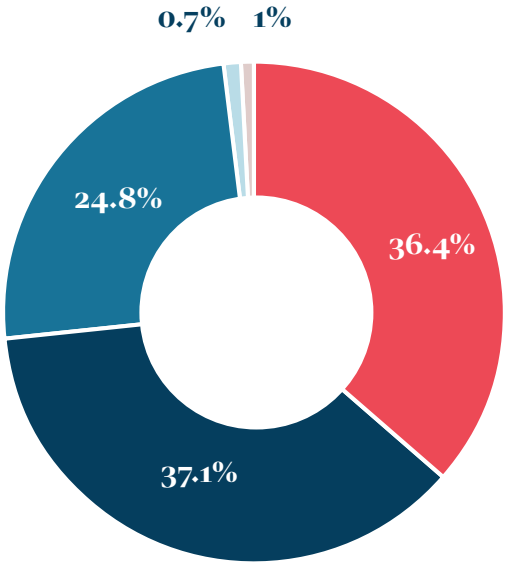

يعتقد 36.4% من العينة أن الصحفيين/ات لا يتمتعون بمستوى معيشي لائق على الإطلاق، و37.1% يعتقدون أنه غالبا لا يتمتع الصحفيون/ات بمستوى معيشي لائق، و24.8% يرون أن الصحفيين/ات لا يتمتعون بمستوى معيشي لائق بشكل متوسط، و1% يرون أنه من النادر أن لا يتمتع الصحفيون/ات بمستوى معيشي لائق، مقابل 0.7% فقط يرون أن الصحفيين/ات يتمتعون بمستوى معيشي لائق بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
1	110	36.4%	سيء جدا
2	112	37.1%	سيء
3	75	24.8%	متوسط
4	3	1%	جيد
5	2	0.7%	ممتاز
الدرجة	302	100%	

ملحق رقم 1

أولا: أسماء من أجريت معهم مقابلات معمقة لغايات مؤشر حالة الإعلام في الأردن لعام 2024

1. بسام بدارين: مدير مكتب جريدة القدس العربي
2. بيان التل: مستشارة إعلامية
3. تمارا الخزوز: كاتبة صحفية
4. جعفر الزعبي: المدير العام لقناة المملكة
5. جميل النمري: كاتب صحفي وعضو مجلس الأعيان السابق
6. جهاد المنسي: صحفي مختص في الشؤون البرلمانية
7. حسام غرايبة: إعلامي ومدير إذاعة حسنى
8. الدكتور حسن البراري: أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية والدارسات الإقليمية
9. الدكتورة حنان الشيخ: عضو هيئة تدريس جامعة الشرق الأوسط
10. دانة الصياغ: المديرة العامة السابقة لقناة المملكة
11. ديما طهبوب: نائب في مجلس النواب الأردني
12. الدكتورة ربا زيدان: عضو هيئة تدريس في جامعة البلقاء التطبيقية
13. عمر عياصرة: إعلامي/ عضو مجلس الأعيان الأردني
14. فهد الخيطان: رئيس مجلس إدارة قناة المملكة
15. محمد أبو رمان: وزير شباب أسبق/ المستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع
16. مكرم الطراونة: رئيس تحرير جريدة الغد اليومية
17. وليد حسني: كاتب وصحفي مختص في الشؤون البرلمانية
18. يسر حسان: إعلامية وعضو مجلس إدراة مؤسسة الإذاعة التلفزيون الأردني

ملحق رقم 2
استمارة مؤشر حالة الإعلام في الأردن لعام 2024:

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

(2024)

أولا: حرية الإعلام

.1	إلى أي مدى تدعم الحكومة وسائل الإعلام بما يعزز حريتها؟ (حيث 1 تعني أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.2	إلى أي مدى تتدخل الحكومة بعمل وسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن الحكومة تتدخل بعمل وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الحكومة لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.3	إلى أي مدى تضمن السياسات الرسمية تنوع وسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن السياسات الرسمية لا تضمن تنوع وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أنها تضمن تنوع وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.4	إلى أي مدى تحرص الحكومة على صون استقلالية وسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن الحكومة تصون استقلالية وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.5	إلى أي مدى تطبق الحكومة والمؤسسات العامة قانون ضمان حق الوصول للمعلومات؟ (حيث 1 تعني أن المؤسسات الحكومية العامة لا تطبق قانون حق الحصول على المعلومات على الإطلاق.. و5 تعني أن المؤسسات الحكومية تطبق القانون بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.6	إلى أي مدى تسهم العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) بسبب العمل الصحفي في الحد من حرية الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن العقوبات السالبة للحرية تسهم في الحد من حرية الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن العقوبات السالبة للحرية لا تسهم في الحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.7	إلى أي مدى يتعرض الصحفيون/ات لرقابة مسبقة من خلال إدارات تحرير وسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات عادة ما يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.8	إلى أي مدى تتعرض وسائل الإعلام لرقابة مسبقة (بشكل مباشر وغير مباشر) من قبل الحكومة؟ (حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل الحكومة بشكل كبير.. و5 تعني أن وسائل الإعلام لا تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل الحكومة على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.9	إلى أي مدى يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة؟ (حيث 1 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.10	إلى أي مدى يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.11	إلى أي مدى تدعم مؤسسات المجتمع المدني حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد؟ (حيث 1 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.12	إلى أي مدى تدافع نقابة الصحفيين عن حرية الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية وبشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.13	إلى أي مدى تستخدم الحكومة (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن الحكومة تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الحكومة لا تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في وسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.14	إلى أي مدى يفرض الصحفيون/ات رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات عادة ما يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم أثناء قيامهم بواجبهم المهني على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.15	إلى أي مدى يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي تجنبا للملاحقة القانونية؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.16	إلى أي مدى تحد أوامر منع النشر الحكومية والقضائية (المعلنة وغير المعلنة) من حرية الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن أوامر منع النشر تحد من حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن أوامر منع النشر لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.17	إلى أي مدى حرية الإعلام مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟ (حيث 1 تعني أن حرية الإعلام والتعبير غير مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق.. و5 تعني أنها مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.18	إلى أي مدى يشعر الصحفيون/ات بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يشعرون بذلك على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.19	إلى أي مدى تتعرض الصحفيات للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل الإعلامي؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيات يتعرضن للتحرش في بيئة العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيات لا يتعرضن للتحرش في بيئة العمل في الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.20	إلى أي مدى يفضل المسؤولون الحكوميون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم؟ (حيث 1 تعني أن المسؤولين الحكوميين عادة ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم.. و5 تعني أن المسؤولين الحكوميين لا يفضلون إجراء المقابلات في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

ثانيا: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2024

.21	إلى أي مدى يفرض قانون الجرائم الإلكترونية - بعد مرور أكثر من عام على إقراره - قيودا على حرية الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.22	إلى أي مدى ساهمت التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2024 في تعزيز مساحة حرية الإعلام؟ (حيث 1 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لم تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.23	إلى أي مدى غطت وسائل الإعلام المحلية الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود؟ (حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام لم تغط الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود على الإطلاق... و5 تعني أن وسائل الإعلام غطت الانتخابات النيابية بحرية ودون قيود بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.24	إلى أي مدى استمرت وسائل الإعلام المحلية بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة خلال عام 2024؟ (حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تستمر بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة على الإطلاق... و5 تعني أنها استمرت بتقديم تغطية حرة ودون قيود للعدوان على غزة وبشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.25	إلى أي مدى استمرت وسائل الإعلام المحلية كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة خلال عام 2024؟ (حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تستمر كمصدر موثوق للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة على الإطلاق... و5 تعني أنها استمرت كمصدر موثوق وبشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.26	إلى أي مدى غطت وسائل الإعلام المحلية سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود؟ (حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تغط سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام غطت سقوط نظام بشار الأسد في سورية بحرية ودون قيود بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.27	إلى أي مدى تحلت وسائل الإعلام المحلية بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية؟ (حيث 1 تعني أن وسائل الإعلام المحلية لم تتحل بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام المحلية تحلت بالموضوعية والتوازن في تغطية التغيير في سورية بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

ثالثا: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام

.28	إلى أي مدى ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية الإعلام في الأردن؟ (حيث 1 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على تعزيز حرية الإعلام في الأردن على الإطلاق... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت منصات التواصل الاجتماعي على تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.29	إلى أي مدى أثرت منصات التواصل الاجتماعي بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية؟ (حيث 1 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي وكبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.30	إلى أي مدى أثر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي؟ (حيث 1 تعني أن استخدام الذكاء الاصطناعي اثر بشكل سلبي وكبير على احترافية العمل الإعلامي ... و5 تعني أن استخدام الذكاء الاصطناعي لم يؤثر بشكل سلبي على احترافية العمل الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.31	إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية؟ (حيث 1 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر في تراجع مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير... و5 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.32	إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي؟ (حيث 1 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي أثر في تراجع مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير... و5 تعني أن التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على تراجع مصداقية منصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.33	إلى أي مدى أثر تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور على مكانة وسائل الإعلام المحلية؟ (حيث 1 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور ساهم في تراجع مكانة وسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر على مكانة وسائل الإعلام على الإطلاق

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.34	إلى أي مدى يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير... و5 تعني أن الصحفيون/ات لا يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

رابعا: الأمان الوظيفي للصحفيين/ات

.35	إلى أي مدى يشعر الصحفيون/ات بالأمان الوظيفي في العمل الصحفي؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات لا يشعرون بالأمان الوظيفي في العمل على الإطلاق... و5 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بوجود الأمان الوظيفي في العمل بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.36	إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات على تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام؟ (حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.37	إلى أي مدى أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات بشكل سلبي على حرية الإعلام؟ (حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات أثر بشكل سلبي وكبير على حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر سلبيا على حرية الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.38	إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة؟ (حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.39	إلى أي مدى ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء الصحفيين/ات؟ (حيث 1 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء الصحفيين/ات على الإطلاق)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

.40	إلى أي مدى يتمتع الصحفيون/ات بمستوى معيشي لائق؟ (حيث 1 تعني أن الصحفيين/ات لا يتمتعون بمستوى معيشي لائق على الإطلاق... و5 تعني أن الصحفيين/ات يتمتعون بمستوى معيشي لائق بشكل كبير)

المقياس من 1 - 5				
5	4	3	2	1

خامسا: المضايقات والانتهاكات

ملاحظة:

- المضايقات والانتهاكات محصورة في عام 2024.
- المعلومات المقدمة سرية، ولغايات تقرير حالة الإعلام في الأردن.

- سأقرأ عليك عددا من المضايقات والانتهاكات التي من الممكن أنك قد تعرضت لها خلال مزاولتك للعمل الصحفي، أرجو منك الإجابة عليها

	خلال العام 2024 هل تعرضت لـ:	نعم	لا	أرفض الإجابة	42. عدد المرات	43. الجهة/الجهات	44. تاريخ/ تواريخ التعرض: يوم/ شهر/ سنة
1	41. المضايقات والانتهاكات						
1	حجز حرية (دون قرار قضائي)					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____ 3. ___/___/_____ 4.
2	توقيف (بالاستناد إلى قرار من المدعي العام)					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____ 3. ___/___/_____
3	حبس بحكم قضائي					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____ 3. ___/___/_____
4	اعتداء بالضرب					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____ 3. ___/___/_____
6	تهديد					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____ 3. ___/___/_____
7	الحض على الكراهية والعنف					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____ 3. ___/___/_____
8	القدح والذم					1. _____ 2. _____ 3. _____	1. ___/___/_____ 2. ___/___/_____

								.3 ——/——/——
10	الحرمان من محاكمة عادلة					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
11	حجب المعلومات					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
12	رقابة مسبقة					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
13	رقابة لاحقة					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
14	حجب موقع					.1 ——— .2 ———		.1 ——/——/——

						.3 ———		.2 ——/——/—— .3 ——/——/——
15	المنع من البث					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
16	منع تغطية					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
17	منع من النشر					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——
18	رفض ترخيص المؤسسة الإعلامية					.1 ——— .2 ——— .3 ———		.1 ——/——/—— .2 ——/——/—— .3 ——/——/——

19	حذف المادة المكتوبة أو المصورة						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
20	مصادرة أدوات العمل						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
22	مصادرة بعد الطبع						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
23	قرصنة الصفحات الشخصية على الإنترنت						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
24	منع من السفر						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
							.3 _____/_____/_____	
25	الفصل التعسفي لسبب يتعلق بالعمل الإعلامي						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
27	الإضرار بالأموال						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____
28	أخرى حدد (_____)						.1 _____/_____/_____ .2 _____/_____/_____ .3 _____/_____/_____	.1 _____ .2 _____ .3 _____

45.هل سمعت أن صحفيا/صحفية تعرض/ت لانتهاك أو مضايقة خلال عمله/ا الإعلامي؟

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف

4. أرفض الإجابة

46.إذا كانت إجابتك نعم؛ فما هي عدد المرات التي سمعت فيها أن صحفيا/صحفية تعرض/ت لانتهاك أو مضايقة خلال عمله/ا الإعلامي فيها لمضايقات و/أو انتهاكات؟

_____ مرة

47.إذا كانت إجابتك نعم؛ فهل يمكنك إخبارنا باسم الزميل/ة الصحفي/ة، الزملاء/ الزميلات الذي تعرض للانتهاك أو المضايقة؟

1. نعم
(اسم الزميل/ة .....)
2. لا
3. أرفض الإجابة

48.هل رفعت عليك قضية قانونية بسبب ما تنشره أو تبثه خلال عام 2024؟

1. نعم
2. لا
3. أرفض الإجابة

نبذة عن مركز حماية وحرية الصحفيين

مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسة مجتمع مدني، تأسست في الاردن عام 1998 وتعمل في العالم العربي، ويتمتع المركز بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وسجل كفرع لمؤسسة أجنبية في تونس. يعمل المركز على تعزيز حرية ومهنية واستقلالية وسائل الإعلام العربية، ويدافع عن صون حرية التعبير، وضمان تدفق المعلومات، ويناضل لترسيخ حقوق الإنسان في العالم العربي. يدافع المركز عن الإعلاميين والإعلاميات، والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ويرصد الانتهاكات التي يتعرضون لها، ويوفر الدعم والمساعدة القانونية لهم/ن، ويتحرك لضمان مساءلة كل من ينتهكون حرية التعبير والإعلام ومنع إفلاتهم من العقاب. يسعى المركز إلى ترسيخ بيئة حاضنة لحرية التعبير والاعلام من خلال إقرار سياسات داعمة، وتعديل التشريعات لتتوائم مع الدستور والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

يبذل المركز جهودا ليكون محفزاً للتغيير، وبيت خبرة يدمج الإعلام ويوظفه لخدمة مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب العلاقة المعنيين، ويؤمن بالتحالفات والتشبيك كمنهج في عمله، وينطلق من إيمان عميق بأهمية التشاركية والتعاون مع كل أصحاب العلاقة لتحقيق رؤيته في إعلام حر، ومجتمع تعلو فيه قيم حقوق الإنسان.

خلال 25 عاما، كرس مركز حماية وحرية الصحفيين برامجه ومشاريعه في خدمة وحماية المؤسسات الإعلامية والصحفيين في الأردن والعالم العربي، وساهم بشكل فعال في تحليل البيئات التشريعية والسياساتية المقيدة لعملهم، ورصد ووثق انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها، وأصدر العديد من التقارير والدراسات التي ساهمت في تحليل حالة الحريات الاعلامية في الأردن والعالم العربي.

كما وساهم المركز بشكل كبير في الدفاع عن قضايا الإعلاميين أمام المحاكم، ووفر لهم الدعم القانوني، ورفع من قدراتهم القانونية والمهنية، وأنشأ العديد من الشبكات المحلية والإقليمية التي ساهمت في تبادل الخبرات والمعرفة بين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، وساهمت في الضغط على الحكومات من أجل تعديل التشريعات المقيدة للحريات الإعلامية في الوطن العربي.

يسترشد مركز حماية وحرية الصحفيين بإيمان راسخ بمبادئ المساواة والعدالة وحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي، ويتبنى في عمله النهج القائم على حقوق الإنسان لضمان وصون حرية الإعلام والتعبير. من أجل تعزيز هذا النهج، فإن المركز يستخدم مجموعة متنوعة من الآليات والاستراتيجيات التي تمزج ما بين بناء قدرات المؤسسات الإعلامية، والإعلاميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء قدرات صناع القرار، والتأثير عليهم من أجل الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة باحترام القواعد الأساسية لحقوق الإنسان كما كفلتها القوانين الدولية. يقوم المركز بتمكين وحماية الفئات المستهدفة من عمله من خلال أنشطة وبرامج التوعية والتثقيف وبناء القدرات وكسب التأييد، وأنشطة الرصد والتوثيق والمساعدة القانونية، بينما يتم تمكين أصحاب المصلحة وصناع القرار والتأثير عليهم من خلال الشبكات والتحالفات وحملات المناصرة المبنية الحقائق.

رؤية المركز:

حرية مصانة وإعلام مستقل في مجتمع ديمقراطي

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسة مجتمع مدني، تسعى إلى تعزيز حرية التعبير والإعلام والدفاع عنها في الأردن والعالم العربي، من خلال حماية حقوق الصحفيين/ات، وتطوير احترافهم المهني، وضمان حقهم في الوصول إلى المعلومات، وتطوير سياسات وتشريعات وممارسات حاضنة للحريات، وصون حرية التعبير والدفاع عن حرية واستقلالية العمل المدني، وترسيخ النهج القائم على حقوق الإنسان.

أهداف المركز الاستراتيجية:

الدفاع عن الحريات، وتوفير الدعم والحماية لوسائل الإعلام والصحفيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان وضمان حقهم في التعبير والوصول الحر إلى المعلومات.

تعزيز القدرات المهنية والاحترافية لوسائل الإعلام والصحفيين، والعمل على تمكين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ليكونا مساهمين في تعزيز منظومة حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدعوة إلى تعزيز وتطوير البيئة التشريعية والسياسية والممارساتية والاجتماعية والثقافية الحاضنة لحرية الإعلام والتعبير والفضاء المدني.

توظيف خبرات المركز ليكون محفزاً على التغيير من خلال التشبيك والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني واصحاب العلاقة الفاعلين ودعمهم في دمج الإعلام في برامجهم ومشاريعهم.

محاور عمل المركز:

تعتمد برامج المركز ومشاريعه على العمل ضمن المحاور التالية:

- **الحماية**
- **التمكين**
- **المناصرة**
- **محفز للتغيير**

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

**** لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى التواصل عبر رقم المركز (0796060650) او عبر البريد الإلكتروني info@cdfj.org**

مقبول

حرية الإعلام حدودها السماء

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists